

القول التام فى التعليم العام

تأليف: يعقوب أرتين
ترجمة: على بهجت
تقديم: كمال مغيث

ميراث الترجمة



يناقش الكتاب تلك القضية التعليمية التي ما
تلبث أن تطرح نفسها، في كل عصر من
العصور، وهي قضية الكم والكيف: هل من
الصالح العام تعليم فئة قليلة من الطلاب تعليماً
راقياً مكلفاً، أم أننا بالتكاليف نفسها نستطيع أن
نعلم أعداداً كبيرة حتى ولو كان تعليماً قليل
الجودة؟ كما يناقش الكتاب قضية تمويل التعليم
في أكثر من موضع والدور الذي ينبغي أن
تلعبه الأوقاف ويلعبه الأثرياء وملاك
الأرض، ويتعرض الكاتب إلى قضية تعليم
اللغات الأجنبية، واعتراض بعض المحافظين
عليها حتى لا تأتي على حساب مواد التكوين
الوطني كاللغة العربية والدين.

القول التام فى التعليم العام

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة

المشرف على السلسلة: طلعت الشايب

- العدد: 1447
- القول التام في التعليم العام
- يعقوب أرئين
- على بمحت
- كمال مغيث
- 2010

هذه ترجمة كتاب:

القول التام في التعليم العام

لصاحب السعادة يعقوب أرئين باشا

حقوق والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

F.-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

القول التام في التعليم العام

تأليف: يعقوب أرتين

ترجمة: على بهجت

تقديم: كمال مغيث



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

أرتين، يعقوب
القول التام فى التعليم العام/ تأليف: يعقوب أرتين،
ترجمة: على بهجت، تقديم: كمال مغيث
القاهرة، المركز القومى للترجمة، 2010
٢٢٠ ص، ٢٤ سم
١ - التعليم - تاريخ
٢ - التعليم - تاريخ - مصر
(أ) بهجت، على (مترجم)
(ب) مغيث؛ كمال (مقدم)
(ج) العنوان
٣٧٠,٩

رقم الإيداع ١٨٥٣ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N- 978- 977- 479- 820- 5

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات
والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى
تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن
راى المركز.

تقديم

التعليم المصرى فى قرنين من الزمان

تعرضت مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر لزلزال عسكرى وحضارى عنيف تمثل فى الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١)، التى لم تكن مجرد صراع بين جيشين بقدر ما كانت صراعا بين حضارتين، الحضارة الأوروبية التى كانت قد قطعت شوطا بعيدا فى عصرها الحديث بمنجزاته العلمية والتكنولوجية والفكرية، والحضارة المصرية التى كانت لا تزال تعيش عصورها الوسطى وهى تترزح تحت الاستبداد المملوكى والتركى الذى ران عليها منذ قرون خلت، ومن هنا جاءت صيحة شيخ الأزهر حسن العطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥) حول ضرورة أن يتجدد ما بمصر من معارف وعلوم وأفكار.

ولذلك فعندما أراد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) تأسيس دولة مركزية قوية فإنه قد يمم وجهه شطر أوروبا وسعى للأخذ بنظمها وفنونها وعلومها فى مختلف المجالات ومنها التعليم، ومن هنا يعود نظام التعليم المصرى الحديث إلى قرنين من الزمان، مر فيهما

بموجات من المد والازدهار وموجات أخرى من التدهور والانحسار، ويمكننا أن نلمح فى القرن التاسع عشر موجتين للازدهار وموجتين للانحسار، تتمثل الموجتین الأولیین فى عصر محمد على، وعصر إسماعیل (١٨٦٣-١٨٧٩)، أما موجتِی الانحسار فیمثلهما عصر عباس حلمی الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) وسعید بن محمد على (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، وعصر الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ الربع الأول من القرن العشرين) وتأتى أهمية الكتاب الذى نقدمه للقراء من أنه يتناول التعليم فى مصر فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ذلك العقد الذى - على الرغم من الاحتلال البريطانى- قد شهد بذور الحركة السياسية الحديثة باتجاهاتها السياسية وأحزابها المختلفة بعد هزيمة الثورة العرابية، ويقوم الإمام محمد عبده بالدعوة إلى الإصلاح الدينى، ويدعو عبد الله النديم إلى الإصلاح الاجتماعى، كما شهد نقاشا واسعا حول هوية مصر، وبداية تبلور أفكار تحرير المرأة كما عبر عنها كتاب قاسم أمين " تحرير المرأة" فى نهاية هذا العقد، وقد شهد أيضا كما سيتضح من الكتاب حوارا جادا حول دور التعليم فى المجتمع وتمويله ومجانيته ومناهجه وغيرها من قضايا تعليمية أساسية.

أما موجة الازدهار الأولى التى كانت فى عهد محمد على فقد ارتبطت بمشروعه التوسعى، ولذلك فقد كان محمد على فى عجلة من أمره لسد حاجة الجيش والدولة من الفنيين فى مختلف التخصصات، ومن هنا فقد بدأ التعليم فى عهده بإرسال البعثات إلى أوروبا منذ سنة

١٨١٣، وكانت أولى البعثات إلى إيطاليا ثم أعقبتها بعد ذلك بعثات أخرى إلى إنجلترا وفرنسا، وكان محمد على يعتمد على النابهين من طلاب الأزهر لابتعاثهم إلى أوروبا في تلك البعثات، غير أنه سرعان ما أدرك أن هؤلاء المبعوثين في حاجة إلى إعداد مختلف عن إعدادهم الأزهرى يؤهلهم للدراسة في العلوم التي ابتعثوا فيها، ومن هنا فقد أنشأ المدارس العالية كالمهندسخانة بالقلعة ١٨١٦، ثم الطب ١٨٢٧، ثم المهندسخانة ببولاق ١٨٣٤، وتبعها مدارس الصيدلة والولادة، أو القابلات، والمعادن والمحاسبة والفنون والصنائع أو العمليات والزراعة والطب البيطرى والألسن.

وقد كان طلاب تلك المدارس من خريجي الأزهر، أما المعلمون فيها فقد كانوا من الأوروبيين ومن طلاب البعثات الذين أتموا بعثاتهم وعادوا إلى بلادهم.

غير أنه مرة ثانية يجد محمد على أن طلاب تلك المدارس العالية في حاجة إلى إعداد خاص فأنشأ المدارس التجهيزية وأعقبها إنشاء المدارس الابتدائية، وهكذا نجد أن نظام التعليم في عهد محمد على قد سار سيرا عكسيا من المراحل العليا إلى المراحل الابتدائية، وقد كان الدافع إلى هذا كما أسلفنا هو رغبة محمد على في الإسراع بتلبية مطالب الجيش وسد حاجة مشروعاته العمرانية الضخمة، ولأن المدارس الابتدائية تمثل هنا قاعدة النظام التعليمي إذ يتم اختيار من ينجح لمواصلة التعليم إلى مراحل العليا، فقد حرص محمد على على

إنشاء المدارس الابتدائية فى مختلف أنحاء البلاد، فهناك مدارس القاهرة والإسكندرية والبحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة والفيوم وبنى سويف وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا، مع اختلاف طبيعى بين عدد تلك المدارس وعدد تلاميذها الذين تراوحوا بين مائة ومائتى تلميذ، تبعا لطبيعة وكثافة الإقليم، كما يقول أحمد عزت عبد الكريم فى كتابه تاريخ التعليم فى عصر محمد على.

وتتويجا لاهتمام محمد على بالتعليم فقد أنشأ له عام ١٨٣٧ ديوانا خاصا هو " ديوان المدارس" وعهد برئاسته إلى مصطفى مختار بك أحد أعضاء البعثات العلمية إلى أوروبا، وقد تولى ذلك الديوان الإشراف على ميزانية التعليم، ووضع اللوائح المناسبة لكل نوع من أنواع التعليم، وإصلاح أى خلل يطرأ على التعليم، والإشراف على المدارس وضمان انتظامها فى القيام بواجباتها، أما ميزانية التعليم فى عهد محمد على فليس هناك تقدير دقيق لها؛ إذ توزع الإنفاق على التعليم بين الديوان المركزى، الذى تقتطع ميزانيته من ميزانية الدولة، والمديريات التى كانت تخصص قدرا من ضرائبها لتمويل التعليم، ومع ذلك فقد قدر بعض الباحثين إجمالى ما كان ينفق على التعليم فى العام بين مائتى ألف إلى مائتين وخمسين ألف جنيه، هذا فى الوقت الذى تراوحت فيه ميزانية الدولة بين مليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا فى أقصى سنوات ازدهار الدولة بين سنتى ١٨٣٣ و ١٨٤٣، كما يذكر الرافعى فى كتابه عصر محمد على، وهكذا يبلغ

الإتفاق على التعليم ما يعادل عشرة بالمائة من ميزانية الدولة، هذا كله بخلاف التعليم التقليدى الأهلى فى الكتاتيب والأزهر والذى أدار محمد على لهم ظهره فظلوا على حالهم فى المناهج وطرق التدريس والإجازات ونظم التعليم التى ألفوها منذ قرون.

وقد كانت الروح العسكرية تسيطر على التعليم فى عهد محمد على من حيث النظم والنظر إلى التلاميذ ولوائح النظام والضبط والربط حتى لقد عده البعض لونا من ألوان الخدمة العسكرية والتجنيد الإجبارى، ومع ذلك كان هذا التعليم هو النافذة التى أطلت منها مصر على الحضارة الأوروبية وما بلغته من تقدم فى مختلف المجالات العلمية والإنسانية.

غير أن تلك النهضة التعليمية سرعان ما أفلت وخمدت جذوتها وكان مقتلها فى ارتباطها بمشروع محمد على العسكرى التوسعى، ذلك المشروع الذى رأت فيه أوروبا خطرا على مشروعاتها التوسعية فى الشرق فتآمرت على محمد على فى اتفاقية لندن ١٨٤٠، وأجبرت محمد على على الانسحاب من الشام وشمال العراق وأجزاء من تركيا، وإزاء تهديدها بالقوة متحالفة مع الإمبراطورية العثمانية، لم يجد محمد على بدا من الانسحاب ، ومن هنا راحت مشروعاته تنهار واحدا إثر آخر ومنها مشروعه التعليمى.

وهكذا تبدو الموجة الثانية من موجات نظام التعليم المصرى الحديث - موجة التدهور والانحسار - فقد وهنت قدرة محمد على إدارة البلاد واعتزل الحكم سنة ١٨٤٨ وولى ابنه إبراهيم مكانه، غير أن إبراهيم توفى فى نفس العام فخلفه عباس حلمى الأول، الذى يطلق الرافعى على عهده "عهد الرجعية " إذ لم يكن يملك طموح سلفيه الكبيرين ولا رغبتهما فى البناء ومناوأة القوى الاستعمارية فواصل سعيه لإغلاق المدارس وتسريح معلميها وطلابها، وجمع من اختارهم من تلاميذها فى مدرسة وحيدة هى المدرسة "المفروزة"؛ إذ قام "بفرز" طلاب جميع المدارس التى بقيت منذ عهد محمد على واختيار عدد محدود منهم لمدرسة واحدة، واستعاد من بقى من طلاب البعثات المصرية فى أوروبا، وغضب على رفاعه رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) أحد من قامت على أكتافهم نهضة مصر التعليمية ونفاه إلى السودان، وأغلق كل المدارس العالية ماعدا مدرستى الطب والهندسة، وهكذا لم يعد ديوان المدارس الذى تولى رئاسته " عبدى شكرى " باشا (١٨٥٠ - ١٨٥٤) يشرف إلا على ثلاث مدارس فقط، وقلص ميزانية التعليم إلى خمسة آلاف جنيه فقط فى العام.

واستمر التدهور والانحسار فى عهد سعيد فألغى ديوان المدارس نفسه وسرح موظفيه وقصر التعليم فى مدرسة واحدة على أبناء الأتراك والشركس لخدمة الحكومة والجيش والوالى، ومن بين ٢١٢ طالبا مثلوا جميع طلاب المدرسة الحربية الوحيدة لم يكن من

بينهم سوى سبعة طلاب فقط كتب أمامهم " طلاب مصرلية " ، كما يذكر سعيد إسماعيل على فى كتابه تاريخ التربية والتعليم فى مصر .

وتولى بعد سعيد الخديوى إسماعيل ابن أخيه إبراهيم، الذى شهدت البلاد فى عهده نهضة عمرانية كبيرة فى مختلف المجالات، ومن بينها التعليم بطبيعة الحال، وبمجرد توليه الحكم أعاد إسماعيل ديوان المدارس ١٨٦٣، وعهد برئاسته إلى شريف باشا، أحد كبار رجال الإصلاح فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكان إصلاح التعليم كهدف قومى أحد انعكاسات تأسيس مجلس شورى النواب ١٨٦٦، وفى سنة ١٨٦٨ صدرت "لائحة رجب" عن لجنة خاصة ترأسها على مبارك - ناظر المعارف فيما بعد- التى مثلت أول رؤية قومية لإصلاح نظام التعليم، وتشجيع إنشاء المدارس على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وفى سنة ١٨٦٧ تم فصل المدارس الحربية والعسكرية التى تنوعت تخصصاتها وزاد عددها، عن ديوان المدارس ونقل تبعيتها إلى ديوان الجهادية، وهكذا سعى نظام التعليم المصرى نحو المدنية والإنسانية، وأنشئت مدرستا التجهيزية، والخديوية بالقاهرة ومدرسة رأس التين بالإسكندرية ومدارس طنطا والمنصورة وأسيوط وبنى سويف، وأعاد إسماعيل إنشاء مدارس المهندسخانة والطب والطب البيطرى والإدارة (الحقوق) ومدرسة دار العلوم لإعداد المعلمين لتدريس المناهج العصرية ومدرسة المعلمين المركزية ومدارس الفنون والصنائع ومدرسة التصوير

والمحاسبة والمساحة ومدرسة اللسان المصرى القديم (اللغة الهيروغليفية) ومدرسة الرسم الملكية ومدرسة الزراعة ومدرسة للعميان والخرس ومدرسة الولادة. وأعاد إسماعيل البعثات إلى أوروبا حتى اقتضى الأمر إنشاء مدرسة مصرية بباريس، وصدرت لاحتها سنة ١٨٧٥، وتنص على " إنشاء مدرسة مصرية بباريس تقبل طلابها من بين طلاب المدارس المصرية ويقسم طلابها إلى أقسام تنفق والخدمات العامة المختلفة التى سيخصصون لها "، وفى سنة ١٩٧٣ تأسست أول مدرسة لتعليم الفتيات، وهى المدرسة السنوية بالسيوفية التى رعتها "جشم آفت هانم" إحدى زوجات الخديوى، وبلغ عدد تلميذاتها ٢٨٦ فى أول عام دراسى بالمدرسة، وأنشئت عشرات المدارس الابتدائية فى مختلف أنحاء البلاد وفى أحياء القاهرة والإسكندرية المختلفة، وعهد إلى على مبارك بإدارة ديوان المدارس الذى أصبح نظارة المعارف بعد تأسيس أول مجلس نظار فى البلاد ١٨٧٨، ورد الاعتبار إلى رفاعة الطهطاوى؛ فعهد إليه بالإشراف على مطبوعات المدارس ورئاسة تحرير أول مجلة تختص بشؤون التعليم فى مصر وهى مجلة " روضة المدارس"، وفى سنة ١٨٧١ اهتم إسماعيل بالمدارس الأولية، وهى مدارس الفقراء بوجه عام، فأنشأ لها ديوانا خاصا غير أنه سرعان ما ألغى وانتقلت تبعية المدارس الأولية إلى ديوان المدارس، ووصل عدد الكتاتيب فى سنة ١٨٧٨ إلى ٥،٣٧٠ كتابا تضم ١٣٧،٥٥٣ من التلاميذ. وتتضح العلاقة بين نسبة المتعلمين

وعدد السكان إذا ما علمنا أن عدد سكان مصر قد وصل في أواخر عهد الخديوى إسماعيل إلى خمسة ملايين ونصف مليون نسمة، ونظمت الامتحانات بحيث أصبحت امتحانات قومية، ونظمت الدراسة بالأزهر وقسمت إلى ثلاث مراحل: ابتدائية ومتوسطة وعالية.

وزادت ميزانية التعليم من ستة آلاف جنيهه فى عهد سعيد لتصل إلى خمسة وسبعين ألفا من الجنيهات عدا ما ينفق من التبرعات والأوقاف الخيرية، وهى ميزانية قليلة بالمقارنة بمجمل موازنة الدولة التى بلغت سنة ١٨٧٥ نحو ستة ملايين من الجنيهات، ويمكننا حساب متوسط ما ينفق على الطالب سنويا إذا عرفنا أن نفقات مدرسة التجييزية الثانوية بالإسكندرية سنة ١٨٦٩ قد بلغت ٨٨٩٥ جنيها تتفق على ٣٠٠ من الطلاب، و فى سنة ١٨٧٣ بلغت نفقاتها ٦٨٤٢ جنيها تتفق على ٤١٥ من الطلاب، فيكون متوسط ما ينفق على الطالب بين ١٥ و ٢٧ من الجنيهات سنويا، وهو ما يتراوح بين ثلاثين ألفا وعشرين ألفا من الجنيهات بحساب أيامنا هذه فى مطلع القرن الواحد والعشرين.

وتتوجها لجهود تطوير التعليم فى عهد إسماعيل صدر التقرير المعروف باسم "قومسيون التعليم" وهو "مشروع قانون تنظيم المدارس الابتدائية والمدارس التجييزية بالأقاليم" وأصبح واضحا فيه تطور النظرة إلى التعليم باعتباره مشروعا قوميا عندما قارن التقرير فى مقدمته بين متوسط ما ينفق على التعليم من ميزانية الدولة فى بعض البلدان المتقدمة ومقارنتها بما ينفق عليه فى مصر فيذكر أن ما ينفق

على التعليم ٢٥% من ميزانية أمريكا، و ١٥% من ميزانية سويسرا، و ١٢% من ميزانية كل من السويد وسكسونيا - إذ لم تكن الوحدة الألمانية قد تمت بعد بشكل نهائى - أما مصر فلم يزد إنفاقها على التعليم على ٢% من ميزانيتها.

وللدلالة على التوجه القومى فى نشر التعليم نورد هذا النص من اللائحة المشار إليها" تنشأ فى القاهرة وعواصم المديريات والمحافظات والمراكز وجميع مدن الأقاليم مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى باعتبار مدرسة واحدة لكل عشرة آلاف من السكان، فإذا بقي بعد ذلك خمسة آلاف نسمة تنشأ لهم مدرسة أخرى، وكل قرية يتراوح عدد سكانها بين الألفين وخمسة آلاف نفس تنشأ بها مدرسة ابتدائية من الدرجة الثالثة، أما القرى الصغيرة التى يقل سكان كل منها عن هذا العدد تتجمع وتنشأ لها مدرسة ابتدائية من الدرجة الثالثة، وتحمل كل محافظة أو مديرية نفقات بناء المدارس التى تنشأ بها وتأثيثها وصيانتها وجميع النفقات التى يتطلبها دفع مرتبات موظفيها على اختلاف رتبهم وأثمان الأدوات الدراسية وغيرها، وسنفرض لهذا الغرض فى المديريات ضريبة قانونية".

ونأتى بعد هذا للموجة الرابعة من موجات التعليم المصرى فى القرن التاسع عشر، موجة الاحتلال البريطانى، فمن أسف أن تلك النهضة التعليمية الواعدة التى أشرنا إليها فى عصر إسماعيل قد انحصرت وانتكست؛ إذ أغرق إسماعيل مصر تحت طائلة ديون هائلة من مختلف الدول الأجنبية، وهو الأمر الذى اتخذته تلك الدول ذريعة للتدخل فى الشؤون الداخلية المصرية وفرض رقابة على مالية البلاد، وتصاعدت الأحداث ووصلت إلى حدود الصدام بين الخديوى والأجانب من ناحية، وعرابى على رأس الحركة الوطنية من ناحية ثانية، وكان الصدام حتميا، وبعد معارك عنيفة تمكن الإنجليز من دخول البلاد والعصف بالنظام النيابى الوليد، والقبض على عرابى ورفاقه ومحاكمتهم، وفرض سيطرتهم على مختلف شئون البلاد ومن بينها التعليم. ورغم هذا ، كما أشرنا من قبل، فإن الروح الوطنية المصرية لم تكن تستسلم بسهولة فى مختلف المجالات، ومن هنا فسوف نجد فى الكتاب الذى نقدمه للقراء مناقشة خصبة للعديد من قضايا التعليم، وسعيا حثيثا نحو خلق تعليم مصرى قادر على تلبية حاجات المجتمع وتطلعه إلى النهضة والتقدم. ويعود الكتاب إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر؛ فهو طباعة المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٨٩٤ ومن تأليف يعقوب أرتين وكيل وزارة المعارف لزمان طويل يعود إلى عشر سنوات قبل هذا التاريخ، ومن هنا يأتى أول مبررات الاهتمام بذلك الكتاب؛ إذ إن مؤلفه ليس مجرد أحد المهتمين بالتعليم وإنما يعد

المختص والمعنى والتفذي الأول لذلك التعليم وهو المسئول بشكل مباشر عن مختلف مفردات العملية التعليمية (المدارس، المعلمون، التلاميذ، المقررات والمناهج، الميزانية، لوائح النظام، وغيرها). ويشير الكتاب إلى واقع التعليم في ذلك الوقت؛ فيذكر أن المدارس التي تشرف عليها الحكومة قد بلغت ٥٥ مدرسة ينتظم فيها سبعة آلاف وثمانمائة طالب وطالبة، وتتفق عليها الدولة سواء من ميزانية الحكومة أو من ريع الأوقاف مبلغ ١١٨ ألف جنيه، ويهتم الكتاب بذلك لإعداد المعلمين وبنافش أهمية الاستعانة بالمعلمين الأجانب إزاء قلة المعلمين المعدين أو ضعف كفايتهم. وعلى الرغم من تولى مؤلف الكتاب هذا المنصب التنفيذي المهم فإنه يقر بأن نسبة قليلة من المدارس الابتدائية والثانوية، كالتوفيقية والناصرية والخديوية، تقدم تعليمًا على مستوى يضارع ما يقدم في المدارس الأوروبية، أما الغالبية العظمى من المدارس فإنها في حاجة إلى الكثير من الجهود كي تفي بالغرض الذي قامت من أجله، وبنافش المؤلف الرغبة الوطنية الملحة في جعل التعليم إجباريا ومجانيا ويرى أن الأعباء المالية التي تتحملها البلاد لسداد أقساط الديون يحول دون تقديم الميزانية الكافية لتحقيق ذلك الهدف، ومن ثم فإن الدولة التي تبلغ ميزانيتها السنوية عشرة ملايين جنيه لا تستطيع أن تخصص لميزانية التعليم أكثر من ٩٣ ألف جنيه وهو ما يقل عن ١% من ميزانية الدولة، وعلى الرغم من أن المؤلف يقر بضعف الميزانية المخصصة للتعليم عن الوفاء بتحقيق الأهداف

الوطنية من ذلك التعليم فإنه يشير إلى أعباء أفساط وفوائد الديون التي تنقل كاهل الميزانية، ومع ذلك يرى عدم مناقشة تلك الديون ويكتفى بضرورة الالتزام بها باعتبارها التزامات قانونية دولية.

ويدعو الكتاب إلى اكتشاف حقائق مهمة ذات دلالة لكل باحث اجتماعي وتاريخي، فضلا عن أنه يورد تفصيلات عن موارد الدولة ومصرفاتها في مختلف المجالات؛ فهو مثلا يذكر أن ميزانية الدولة قد وصلت الى عشرة ملايين جنيه في سنة ١٨٩٣، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول أن ميزانية الدولة قد تضاعفت مرة واحدة في خلال أربعين عاما بين عهدى محمد على وإسماعيل، وتضاعفت مرة ثانية في خلال عشر سنوات فقط بين عهدى إسماعيل وحفيده، عباس حلمي الثاني (١٨٩٢ - ١٩١٤)، وهو إلى ذلك يحوى معلومات تاريخية ذات قيمة كبيرة للباحثين حول أسعار الأراضي الزراعية ومرتببات موظفى الدولة والمعلمين.

ويناقش كذلك تلك القضية التعليمية التاريخية التي ما تلبث أن تطرح نفسها، فى كل عصر من العصور، وهى قضية الكم والكيف: هل من الصالح العام تعليم فئة قليلة من الطلاب تعليما راقيا مكفيا، أم أننا بنفس التكاليف نستطيع أن نعلم أعدادا كبيرة حتى لو كان تعليما قليل الجودة؟. كما يناقش الكتاب قضية تمويل التعليم فى أكثر من موضع، والدور الذى ينبغى أن تلعبه الأوقاف ويلعبه الأثرياء وملاك الأرض، ويتعرض الكاتب إلى قضية تعليم اللغات الأجنبية واعتراض

بعض المحافظين عليها حتى لا تأتى على حساب مواد التكوين الوطنى كاللغة العربية والدين، كما يناقش العمر الذى ينبغى أن يبدأ فيه التلميذ تعلم اللغة الأجنبية، ويقر بضرورة استقدام معلمى اللغة الإنجليزية والفرنسية من بلادهم؛ حيث كانت تفتقر مصر إلى معاهد تعد معلمين أكفاء لتدريس هاتين اللغتين، ويتناول المؤلف مناهج التعليم وأوزانها النسبية فى مختلف المراحل، ولا يكتفى بتناول الامتحانات ونتائجها بل يسعى لمعرفة مصائر الناجحين فى تلك الامتحانات، من منهم واصل دراسته وفى أى مجال من المجالات، ومن منهم توقف للتوظيف هنا أو هناك، ويشتمل الكتاب على العديد من الإحصاءات والوثائق ذات القيمة التاريخية الكبيرة التى ما كان يمكن أن تتاح إلا لمسؤول تنفيذى كبير كالمؤلف، وينتهى الكتاب بالعديد من الملاحق والوثائق الأساسية التى تتناول أعداد التلاميذ فى سنوات مختلفة وتطور ميزانية التعليم، والعديد من اللوائح الخاصة بالمدارس والمعلمين والمصروفات والامتحانات وغيرها.

ومن اللافت للنظر أن المؤلف، وهو يعمل وكيلا لنظارة المعارف، لم يأت على ذكر ناظر المعارف الذى يعمل تحت إمرته ولو مرة واحدة كما يحدث بشكل مبالغ فيه هذه الأيام، وفى خلال السنوات العشر التى عملها المؤلف فى وكالة نظارة المعارف، فقد عمل مع ناظر المعارف عبد الرحمن رشدى، وحسين فخرى.

إنه كتاب لا غنى عنه للباحثين فى تاريخ التعليم والتاريخ الاجتماعى لمصر بوجه خاص، وهو ذو قيمة كبيرة للمعنيين بالتاريخ المصرى بوجه عام.

أما مؤلف الكتاب فهو، كما أسلفنا، وكيل نظارة المعارف يعقوب أرتين وهو ابن أرتين بك أحد طلاب البعثة الأولى فى عهد محمد على، عمل بعد بعثته مهندسا ثم مترجما لمحمد على وتولى وزارة التجارة والخارجية، وكان ليعقوب أرتين اهتمام كبير بالآثار الإسلامية حتى إنه يعد من مؤسسى متحف الفن الإسلامى، وكان أيضا أحد أوائل الداعين لفكرة الجامعة الأهلية.

أما المترجم على أفندى بهجت مترجم أول نظارة المعارف، فهو من مدينة بنى سويف، درس الفرنسية وعمل بالترجمة فى بعض دواوين الحكومة، منها المعارف، وبعد ذلك تولى رئاسة البعثة الفرنسية للتحقيق عن الآثار الإسلامية، حتى إنه يلقب فى كتب الآثار بمكتشف مدينة الفسطاط القديمة.

وببقى بعد ذلك أن نقول إنه قد جرت فى مياه التعليم مياه كثيرة منذ مطلع القرن العشرين، إذ شهدت البلاد يقظة قومية حقيقية نجحت فى أن تفرض بعض متطلباتها، ومنها إنشاء الجامعة الأهلية التى أصبحت بعد دستور ١٩٢٣ جامعة حكومية " جامعة فؤاد الأول" نموذجا لجامعة العصرية المتقدمة، وأصبحت مناقشة حق الفقراء فى تعليم

مجاني تنطلق من توجهات وقناعات سياسية متبلورة وليس باعتبارها لونا من الإحسان من الدولة أو ولي النعم، وازدهرت البعثات إلى الخارج في مختلف فروع المعرفة، كما ازدهرت المدارس بأنواعها المختلفة ونص دستور ٢٣ المشار إليه على حق الفقراء في التعليم المجاني والإجباري، وتوسعت المجانية لتشمل التعليم الابتدائي سنة ١٩٤٤، ثم التعليم الثانوي سنة ١٩٥٠ في ظل وزارة طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٣) في آخر وزارة وفدية قبل ثورة يوليو، ولعب التعليم دورا ثقافيا مميزا وهو الأمر الذي انعكس على ازدهار العديد من مدارس الفكر والفن والسياسية.

وبعد ثورة يوليو أعلنت الدولة منذ بدايتها انحيازها للفقراء بتقرير المجانية حتى نهاية مرحلة الدراسات العليا، وزادت المدارس وأعداد الطلاب زيادة هائلة، وتمت محاصرة التعليم الأجنبي والخاص، وتوجه التعليم وجهة أيديولوجية تتسق مع أيديولوجية الثورة في التطلع نحو الوحدة العربية والقومية العربية، وعلى المستوى الداخلي فقد سيطرت الدولة سيطرة كاملة على التعليم؛ انطلاقا من إيمانها بضرورة التخطيط المركزي في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن بعد هزيمة يونيو وموت عبد الناصر والتخلي عن فكرة التخطيط المركزي وتغيير التوجه الوطني وجهة جديدة ليست شعبية بالأساس، فقد عانى التعليم من العديد من مظاهر الإهمال والندهور.

واليوم تتعدد مظاهر التدهور التى يعانىها نظامنا التعليمى، مدارس فقدت دورها التربوى والتعليمى وتخلت عنه للدروس الخصوصية ومراكزها المنتشرة، ومعركة طاحنة لتجريم الدروس الخصوصية انتصر فيها أباطرة تلك الدروس، وكتب مدرسية - تتكلف المليارات من الجنيهات- لايستخدمها التلاميذ ويفضلون عليها كتباً خارجية تافهة وعديمة القيمة، ومعلمون محبطون يائسون يتقاضون مرتبات هزيلة، وتدور بينهم وبين الدولة معارك الكر والفر حول " كادر المعلمين" وبضع عشرات من الجنيهات، وشهادات دراسية مشكوك فى قيمتها أصلاً، فلم يعد أحد متأكداً أن شهادة الإعدادية أو الدبلوم الفنى تعنى أن صاحبها يجيد القراءة والكتابة، ولا أحد يعرف ما هو المعنى الحقيقى لحصول طالب على مجموع يتجاوز المئة بالمئة فى الامتحان، ومؤسسة للجودة والاعتماد الأكاديمى لا أحد يعرف كيف تعمل وما هى المعايير التى وضعتها لتلك الجودة وذلك الاعتماد، وتتعدد مؤتمرات تطوير التعليم ولا يلمس أحد نتيجة لتوصياتها المنمقة.

كل هذا لأننا - تحت ضغط الأعداد الهائلة والطلب الاجتماعى والموارد الهزيلة- قد اختصرنا التعليم كله فى هدف واحد وأوحد وهو الحصول على الشهادة بأى وسيلة ومن أى طريق، وهو الأمر الذى أضفى المشروعية على ظواهر الغش وتسريب الامتحانات وغيرها من مظاهر أشرنا إليها، وهى لا تمت بصلة إلى التعليم وتكوين الإنسان

وتعظيم قدراته على الفهم والتفاعل الخلاق مع المجتمع ومشكلاته وتحدياته.

وفي ظل تلك الفوضى لم يعد أحد يعرف ما هي أهداف التعليم؟ وما هي صورة الخريج الذى نرجوه؟ وما إذا كان من الممكن قياس تلك الأهداف؟ وكيف يمكن قياسها؟ حتى لا نظل نراوح مكاننا ونحن نتبادل الاتهامات حول أسباب الفشل الذى نغرق فيه عاما بعد عام.

ولقد استقر مفكرو النهضة المصرية كطه حسين ولطفى السيد وغيرهم على أن للتعليم أربعة أهداف كبرى، أولها: الإعداد للثقافة بمعناها العصري، أو كيف يتفاعل خريج التعليم مع مختلف المصطلحات العصرية: الدستور، البرلمان، الديمقراطية، الأحزاب السياسية، قضايا المرأة، البيئة، حقوق الإنسان، الغزو الثقافى، التراث، الفنون والآداب على اختلافها، هل يستطيع أحد أن يشفى غليلنا حول ثقافة الطلاب؟ وماذا يقرءون؟ لا أظن، ولكن الذى لا شك فيه أن مناهج التعليم لا تشجع على الفكر ولا تعرض على الثقافة، طالما أنها تنتهى بامتحان يقيس ما حفظه التلاميذ "عن ظهر قلب".

ثانيا: الإعداد للمواطنة: فمن نافلة القول أن التلاميذ ينتمون إلى بيئات مختلفة على المستوى الدينى والاقتصادى والثقافى والمهنى وغيرها من بيئات لكل منها ثقافتها وقيمتها ومصطلحاتها، ومن هنا فقد ظهرت المدرسة الحديثة التى تجمع مختلف التلاميذ من مختلف

انبيئات، حيث تصبح المدرسة بوتقة تنصهر فيها تلك العناصر ويتخلق فيها التماسك والانتماء الوطنى بحيث يصبح فى المقدمة، ويتراجع الانتماء إلى الأسرة أو الطائفة إلى مرتبة تالية، عبر دراسة التاريخ والمعارك الوطنية، وعبر المنهج والنظام الموحد، وعبر المجانية والإلزام فى التعليم.

ورغم هذا فمن الملاحظ أن التعليم تولى بجدارة عن ذلك الهدف، فلقد أصبح غالبية المعلمين من المحافظين- إن لم نقل من المتطرفين دينيا- وراح الحجاب والنقاب ينتشر شيئا فشيئا، رغم حكم القضاء بمنع النقاب فى المدارس، وأشارت العديد من الدراسات إلى التطرف الدينى فى مناهج التعليم، وإغفال "القبضية" تاريخا وتراثا وثقافة، ولعل فيما نلاحظه من أن قادة جماعات التطرف والإرهاب ممن حصلوا تعليما راقيا ما يؤكد ما نذهب إليه.

ثالثا: الرؤية العلمية واستخدام المنهج العلمى فى النظر للظواهر الطبيعية والمشكلات الاجتماعية، ولعل فيما نلاحظه حولنا من تفشى الخرافة وشيوع العديد من الخرافات كالتداوى ببول الإبل، ولسعات النحل وتفسير الكوارث الطبيعية أو البشرية على أنها غضب إلهى لشيوخ الفساد هنا أو هناك، وحلقة الزار الوطنية التى تكتنفنا جميعا، كلها تؤكد أن التعليم قد أصبح فى واد والعلم فى واد آخر.

رابعا: الإعداد المهنى، ويتدرج ذلك الإعداد المهنى من إجابة القراءة والكتابة فى السنة والسنوات الأولى للتعليم، وصولا إلى تخريج

الطبيب الحاذق والمهندس الماهر، وغيرهما، ورغم ذلك فقد نشرت الصحف منذ أعوام أن محافظا لإحدى المحافظات قد اكتشف أن ما يزيد على خمسة وعشرين بالمئة من طلاب الشهادة الإعدادية لا يجيدون كتابة أسمائهم، واضطر لتعطيل الدراسة في العديد من المدارس الإعدادية لمحو أمية طلابها أولا، وقل مثل ذلك على مختلف الشهادات الفنية المتوسطة، فهل اختلف الحال الآن؟ لا أظن، وليس لدينا ما يدفعنا إلى الظن بأن الحال اختلف عما كان عليه تلك هي الأهداف التي أجمع عليها مفكرو النهضة المصريين، وهي في نفس الوقت الأهداف الأساسية لمختلف نظم التعليم العصرية، أما التعليم للتنافس أو للتميز فهو أمر يستلزم بالضرورة تحقيق تلك الأهداف الأساسية أولا.

ليس معنى هذا أنني أزعّم أن التعليم قد أصبح ميؤسا منه، فما زالت لدينا العشرات من المدارس الحكومية التي تقدم بمجانياتها نمودجا يتفوق على العديد من المدارس الخاصة ذات المصروفات الباهظة، وما زال لدينا المعلمون الذين ينظرون إلى مهنتهم باعتبارها رسالة سامية، والمديرون الذين يتفانون في أعمالهم، والرغبة الاجتماعية الصادقة في التعلم التي تدفع الطلاب وأولياء أمورهم إلى بذل الجهد والمال. وكلها عناصر تؤسس لتعليم عصري إذا أدركنا بجد أننا من هنا نبدأ.

د. كمال مغيث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ترجم بديع صنعته عن عظيم قدرته وأعرب نظام خلقه
عن تمام حكمته والصلاة والسلام على المبعوث رحمة وهداية وعلى
آله وصحبه الذين كانوا عين المعرفة والدرية

(وبعد) فان تقدم الامم في المعارف سبب لارتقاءها الى المعالي وبوسيلة
الى نوالها سعادة الحياة ومانعت أمة وجدت في توسيع نطاق العلم
والفنون بينها الا كان ذلك أماراة على نجاحها وبشارة بفلاحها

ويحق مصر أن تتباهى بمسابقة جميع البلاد المتدنية في السعي وراء تلك
الغاية الشريفة في هذا العصر السعيد عصر الخديوى الاعظم الذي
باتت الملوك تحسد الزمان عليه ما يكتفى الانهم ﴿عباس باشا حلى﴾
أدام الله دولته وأبدصولته

ولما كانت هذه النهضة العلمية الفخارية التي قامت بعصر في هذه الايام
جديرة بأن تشبرين الانام وتذاع بكل لسان رأى ذلك الهمام الذي
هو من أعظم أنصارها سعادة يعقوب باشا أرتين وكيل المعارف العمومية
أن يكشف عنها الغطاء ويبين ما وصلت اليه المعارف في زماننا
والاسباب التي بلغت بها الى هذا المقدار العظيم والامور التي تكون
معينة على دوام تقدمها والاشياء التي تكون عاقبة لها في طريقها
يبين الحاذق الخبير المطلع البصير فوضع كتابه القرنساوى وحبا
في نشره بين أبناء الوطن أمرني بترجمته لهم الى لغتهم العربية فتلقيت
أمره بالقبول وشرعت في ذلك مستعيناً بالله يا ذللاً غاية جهدي في
انجاز هذا العمل على ما لي من كثرة الاشغال حتى تم بعون الله فرجائي
من السادة المطالعين على الترجمة أن يتظروا بعين الانصاف لابعين
الاعتساف (على بهجت)



القول التمام في التعليم العام

أصاحب السعادة يعقوب أرئين باشا وكيل نظارة المعارف العمومية

ترجمه الى العربية

حضرة علي افندي بهجت مترجم أول نظارة المعارف

القول التام في التعليم العام

لا يختلف اثنان في أنه متى نزلت السكينة ببلاد من بلاد المعمورة وحلت روح النظام والعدل فيها محل الخوف والاختلال والحكم بالاغراض الإنسانية شعراً هالى ذلك البلد باحتياجهم للتعليم وهم العلم بالحلول مكان الجهل وهذه النهضة التي تكون بطيئة في مبدأ أمرها لا تلبث أن تسرع الخطى الى أن ينتهى أمرها فتصير عومية لا يكاد يعوق سيرها عائق وما ذاك الا لزاجة والحاجات التي تولدها المدينة عند ذلك تكثر في الاهلين الثقة بالمستقبل ويقل همهم بالزمن الحاضر فيتفرغون لتربية أولادهم وتثقيف عقولهم حتى يعدوهم تمام الاعداد لتذليل صعاب الامور

وهذه الحال تنطبق تمام الانطباق على مصرنا ولست أقصد في عجماتي هذه أن آتى على تاريخ العلوم فيها أو أن أتبع أدوارها الاولى وأطوار نموها حتى أصل الى الدرجة التي بلغتها الآن (١) ولكن يجدر بي أن أستوقف القارئ هنا لحيلة لا علمه أن عامة المصريين منذ عشر سنوات لم يكونوا لهم ملواتر بية أولادهم فقط بل كانوا يعارضون التربية معارضة تذكر وإن كانت قليلة في جانب مالا فاه المغفور له محمد علي باشا منذ ستين سنة حينما دهم بادخال هذا التعليم في مصر وبث روح التربية فيها حاذيا حذو اوروبا موقفا بينهما وبين حاجات البلاد

(١) راجع كتاب يعقوب أرئين باشا على المعارف العمومية بمصر لمصر باريس

أما اليوم ولله الحمد فقد حسن ظن العموم بالتعليم وقدروا التربية حتى قدرها بحيث أصبحت الطلبات ترد الى نظارة المعارف من جميع أنحاء القطر فكان البلاد الخالية من المدارس يطلبون انشاء مدارس عندهم لتربية أبنائهم وسكان البلاد التي فيها مدارس يطلبون توسيع نطاق التعليم فيها وان كان هؤلاء وهؤلاء لا يدركون المصاعب التي تحول دون ذلك

أما نحن نحن المعارف فيفسرنا كثيرا أن نرى هذه النهضة العلمية وهذه النهضة انما نشأت عن أصول شتى لو تحررناها وربطناها بعضها ببعض واستنبطنا منها نتائجها العقلية لاضطررنا لوضع تأليف مطول لا يقوم به الاجاعة من أهل العلم على أنه لا يأتي بفائدة في الخارج ولذلك اقتصرنا على الاسباب العمومية التي أبنائها في أول هذه المقالة

قد قلنا فيما سبق ان رغبة التعلم أخذت تزداد في البلاد بحيث أصبح الاهلون يواصلون الالتماسات الى الجناب العالي الخديوي ويطالبون الى صاحب الدولة ناظر النظار والمعارف انشاء مدارس ابتدائية وقد يطلبون هم والمدرسون جعل المدارس الابتدائية الموجودة الآن شاحلة للتعليم الابتدائي والثانوي ليخرج من عم التعليم فيها حائرا شهادة الدراسة الثانوية الكافلة لحاملها الدخول في الوظائف الكبيرة بمصالح الحكومة والقبول بالمدارس العالية الاميرية

وأشرنا الى أن النظارة تصادف مصاعب في سبيل اجابة الاهالي للمتهم وهذه المصاعب على نوعين الاول حسي والثاني معنوي

أما الأمر الأول فيختصر في عدم تيسر النقود
اذ لا يخفى على أى انسان ولو كان ممن لا يدرى في نظام المدارس الا قليلا
أو كان يجهل ذلك النظام بالمرة أن المدرسة مهما كانت صغيرة لا بد
لحياتهم من أمرين

الأول - المصاريف المدرسية التى تدفعها التلامذة الذين يتلقون
الدروس فى تلك المدرسة أى مجموع الاعانة التى يدفعها الآباء للدرسين
مقابلة تعليم أبنائهم

الثانى - الاعانة التى تؤدبها الحكومة أو يؤدبها شخص من أهل البر
أو شركة أو مجموع من ذكرت فيؤسس العدد الكبير من المدارس بل
والمدارس الجامعة على أحد هذين الأمرين أو عليهما معا
وهذه المدارس وان خصت كل واحدة منها بغرض مخصوص الأتأها
جميعا متحدة فى الغاية وهى خدمة الجمعية التى تنشأ بينها أو المملكة التى
توجد فيها بنشر العلوم والآداب وبث القنون والصنائع
وحيث قد تقرر ذلك فلننظر الآن فيما تنفقه الحكومة السنية على
مدارسها ثم نبحث هل فى طاقتها أن تساعدها أكثر من مساعدتها اياها
الآن وبعد ذلك ننظر فيما قام به الجمهور من المعونة للدارس وما هو
قام به لها ثم نبحث بعد فيما يمكنه عملا للوصول الى الغرض الذى نسعى
وراء وهو تقديم التعليم فنقول

قد ورد فى الميزانية العمومية التى وضعها الحكومة السنية لدواوينها
المختلفة عن سنة ١٨٩٣ مبلغ ٩٢٥٤٤ جنيه مصرى برسم نظارة

المعارف وهذا المبلغ قد خصص لحاجات المدارس الابتدائية التي يبلغ عددها ثلاثا وعشرين مدرسة. وهي

١ مدرسة ابتدائية من الدرجة الثانية

٨ مدارس » » الاولى

٣ » ثانوية (١)

٢ » للبنات

١ » للصنائع

٣ » للعلمين

١ مدرسة طبية

١ » للاجرائية

١ » للولادة

١ » للحقوق

١ » للمهندسين

٢٣

(١) قد شرع في جعل مدرسة اسكندرية شاملة للتعليم الابتدائي والثانوي وهي تحتوي الآن على أربع سنوات ابتدائية في القسمين الفرنسي والانجليزي وثلاث سنوات ثانوية في القسم الفرنسي ولم تأت تشكيل فرق ثانوية انكليزية بها الآن لعدم النقود ومع ذلك فان عدد المدرسين غير كاف ولربما كفووا للتدريس في القسمين الابتدائي والثانوي ولذلك كان التعليم فيهما أقل درجة منه في المدرستين الثانويتين الاخرتين (التوفيقية والحديديّة) اللتين تكاد ان تكونا سائرتين على نظام تام

وقد وقف الخديوى اسماعيل باشا أرضا خصصها للصرف على المكاتب
الاهلية وبلغ متوسط ريعها ٢٠٦١٤ جنيه مصرى فى السنة
وأدرج هذا المبلغ بميزانية المصروفات لسنة ١٨٩٣

وبهذا المبلغ تقوم النظارة بشؤون المدارس الابتدائية الآتية
عدد

٦ مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية

١٨ » » » الاولى

وهناك ايراد ثالث يصرف فى سبيل التعليم وهى الاعانة التى تدفعها
مصلحة الاوقاف وقد قدر مبلغ هذه الاعانة لسنة ١٨٩٣ بمبلغ ٥١٠٠
جنيه مصرى وأدرج فى الموازن العمومية للحكومة
وقد خصصته النظارة للقيام بشؤون المدارس الآتية

عدد

٤٠ كتابا (١)

٣ مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية

٥ » » » الاولى

وبضم أنواع الايراد الثلاثة هذه على بعضها يكون مجموع ما تصرفه
النظارة هو ١٨٢٥٨١ جنيه مصرى فى سبيل التعليم بالمدارس
الآتية

(١) لا أترضى لذكر هذا الكتاب اذ أنها لا تفسر على الطرق والبروز حرامات التى
سقتها نظارة المعارف العمومية للمدارس الاخرى وانها لا تزال متبعة بخطة القديعة
والطرق السنوية فى الزمن السابق

عدد

٤٠ كتابا

١٠ مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية

٣١ » » » الاولى

٣ » ثانوية

١ مدرسة خصوصية للصنائع

٢ مدارس للبنات

٨ » عالية

فيكون جميع المدارس الموزعة في أنحاء القطر المصري ٥٥ مدرسة

وهذه المدارس كان بها في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ - ٧٨٠٠ تلميذ

موزعين بالكيفية الآتية (١)

عدد

٤٦٩ بالمدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية

٥٩٠٤ » » » الاولى

٦٥٤ » الثانوية

٢٥٩ بمدرسة الصنائع

١٥٥ » البنات

٣٥٩ بالمدارس العالية

٧٨٠٠

وهالبيان ما يتفق على التليذ الواحد في السنة بهذه المدارس على

اختلاف درجاتها

(١) لم يدخل تحت هذا العدد تلامذة الاربعين كتابا المينة قبله

(مدارس ابتدائية)	
جنيه	درجته ثمانية خارجية
٢	» أولى » لاتصرف فيها تعيينات
٦	مدرسة ابتدائية يصرف فيها الغداء
٩	» » داخلية
١٥	

(مدارس ثانوية)	
٢٥	التلميذ الخارجي الذي يصرف اليه الغداء
٣١	» الداخلي

(مدرسة الصنائع)	
٢٩	التلميذ الخارجي الذي يصرف اليه الغداء
٣٥	» الداخلي
٨٠	ما يتفق على التلميذ الواحد بالمدراس العالية في المتوسط

وهذه المبالغ قد استخرجتها من متوسط مصروفات المدارس في سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ المكتوبة ولم أدخل فيها مصروفات ديوان النظارة بمعنى أنني لم أعتبر أن ميزانية المصروفات للمدارس هو مبلغ ١١٨٢٥٨ جنيه مصري المتكون من أنواع الايراد الثلاثة التي أبنتها فيما سبق بل اعتبرت المصروفات الحقيقية للمدارس التي تصرف في شؤون التعليم المقدراها ٩٥٩١٠ جنيه مصري والفرق بين المبلغين وقدره ٢٢٣٤٨ جنيه مصري يصرف على ديوان النظارة والتفتيش والصدقات وأموال الاطيان وغير ذلك

ومن هنا يظهر أن هذه المصروفات هي أقل مما يمكن صرفه
وقد اعتبرنا في تقدير هذه المصاريف أن متوسط عدد تلامذة المدرسة
الابتدائية من الدرجة الثانية خمسون تلميذاً ومتوسط عدد تلامذة
المدرسة الابتدائية التي من الدرجة الأولى والمدرسة الثانوية ثلاثمائة
تلميذ

أما ما ينفق على التلميذ الواحد في المدارس العالية فيختلف باختلاف
عدد الطلبة بها بين ٦٠ جنهما و ١٥٠ ولذلك اعتبرنا المتوسط وهو
٨٠ جنهما مصريا

وقد ذكرنا هذه الأرقام ليتبين للجمهور ما يصرف على التلميذ الواحد بكل
مدرسة من المدارس المختلفة الدرجات ياناشافيا وسأذكر فيما ملخص
بروجرامات أنواع المدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية
والابتدائية التي من الدرجة الأولى والمدارس الثانوية حتى يتأتى
للقارئ بكل سهولة الوقوف على المصروفات التي تلزم في السن لكل
مدرسة من أي نوع بغرض أن عدد التلامذة الذين بها يكون موازيا
للتوسط الذي أشرت إليه آنفا

وفصلنا هذه التفصيلات حتى يقدر العموم المصاعب المادية التي تلاقيها
النظارة في سبيل نشر التعليم حتى قدرها وحيث قد أتبنا ما تنصرفه
الحكومة الآن على مدارسها وسينين فيما بعد إذا كان في قدرتها أن
تصرف أكثر من ذلك فلننظر الآن في الصعوبة الثالثة التي تحول دون
نشر التعليم عصر وهي قلة المدرسين الكفاء

إذا أن العسر المالي لا يكون مانعاً من نشر التعليم في ديار مثل ديارنا وفرت فيها موارد الثروة والسعة ووسائل الرغد وروح الحياة واذن فالصعوبة التي لا يمكن قهرها هي قلة المدرسين لاقلة النقود ويجدر بنا في هذا المقام أن نعرف الغرض المقصود من لفظ مدرس فنقول

المدرس هو الشخص الذي تتوفر فيه الشروط الآتية

أولاً - أن يكون متعلماً قد درس بغرض تعليم الآخرين ما تعلمه
ثانياً - أن يكون تعلم العالم والآداب أو ماشاء كلها من الفنون الصالحة للتلقين على حسب أجسب الطرق العقلية وأيسرها وأقربها من الأهل حتى يتأتى له نقلها من حافظته إلى حافظته تلميذه
ثالثاً - أن يكون وعي طريق التدبر والفكر حتى أنه إذا كثرت لديه التلامذة أو قلت يسهل عليه التسوية في طرق التعليم والتقريب فيها مع مراعاة مقتضى المقام وقوة حافظته التلامذة والبروجرامات التي يتعين عليه تعليم ما جاء بها
ويؤخذ من هذا التعريف أن التدريس صناعة خصوصية لا يقوم بها تمام القيام إلا من عرفها ووعى سبيل ممارستها وأحاط بطرق ممارستها مع السداد والرشاد
وبالجملة ينبغي أن يكون المدرس رجلاً قد أتم هذه الصناعة بغرض التدريس

وقد بقيت النظارة زماناً طويلاً لم تفكر في تخريج مدرسين بهذه الصفات ولم تفتن لذلك إلا من منذ خمس عشرة سنة وقبلها كانت متى صادفت

انسانا تلوح عليه معرفة بعض الامور كانت تكمل اليه امر تعليمها في مدارسها وهذه القاعدة كانت مطردة وان كنت لا أنكر أنه قد شذ منها شواذ تنحصر في بعض رجال ذوي كفاءة تامة استحضرهم سبأ كن الجنان محمد علي باشا الا كبر وقلدهم زمام الوظائف العليا بالمدارس ولكن هذه الشواذ لا يقاس عليها أما أساس التعليم وأعني به المدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية أو الثانوية فكانت تسرى عليها اذ ذاك القاعدة العمومية من حيث المدرسون فيها الذين كانوا ينتخبون بمراعاة الاهواء والاغراض الشخصية لا بمراعاة الكفاءة والاهلية

ولكن من منذ خمس عشرة سنة تقريرا أشرق نور العلم وعنى أولو الامر بشأن المدرسين الاكفاء وتأسست مدرسة المعلمين التوفيقية في سنة ٨٠ لتخرج المعلمين الذين يقومون بتدريس اللغة الفرنسية والعلم بالمدارس الاميرية ومع كون هذه المدرسة أدخلت فيها الاصول والطرق البيداغوجية المتقنة منذ تأسيسها الا أنها لم تخرج من المدرسين الا كفاء الاقليلا وذلك من عهد قريب أي بعد أن مضى عليها اثنتا عشرة سنة من تأسيسها

وقد تأسست كذلك منذ سنة ١٨٨١ افرنكية مدرسة للمعلمين سميت بدارالعلم وكان الغرض منها تخرج معلمين للغة العربية ومبادئ العلوم بالمدارس الابتدائية ولكن لسوء الحظ لم توكل نظارة هذه المدرسة بعد وفاة المرحوم (دوربك) الى رجال عارفين بطرق التعليم ولذلك لم تصل حتى الآن الى درجة الكمال

وفي غضون سنة ١٨٨٩ تأسست مدرسة المعلمين المسماة بالخديوية
لاعداد مدرسين يناط بهم تدريس اللغة الانجليزية وبعض العلوم
ولكنهم لم يخرج من طور الطفولية الا من عهد قريب

ومن هذه الشواهد يعلم مقدار الزمن اللازم لتخرج المدرسين الاكفاء
ولاحاجة للتنبيه بان مدارس المعلمين هذه انما جعلت لتخرج مدرسين
للتعليم بالمدارس الابتدائية

أما المدارس الثانوية فليس في وسعنا الآن اعداد مدرسين لها ولذلك
اضطررنا سدا لحاجة التعليم الثانوى لان نستحضر المدرسين من البلاد
الاجنبية أو نعهد به الى رجال (متفاوتى الدرجات) تعلموا في القطر بحيث
ان ذكائهم الفطرى وقوة الابداع لديهم يقومون مقام العلم بطرق التعليم
الذى كان ينبغي توفره فيهم

فما علينا اذن الا ان نتفجع من هؤلاء المدرسين بأحسن ما لديهم بارشادهم
تارة واستنهاض همهم تارة أخرى حتى يتم في زمن ما الاصلاح الذى قد
سبق البدء فيه بالنسبة للمدرسى المدارس الابتدائية فيسرى بالضرورة
على مدرسى المدارس الثانوية

ويرى بعض تطار مدارسنا أن المدارس الكثيرة ولو كانت على غير نظام
أفضل من القليلة المنتظمة ومن رأيهم أيضا حاجة طلبات الاهالى لانشاء
مدارس ابتدائية جديدة في الحال رغم ان المصاعب المالية وعدد
المدرسين الذين يتأق لنا اعدادهم

ولاشك أن أصحاب هذا رأى يبهنون على عظيم ميلهم لنشر المعارف
بدون سداد فى الرأى والنظر

فان هذه المدارس الجديدة انما يقبل عليها الاهالى لمدة من الزمن ثم
ينفرون عنها حينما يشعرون بانحطاط درجتها
وهالك بعض شواهد جديدة العهد على ما للجمهور من المعرفة بأحوال
المدارس

ان المدرسة التوفيقية عند نقلها من مقرها القديم الى محلها الآن بشبرا
ازدادت مصاريف الدراسة بها الى الضعف ومع ذلك زاد عدد التلامذة
بها وفي سنة ١٨٨٩ زادت المصاريف بنسبة ٢٠ في المائة ولم يزل
عدد التلامذة آخذا في النمو

وبخلاف ذلك مدارس طنطا والسويس وقنا التي كانت سيئة الادارة
وكان بها مدرسون غيرا كفاء فسقطت من أعين أهالى تلك المدن وترتب
على سقوطها من أعينهم قلة عدد تلامذتها وعلى الاخص التلامذة
الذين يدفعون المصاريف فان عددهم قد نقص كثيرا

فلما أحست بذلك النظارة منذ سنتين تقريرا عاهدت بإدارة تلك المدارس
الى نظار من الشبان ذوي نشاط وأهلية ونقلت بعض مدرسيها
عند ذلك عادت روح الحياة لتلك المدارس فبلغت الآن درجة حسنة
وأقبل عليها العموم ثانية وثبت ذلك زيادة عدد التلامذة الذين يدفعون
المصاريف بها وهذا مما يحملنى على القول بان المدارس الجديدة تنفر
عنها الاهالى وربما لم تكف بذلك

ولست أخشى اليوم أن أجاهر بان مدارسنا أصبحت تضارع أحسن
المدارس الاجنبية بمصر من حيث معداتهم وطرق التهذيب والتعليم بها

بل يسوغ لي أن أقول إن بعض مدارسنا الابتدائية والثانوية كالمدرسة
التوفيقية والناصرية والمدرسة الخديوية يصح أن تعد بين نظمها
بأى مملكة من ممالك أوروبا

وحيث قد تحققت بعض الآمال فأعلينا الأجل والنبات وصرف
الدرهم والسير بضع سنين في الطريق الذى سلكناه مدة السنين العشرة
الآخرة وبذلك لأشك في أن ما قلته أخيراً عن بعض المدارس يصدق
على الكل

والفضل في معظم التقدم الذى حصل انما يرجع الى المدرسة التوفيقية
فانها فضلاً عما خرجته من المدرسين قد اقتدى بها سائر المدارس
وحذوا جذوها وهذه المدرسة لم يكن بها فى أول الامر عند تأسيسها
سوى ناظر وأربع من المدرسين المعتمدين للتدريس ثم انضم اليهم جملة
من المتعلمين عليهم وظفوا مدرسين بالمدرسة وبعد دخلها مدرسون
من لم يتخرجوا منها وهؤلاء وان لم يكونوا قد أعدوا لصناعة التدريس
تمام الأعداد الا أنه قد سرى فيهم دأب التأديب وانبعث فيهم روح
الغيرة التى كان عليها مؤسسو المدرسة وبذلك أصبح مدرسو المدرسة
سواء في التعليم تقودهم الى العمل قوة واحدة ولذلك تراهم قد اتوا
بأحسن النتائج

فوقعت هذه الخطأ أحسن موقع لدى أهل المدارس الأخر المخلصين
فأقنوا بها وهموا بانخاذ الطرق البيداغوجية عنها وهؤلاء وان لم
ينجحوا فى مبدأ الامر لكنهم لم تفترعوا عنهم بل كانوا يتسابقون الى

استخدام شبان المدرسين الخرجين بالمدرسة التوفيقية وبفضل معونتهم اهتدى بعض المدارس الى السبل الموصلة الى طرق التعليم المتبعة في المدرسة التوفيقية ان لم نقل انها بلغت درجة الكمال التي عليها المدرسة المذكورة

ولا يسعنا في هذا المقام الا أن نمحس نظار المدارس وأساتذتها بأطيب الشناء فانهم المساعدون على تقدم العلوم والمعارف بارشاد البعض منهم الى أقوم طرق التعليم والتدريب وباعتراف البعض الآخر بحسن تلك الطرق والاجتهاد في العمل عقنتهاها ولكن وصولهم لهذه الدرجة لم يكن الا بالصبر والعزم والثبات

لكن بعض الخطباء العالمين بضروب السفسطة الجاهلين بهذا العمل الذي انمقت عنه الجمعية وخالطه السكون والتؤدة فتم بالصبر ومزيد التفرغ في كل حين وآونة قد يلفقون جلا من خرفة مرونقة وربعة دون أبوابا وفصولا عارية عن المعاني خلوا عن المدلول فلا تروج بضاعتهم في أسواق الجهور الاعشية أو ضحاها ولا تصادف سلمتهم نفاقا الا في ساحة من يسمها فيصرفها الى ماشا كل مرض قلبه ويذهب في تأويلها على نهج مذهب النفاق والمصانعة اذا الجهور متصف بالذوق السليم الذي لا يحبب شمه غيم السفسطة وهو الذي يتولى بنفسه التمييز بين الغث والسمين في مصالحه العائدة عليه ولذلك تراه يتدحرج القدرجدة المعلمين ولا ينكر عليهم ما أدركوه من الترقى وهذه أنفس مكافأة المعلمين ولثقتهم بان الجهور مقر لهم بالفضل تراهم لا تفتقر لهم عزيمة بل يعملون مع الثبات في اتقان صناعة التدريس الشاقة

ولترجع الى الكلام على المدارس الجديدة التي يرغب البعض في انشائها على الفور فنقول ان هذه المدارس لاشك تجعلنا برداءة نظامها وسوء ادارتها وكون التعليم فيها عقيما بسبب من يوكل اليهم من مطرودي مصالح الحكومة الملكية والعسكرية عرضة لخطر هو قلة ثقة الناس بالمدارس الموجودة الآن ونفرتهم عنها طائفتان هما من نوع المدارس الجديدة

اذ ان المدارس الاجنبية التي انشئت منذ سنة ١٨٤٠ في القطر ماراجت وتكاثرت الال سوء حال مدارس الحكومة حينئذ وعدم حلولها من الجمهور محل الثقة ولم تعطل سير الاقبال على هذه المدارس الاجنبية الا لما أخذ التأثر من الحكومة مأخذه فنهضت وثابت على رفع شأن العلوم حتى فازت من الاهالي بنصيب من الثقة عظيم

وحيث قد ثبت ذلك فيتعين علينا اذن أن نعمل مع التآني والتؤدة ولا نهمل فتضيع ثقة العموم بنا ويتركونا ويتسابقوا الى المدارس الاجنبية فان التجارب التي اكتسبناها في التعليم تسمح لنا بان نخذر بني وطننا العزيز من العجالة فقد قيل ان المنبت لأرض قطع ولاظهورا أبقى

ومما تقدم يظهر جليا أنه لا جمل أن يكون لاحدى الامم مدارس حققة مؤدية تماما للغرض منها يجب عليها تخريج مدرسين تتقى من بينهم ذوى الكفاءة في التعليم وأطن أنقاد عرفنا هذا الطريق وان لم يكن من أول الامر ولكن مهما كان الحال فقد اتبعنا هذه القاعدة واعتبرناها ضمن الحقائق بحيث ان العدول عنها يعد خطأ مبينا والاخلال بشئ منها

يكون جريمة على الساعين في صالح المعارف العاملين على خيرها الواثقين
بها كبير الثقة

وحيث ان مدارس المعلمين مؤسسة لدينا وحركة العمل بها قائمة مع التقدم
والفلاح ولا تزال تأتي بثمرات جليلة للبلا دسنة بعد سنة فيستعين علينا
أن لانحنهم على السير فقد قيل شر السيرة الحقيقة (وهو أن يستفرغ
المسافر جهد ظهره في قطعته فيم لك ظهره ولا يبلغ حاجته)

كما أنه يجب علينا أن لا نخذل للتدريس في مدارسنا كما كان يحصل
في الزمن الماضي أناسا ممن لم تتوفر فيهم الشروط المطلوبة ونعاملهم
اسوة الشبان المخرجين في مدارسنا لأن ذلك يؤدي الى فتور في عزيمة
هؤلاء الشبان الذين يعدون أنفسهم مع الجهد والعمل لصناعة
التدريس

ويجب علينا أيضا أن نرجع عن الغلو في مدح المدرسين الذين نعدهم
للتعليم إذ أن الجمهور كما قلته غير مرة بسلامة ذوقه يكتشف الحقيقة
ويعرف اننا نعلم على الثقة بنا بالامسوخ فيقل ركونه اليها ثم ينعدم
بالمرة على أن الاول بنا أن نجتهد في أن ندخل في المدارس الثانوية طرق
التعليم التي اتبعناها مع النجاح في المدارس الابتدائية ونعدل هذه
المدارس مدرسين خصوصيين وبذلك نحصل مع الزمن على أساتذة
للتعليم الثانوي جديرين بأن يطلق عليهم لقب مدرسين للتعليم الابتدائي
والثانوي عند ذلك يسوغ لنا القول بأننا قد أعدنا بالبنينا الوسائل الكافلة
بنجاح التعليم وحسن التربية

ومما تقدم يظهر أننى قد كشفت القناع عن المصاعب الحائلة دون سرعة تقدم المعارف وقد قلت فيما سبق ان الصعوبة المالية يمكن زوالها بشرط عدم العجلة في نشر التعليم عدا رسنا الحالية وسأفضل قريبا الوسائل المؤدية لزوالها ثم نبحث بقدر ما تصل اليه الطاقة عن أقوم الطرق للحصول على المدرسين الضروريين للمدارس التي نفتحتها في المستقبل بالنقود التي تصل اليها أيدينا حتى يتسرا التعليم بيننا تدريجا لا يعتبره خطره ولا يعتبره انزعاج

فان بلادنا لو كانت كالبلاد الاجنبية الاوربية ليست مرتبطة بعهود دولية خالية عن الديون عارية عن العوائق والمحظورات التي تحول دون أعمالها التأتى لنسب دون شك أن نسن القوانين القاضية بجعل التعليم اجباريا مجانا كما هو جار في تلك البلاد لكن وأسفاه لما كانت حالنا غير حال البلاد الاجنبية يتعين علينا أن نستعين بميزانية الحكومة ولا يخفى أن هذه الميزانية ثابتة مادامت مرتبطة بمعاهدة لوندرة والاتفاقات السابقة عليها واللاحقة لها وهذه الميزانية انما جعلت لتقوم بحاجات مصالح الحكومة العامة وديونها الخاصة ومن هذه الحاجات ما هو ضرورى لا بد منه اما بطبعه واما بالاختصاصه بمصلحة ذات اراد واذناك نضع لها الترتيب الآتى حسب أهميتها للبلاد

أولا - الويركوالذى يدفع للدولة العلية
ثانيا - الاقساط التي تدفع لارباب الديون بمقابل المصالح الخاصة
بمالية البلاد على العموم

ثالثا - المصالح الخاصة بالدفاع عن البلاد من الداخل والخارج
أعنى نظارتى الحربية والداخلية

رابعا - الاشغال العمومية

خامسا - اقامة الحدود فى البلاد ورفع المظالم (الحقانية)

سادسا - الصحة العمومية

فإذا تقر ذلك وجب على الحكومة أن تقوم بحاجات مصالحها ذوات
الاراد بان تقدم الالهم منها على المهم حتى يحفظ النظام بين الرعية
وتتيسر أسباب الرفاهية لديهم (١)

نعم لا ينكر أن التعليم بالبلاد من وسائل الثروة فإن له مساسا بالاقتصاد
السياسى فيها ولكن لا بد للحكومة أن تنظر أولا فى ضروريات الحاجة
كلها وجار الآن ثم تخصص جانباً من ميزانيتها الى لوازم التعليم وقد
بلغ ما خصته للعارف فى سنة ٩٣ - ٩٢٥٤٤ جنيه مصرى

وهذا المبلغ ربما يكون زهيدا فى جانب حاجات التعليم ورغبات أهالى
هذه البلاد التى تزيد سكانها الآن عن ٦٠٠٠٠٠٠٠ و يبلغ ايرادها
زهاء ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى لأنه فى الواقع ونفس الامر

(١) ويندر بنا أن ننوه فى هذا المقام الى أن الحكومة عندنا عازمت لأول مرة
على انشاء المدارس العمومية منذ سبعين سنة أو غانبي كان غرضها من ذلك تخريج
موظفين اكفاء للخدمة فى مصالحها المتنوعة وقد بلغت وقتها الحد تلك الغاية
كما أشرت اليه أعنى انها توصلت للنشر التعليم وبث التربية بين الشبان

لا يوازي الاجزاء من مائة جزء من ايراد الحكومة وبعبارة أخرى
لو وزعناه على الاهالى لما خص الفرد الواحد منهم الا قرش ونصف
أو خمسة عشر مليماً تقريباً

وكان يودنا في هذا المقام أن نقدم بياناً شافياً عن المصاريف التي
خصصت لنظارة المعارف منذ تفكر المغفور له محمد علي باشا عند أول
هذا القرن في أن يرفع شأن بلاده معنوياً وحسياً فافتتح فيها المدارس
على نسق مدارس أوروبا إذ أن ذلك لا يخلو من الفائدة ولكن من
الاسف لم يأت لنا الوقوف على المبالغ التي صرفت لهذه الغاية في عهد
المغفور له ولا في عهد خلفائه الى سنة ١٨٥٤ قبطية (١٨٦٨ افرنكية)
وذلك لعدم الاوراق الرسمية الخاصة بذلك الى هذا التاريخ

ومن الجدول المسطر بعد يتضح من هذا التاريخ

أولاً - ميزانية الحكومة العمومية

ثانياً - عدد المدارس التي تقوم الحكومة ببنائها

ثالثاً - عدد التلامذة ذوي المصروفات والمجانبة والمجموع الكلي

للتوعين

رابعاً - نسبة التلامذة المجانيين الى ذوي المصروفات في المائة

خامساً - ما يتفق على التلميذ الواحد في السنة

سنين	مربوط الميزانية	عدد المصاريف	عدد التلامذة			عدد التلاميذ	مجموع
			مجاناً	عسروقة	مجاناً		
١٨٦٨	٦٧٠٠٠	١٣	١٤٤٨	٠٠	٠٠	١٣	٦٧٠٠٠
١٨٦٩	٦٧٠٠٠	١٣	١٤٤٨	٠٠	٠٠	١٣	٦٧٠٠٠
١٨٧٠	٦٧٠٠٠	١٣	١٤٤٨	٠٠	٠٠	١٣	٦٧٠٠٠
١٨٧١	٩٥٠٠٠	٩	١٣٩٤	٠٠	٠٠	٩	٩٥٠٠٠
١٨٧٢	٩٥٠٠٠	٩	١٣٩٤	٠٠	٠٠	٩	٩٥٠٠٠
١٨٧٣	٩٤٩٢٤٠	٩	١٤٣٤	٠٠	٠٠	٩	٩٤٩٢٤٠
١٨٧٤	٩٥١٨٢٠	٩	١٠٨٣	٠٠	٠٠	٩	٩٥١٨٢٠
١٨٧٥	٩٦٠٠٨٣	٩	١٢١٨	٢٦٠	٩٥٨	٩	٩٦٠٠٨٣
١٨٧٦	٩٦١٣٠٩	٩	١١٢١	٢٠٨	٩١٣	٩	٩٦١٣٠٩
١٨٧٧	٨٤١٢٦٧	٨	٧٩٨	٩٢	٧٠٦	٨	٨٤١٢٦٧
١٨٧٨	٨٣٥٠٤٠	٨	٧٧٥	٩٠	٦٨٥	٨	٨٣٥٠٤٠
١٨٧٩	٩٤٥١٠٨	٩	١٤٧٢	٧٦	١٣٩٦	٩	٩٤٥١٠٨
١٨٨٠	١٠٥٩٤١٥	١٠	٢٥١٢	٥١٢	٢٠٠٠	١٠	١٠٥٩٤١٥
١٨٨١	٨١٩٤٩	١٤	٣٠٩١	٧٠٦	٢٣٩١	١٤	٨١٩٤٩
١٨٨٢	٨٨٠٧٨	١٣	٣١٤٣	٦٤٣	٢٥٠٠	١٣	٨٨٠٧٨
١٨٨٣	٩٩٥٤٩	١٧	٤٠١٢	١١١٢	٢٩٠٠	١٧	٩٩٥٤٩
١٨٨٤	٩٩٩٧٧	١٧	٣٠٣٥	٩٩٦	٢٠٣٩	١٧	٩٩٩٧٧
١٨٨٥	٨٤٦٨٩	١٢	٢١٣٨	٩٦٧	١٢٠١	١٢	٨٤٦٨٩
١٨٨٦	٦٨٤٩٢	١٢	١٨٥٢	٨٢٢	١٠٣٠	١٢	٦٨٤٩٢
١٨٨٧	٦٨٤٥٢	١٢	١٨٦٥	٨٧١	٩٣٤	١٢	٦٨٤٥٢
١٨٨٨	٦٩٥٤٤	١٢	٢١٢٧	٩٤٢	١١٨٥	١٢	٦٩٥٤٤
١٨٨٩	٦٩٨١٦	١٢	٢٢٧٣	١٣٨٨	٩٨٥	١٢	٦٩٨١٦
١٨٩٠	٨٠٢٣٧	١٣	٣١١٢	١٨٨٧	١٢٢٥	١٣	٨٠٢٣٧
١٨٩١	٨٨٤٧٨	١٦	٢٦٦٩	١٨٧٤	٧٩٥	١٦	٨٨٤٧٨
١٨٩٢	٩٠٨٤٩	١٨	٣١٢٠	١٨٧٠	١٢٥٠	١٨	٩٠٨٤٩
١٨٩٣	٩٢٥٤٤						٩٢٥٤٤
	* ٤٠٠٠						١٨٩٣
	٩٦٥٤٤						٩٦٥٤٤
٣١	»	٤٣	٣١٠١	١٧٦٤	١٣٣٧	١٨	٩٦٥٤٤

* قدقررت الحكومة في بحرسة ١٨٩٣ اضافة هذا المبلغ على ميزانية هذه السنة

ولم تدخل في هذا البيان المدارس التي يصرف عليها من الاوقاف
ولا المكاتب الاهلية حيث انها علاقتها لها بجزائية الحكومة
وقد ذيلت هذه العجالة بما وصلت اليه يدى من الايضاحات الخاصة
بجزائية نظارة المعارف العمومية في عهد ساكن الجنان محمد علي باشا
وأرى أنهم الانخاض من الفائدة لوجهين

الاول - أنهم ادل على أن ما كان يصرف اذ ذاك على تربية رجال
يقومون بوظائف الحكومة موازيات تقريرها لما نصرفه الان
الثاني - أنه ينبغي أن تبين الامور على حقائقها خصوصاً متى كانت
تمس بمصالح الحكومة المادية حتى تزول الاوهام الكاذبة المتولدة عند
بعض الاهالي من عدم معرفتهم باحوال البلاد تمام المعرفة اذ أن تلك
الاوهام تضر بتقدم البلاد مادياً ومن ثم ينشأ الضرر الادبي اذ هو نتيجة
الاضرار المادية هذا

وقد أسلفنا أن الديار المصرية لما كانت حالتها مبانية لحال البلاد الاخرى
يتعين على حكومتها أن تتبع خطة واحدة ادارية وهي

أولاً - تنظيم ماليتها

ثانياً - تحسين حالتها الدفاعية على قدر الطاقة ضد من يقصد هدامها من
الاعداء خارج البلاد ودخلها

ثالثاً - الاهتمام بالاشغال العمومية والحفاظية

رابعاً - تحسين الصحة والمعارف

وقد سلكت ولله الحمد ~~ك~~ومتناهية هذه الخطة مع النجاح من أول سنة ١٨٨٠ افرنيكية وعلى الاخص منذ سنة ١٨٨٣ حيث فتحت نظارة الحفافية المحاكم وانتظم البوليس والجيش وبعثت نظارة الاشغال العمومية في الزراعة والفلاحة روحاً جديدة وامتلات خزائن المالية فساعدت المصالح الاخرى على انتشار الامن واستتباب الراحة وعم الخير جميع سكان البلاد

وبعد ان مضى على حكومة الجناح العالي الخديوى مدة من الزمن اى من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٨٠ وهى فى عسر مالى وضيق شديد وليس لدهما من طرق الحصول على النقود سوى التخييلات حسنت ادارتها المالية منذ سنة ١٨٧٩ فتمكنت من تنفيذ رغباتها وخففت الاموال المقررة وغير المقررة عن عائق الاهالى ودليل على ذلك الخطبة التى ألقاها صاحب الدولة رياض باشا فى الثانى من شهر ديسمبر سنة ١٨٧٩ على مجلس شورى القوانين اذ هى مشحونة بالتفاصيل التى تهتم من يعينهم أمر الثروة التى قد عادت على البلاد من حسن الادارة المالية (١) وفى مبين أنواع الرسوم التى حصل التخفيف فيها على يد الحكومة السنية منذ سنة ١٨٧٩

جنه مصرى
فى سنة
١٨٧٩ ٨٥٥٩٩ من رسوم الصنائع حيث صارت بمبدل لاس ٥٠
١٧٧٦٤١ نظير العوايد الشخصية ١٨٨٠

(١) راجع مجموعة القرارات والمقصورات الرسمية لشهر فبراير سنة ١٨٩١ صحيفة ١٥٤

في سنة	جنيه مصري
١٨٨١	١٠٥٧١٤ من عوايد الخيل
...	متأخرات الاموال المستحقة لغاية سنة ١٨٧٩
١٨٨٣	ماعد الايجارات
١٨٨٦	٢٥٠٠٠ من السخرة (العونة)
١٨٨٨	٥٠٠٠ نظير دخولية الدخان في مدن القطر

وفي هذه السنة خفض ثمن الملح بمقدار الخمس في مديرتين من مديريات الوجه القبلي

في سنة	جنيه مصري
١٨٩٠	١٢٠٠٠ رسوم الصنائع
»	٧٠٠٠ عوايد الارز
»	٢٨٠٠٠ عوايد القبانة
»	١٦٠٠٠ من تولون البوسطه
»	٤٠٠٠ عوايد الحله
»	١٥٠٠٠ العونه (السخره)
	<u>٣٢٥٠٠٠</u>

١٨٩١	٤٠٠٠ عوايد الاغنام والشعارى
»	٣٠٠٠ دخولية الزبوت والمواد الزيتية
»	٩٠٠٠ من أجرة تلغرافات
»	١٠٠٠ من ثمن تذكار البوسته
»	١٣٠٠٠٠ من أموال الاطيان بمديريات قنا والحدود والجيزة
	<u>١٨٣٠٠٠</u>

جنيه مصرى فى سنة

١٠٠٠٠ من ثمن الملح ١٨٩٢

٦٠٠٠ عوايد البطائنة »

٦٥٠٠ كسور القرش من الاموال »

٧٥٠٠ أموال التوالف »

٣٠٠٠ أموال أراضى المطروف »

٤٠٠٠ من عوايد الاملاك »

٥٠٠٠ من الرسوم القضائية بالمحاكم المختلطة »

٢٥٣٥٠٠

٢٠٠٠٠ من أجرة السكة الحديد عن البضائع والركاب »

١٠٠٠٠ متأخرات الاموال من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٩ ١٨٩٢

١١٠٠٠٠ أموال أراضى مديرية جرجا وبعض مراكز

مديرية الجيزة ١٨٩٣

١٣٠٠٠ أموال الاراضى التوالف »

١٢٣٠٠٠

فهل كان يتأتى للحكومة لو أجابت مصالحها المختلفة الى طلباتها الخاصة بزيادة موازينها أن ترفع من هذه الاموال الممنولة لكاهل الالهالى المقادير التى أبنتها آنفاً أوليس الاولى بالحكومة أن تراعى أولاً درجة المنفعة التى تعود عليها من كل مصلحة ثم تعطيها حقها من المال خصوصاً فى هذا العصر الذى هممنا فيه بالانتقال من حال حسنة الى حال أحسن

وأن نعمل على عدم الاسراف لبعض المصالح فانها ربما كانت عظيمة النفع ولكنها ليست من الاسباب المؤدية لعمران البلاد وازدياد الثروة بها حسا ومعنى

فلوفرنا أن الحكومة حادت عن جادة الرشد والحكمة التي اتخذتها سننا لها فقررت لنظارة المعارف وسائر المصالح المماثلة لها مربوطا جسيما قبل انتظام ماليتها ونماء ثروتها كيف كان يتأق لها أن تنابر على انتهاز خطة الصواب التي سلكتها بنجح حتى الآن وكيف كان يتبنى لها رفح أو تخفيف هذه الضرائب التي كان يتظلم ويستجير منها فلاحو البلاد الذين هم السواد الاعظم من سكان القطر هذا

ولقد أسلفنا أن ادارة البلاد المالية قد أحكمت وترتب على ذلك أن زادت ثروة الاهالى وسعادتهم زيادة عظيمة ولكنه لا يجدر بنا الركون الى ذلك بل يتعين علينا أن نجد ونعمل فيما به يرتقى ايراد البلاد وسعادة الامة وهذا ما يجعلنا أن نتمنى دوام السير على الخطة التي اتبعناها في ادارة أموال البلاد وأن لا نتحول عنها

وحيث تقر ذلك فلنتظر الآن في المبلغ الذي ينبغي أن تقرره الحكومة لنظارة المعارف للايفاء بشؤون التعليم وتحقيق الاماني

يكفي في ذلك عملية حسابية بسيطة بها نتسدى تمام الاهتداء في هذا الموضوع وليكن أساسه عدد سكان الديار المصرية البالغ ٦٠٠٠٠٠٠ نفسا تقريبا بمعنى أن يقال ان عددا لاطفال الذين وصلوا الى سن الدخول بالمدارس يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ تقريبا فاذا استنزنا البنات

من هذا العدد ولا يكاد عدده ينقص عن النصف فيبقى معنا
٥٠٠٠٠٠ من الغلمان فنحذف هذا المقدار نهاية صغرى لعدد الاولاد

المرشحين للدخول بالمدارس

أما المدارس التي ينبغي فتحها لتعليم هؤلاء الاطفال على فرض ان
الحكومة أخذت على نفسها أمر تعليمهم التعليم الابتدائي فتكون اما
ابتدائية من الدرجة الثانية أو من الدرجة الاولى أى مدارس مركبة
من فصلين أو أربعة فصول وفي الحالة الاولى يبلغ ما تتكبده الحكومة
من النفقات ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وفي الثانية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه
ولاشك ان صرف مثل هذه المبالغ يحتاج الى التروى الزائد وامغان
الفكر خصوصا وانه بالتشار التعليم الابتدائي وجعله الزاميا ينتشر
التعليم الثانوى بعاله ويتسع نطاق التعليم العالى والخصوصى بنسبة
ذلك

وتقديما للحساب الذى وضعناه ينبغي تقرير نسبة مؤسسة على عدد
السلامة الموجودين الآن بالمدارس على العموم وحيث ان مدارس
الحكومة بها ٧٨٠٠ تلميذ موزعين كالاتى

٦٣٩٣ بالمدارس الابتدائية

٦٥٤ » الثانوية

٧٥٣ » العالية

٧٨٠٠

فهذه النسبة تكون اذن ٦٣ بالمدارس الابتدائية و ٦ بالمدارس

الثانوية و ٧ بالمدارس العالية تقريبا وعليه يكون توزيع الحسابات
آلف تلميذ الذين يتعين على الحكومة تعليمهم هو

بالمدارس الابتدائية	٤١٤٧٣
» الثانوية	٣٩٤٧٣
» العالية	٤٦٠٥٤
	<u>٥٠٠٠٠</u>

ولكن يرى أن هذه المقادير فيها مبالغة ولا يخطأ القائل بذلك فبتزيلها
الى نهايتها الصغرى تؤول الى

بالمدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية	٣٥٠٠٠
» » » » الاولى	١٤٠٠٠
» الثانوية	٦٠٠
» العالية	٤٠٠

تلك هي النسبة الراجحة التي يمكن تقريرها متى انتهينا في طريق التعليم
الى فن سائرون به الى درجة الكمال

فلو اعتبرنا لكل درجة من درجات هذه المدارس المصاريف الخاصة بها
لوجدنا أن جملة ما تحتاجه هذه المدارس من المصاريف يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠

جنينه مصرى تقرىبا على فرض ان جميع التلامذة تخارجية

وليس فى الامكان احتساب هذا المبلغ من ميزانية لا يزيد مر بوطها عن
١٠٠٠٠٠٠٠ جنينه مصرى وباستنزال ما يدفع للدين تؤول الى

٤٥٠٠٠٠٠٠ جنينه

على أن المبلغ الذى قدرناه للتعليم هو أقل ما يلزم ربطه لنظارة المعارف العمومية بحيث اذا نقص عن ذلك يكون غير كاف ولا واف بمحاجات التعليم بالمره

وليعلم اننا فيما قدرناه صرفنا النظر عن تعليم البنات البالغ عددهن نصف مليون تقريبا وان كان من المحتمل ان تعليم الذكور يجر فيما بعد الى تعليم البنات وعندها يجب أن تكون المصاريف ضعف ما فرضناه فان توهم أحدنا استعمالنا المبالغه فى تقدير هذا المبلغ فليستظر فيما يتفق على التعليم فى البلاد الاجنبية التى نريد أن نأخذ وجذوها وعندها يتحقق لديه صدق ما قلناه (١)

وليس يخفى على أحد أن الحكومة تعجز عن تقرير مثل هذا المبلغ لنظارة المعارف العمومية ولو كانت رغبتم ان تصرفه لذلك بالنظر لحالة

(١) اذ لو أمكن حصر جميع النفقات التى تنفقها الاهالى عوما والاوقاف الخيرية بخصوصا فى سبيل تعليم الاطفال على حسب الطرق القسدية بالمساجد والكتاتيب (ولا يخفى أن التعليم فى البلاد الشرقية قليل النفقات جدا) لشهد أن المبالغ التى تصرف لهذا الغاية باهظة جدا وليست صعبة حصر تلك النفقات قاصرة على تعذرو الاحصاء عصى بل هناك صعوبة أخرى وهى عدم امكان حصر المرتبات والتعيينات التى تعطى المشايخ والفقهاء والمدرسين بتلك المدارس مقابل تعليمهم بها

راجع كتاب يقرب أرتين باشا على المعارف العمومية بمصر طبع بباريس سنة ١٨٩٢
ملحق حرف (١) ونشرة جمعية المعارف المصرية (السلسلة الثانية لسنة ١٨٨٨
جلسة ٥ ديسمبر سنة ٨٨)

ماليتها الراهنة تلقاء الديون ومن جهة أخرى لايسمح لها فقر المولين بتقرير ضريبة جديدة تصرفها في جعل التعليم عموميا لازميا
ومن ثم يتبين ان العدول عن توسيع نطاق التعليم الآن لهذا الحد
ضريبة لازب لسبيين

أولا - استجالة تقرير ضريبة جديدة مدرسية مع تطلع رغبات الامة
لتخفيف الاموال الحالية الثقيلة عليهم فضلا عن ان هذا الامر ليس
من أغراضنا ولا داخلا في موضوعنا

ثانيا - بالنسبة لحالة الديون الراهنة التي لايتأتى معها للحكومة وان
أرادت أن تجدد في ميزانيتها العادية كانت أو غير عادية مايقى بنشر المعارف
وتجميعها

وفي الواقع ونفس الامر اذا تقرر أن يكون التعليم اجباريا عاما يجب
بالطبع وحكم الضرورة تقرير المجانية كذلك ويترتب على المجانية
ضرب ضريبة تخصص للمدارس لا تنقص عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيهه
كما أشرنا اليه قبلا ولو وزعناه على سكان القطر البالغ عددهم
٦٠٠٠٠٠٠ نفسا لخص كل نسمة $\frac{1}{3}$ ٣٣ قرشا في السنة .

فاذا أدرجنا في هذا الحساب تربية البنات لبلغ ما يخص النسمة الواحدة
في السنة نحو ٦٧ قرشا

وحيث قد تحققت عدم كفاية ميزانية الحكومة وقد بذرت تقرير ضريبة
جديدة على الاهالي كما أشرنا الى ذلك آنفا فلنجث على اراد آخر يمكن
استعماله في شؤون المدارس

في ١٥ يناير سنة ١٨٨٨ رفعت للحكومة السنية مذكرة طلبت فيها أن تضم المصروفات التي تدفعها أهدأ إلى التسليمة على ميزانية نظارة المعارف العمومية وتجهيز هذا النظام المالي قلت بضرورة تكليف الآباء بنفقات تعليم أبنائهم

وقد وقعت الأسباب التي كنت أهدت بها ما ذهبت اليه من تقليل المجانية في بادئ الأمر للوصول لمحوها كلية بالتدريج موقع القبول لدى الحكومة ولدى كل ذي عقل ودوق سليم ولم يرأيت الإيراد المتحصل من تلامذة مدارس الحكومة يزيد سنة عن سنة أُلحقت في طلب التصريح باستعماله في شؤون التعليم

وهالك بيان الزيادة في الإيرادات المتحصلة من هذا النوع في مدة خمس سنوات

جنيه	
٥٦٥٢	سنة ١٨٨٧
٩٣٤٣	سنة ١٨٨٨
١٢١٣٦	سنة ١٨٨٩
١٣٨٣٥	سنة ١٨٩٠
١٥٧٧٠	سنة ١٨٩١

وقد اتفقت الحكومة مع صندوق الدين بناء على المذكرة المذكورة أن تعطى لنا هذه الإيرادات بعد أن تستبعد منها مبلغ الخمسة آلاف جنيه المقيد في باب الإيرادات المتحصلة من المصاريف المدرسية في الميزانية

الاصلية المقررة في معاهدة لوندره سنة ١٨٨٤ التي تقر فيها مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه لمصروفات نظارة المعارف وفي الواقع قد ضم على ميزانية المعارف من ايراد المصاريف المدرسية المبالغ المبنية أدناه

جنيته

٦٥٢ سنة ١٨٨٩

٣٦٩١ سنة ١٨٩٠

٢٧٩٣ سنة ١٨٩١

١٦٩٩ سنة ١٨٩٢

١٩٣٥ سنة ١٨٩٣

وان كانت هذه المبالغ التي ضمت ليست في الحقيقة مجموع المحصل من هذا النوع لان الخمسة آلاف جنيه كانت باقية بجزية الحكومة الا أن الحكومة بعد ذلك لاهتمها بالمعارف العمومية أضافت على ميزانية النظارة بالتدريج سنة بعد أخرى مبلغا يزيد على ٥٠٠٠ جنيه الذي كان يخصم اليها من ايرادات المدارس هذا

وان كما قد قلنا في مذكرة ١٥ يناير سنة ١٨٨٨ ان هذه الزيادة في الميزانية انما نسبت لميلها على الخصوص في ترقى المعلمين وتحسين حالة المدارس الموجودة فقط من حيث استيفاء الشروط الصحية فيها والمعدات المدرسية ونظام الدراسة ولم تنظر حينئذ في زيادة عدد المدارس بل كان همنا ترقية الموجود منها مع تقدم التلامذة والاساتذة في أمر التعلم والتعليم حسا ومعنى ومع ذلك قد أشرنا في المذكرة السالفة الذكر

الى أنه لا بأس باستعمال جزء من الإيرادات في نشر المعارف بنواحى
المديريات مساعدة للاهالى على فتح مدارس جديدة يراعى في فتحها
والصرف عليها قدرة الاهالى وحاجاتهم وذلك لانا كنا نتوقع تقدم
التعليم وانتشار المعارف بالديار المصرية

وكما وقد قد قررنا جدول التدريس ووفقناها للقيام بمحو أمية القطر
المتعددة وأنشأنا امتحان شهادة الدراسة الثانوية وبالجملة قد وضعنا
أساس النظام الحالى الذى ابتدأنا نقطف ثماره الحقيقية بعد شغل
مجدب وعناء متعب

ومن تأمل فى الجدول المذكور سابقا رأى أن ميزانية المعارف سنة ٨٩
زادت دفعة واحدة واستمرت فى الزيادة سنة فسنة الى سنة ١٨٩٣
وهذه الزيادة لاشك ناشئة مما يرجع الى النظارة من المصاريف المدرسية
لان الإيرادات المتحصلة منها فى سنة ١٨٨٧ اضيفت على ميزانية
سنة ١٨٨٩ والإيرادات المتحصلة من مصاريف سنة ١٨٨٨
أضيفت على ميزانية ١٨٩٠ وهكذا بالتوالى الى سنة ١٨٩٣
وفضلا عن هذا المصدر لزيادة الميزانية أضافت الحكومة كما تقدم
الى الميزانية من سنة ١٨٨٩ مبالغ أخرى وهالك بيانها

جنيته

٦٨٠٠ سنة ١٨٩٠

٥٣٤٨ سنة ١٨٩١

٦٧٢ سنة ١٨٩٢

٤٠٠٠ سنة ١٨٩٣

وانى أذكر الاسباب التى دعت النظارة الى السعى فى نحو الايرادات المذكورة ثم أذكر الاسباب التى حملتنا وتحملنا على المحافظة على تلك الايرادات

لا يخفى أن فرض المصروفات على التلامذة كان بدعة لا تصدر الا عن جراءة متناهية وجسارة بالغية فى ديار مازال التعليم منذ نزل بأرضها فى عهد محمد على باشا الكبير يحيا بل مقرونا بموجبات النشاط النقدية التى كانت تؤدى الى التلامذة فى صورة أجور والفضل فى هذا الابداع عائد على صاحب الدولة رياض باشا فانه لم يبدأ هذا الامر للمرخوم دور بك قرره دولة الوزير سنة ١٨٧٤ فى القانون الذى سنه لدخول التلامذة بمدارس الحكومة الملكية (راجع بندى ٣ و ٤) الصادر باعتماده أمر كريم من الحضرة الفخيمة الخديوية فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٤

الا أن البدعة أيا كانت مكانتها من الصواب لا ترسخ وتأييد الا بالمثابرة والسعى على تأييدها ولذلك لما اعتزل الأعمال دولة الوزير المشار اليه فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٤ قبل أن يتمكن من توطيد دعائم عمله المذكور لم يلبث الأمر الكريم بعدم مفارقه الوزارة أن صار مثله كمثل الشرع المنسوخ ولم يزل كذلك وليس من أحد يظن مكاتبة من الاهمية أو يقدره قدره الى أن دخلت سنة ١٨٨٥ وفيها قبا بانفاذ هذا الامر الكريم بجميع وجوهه ونصوصه انتهى صدرت فى عهد وزارة سنة ١٨٧٣ الرياضية التى لم يطل أمدها اذهى من ١٥ أغسطس سنة ٧٣ الى ٢٨ فبراير سنة ٧٤ وما برحنا نقوم بتنفيذ

مفعوله مع ادخال الاصلاخات الجديدة منذ عام ١٨٨٥ الى أن عاد علينا بما عاين من الفوائد المالية التي أسلفنا بيانها

وقد كانت نتيجة عظمية من جميع الوجوه كما ظننا في بادئ الامر وفي الواقع قد أتى هذا الاصلاح بنمو في الأيراد وهذا من الوجهة المالى أما من الوجهة الادبي ففوائده جزيلة أيضا ودليلا على ذلك أن التعليم حينما كان مجانيال يمكن أحد ليكثر به ولا يعتنى بشأنه بمعنى أن الاهالى لما أراحته الحكومة من عناء الانفاق على بنينهم أصبحوا لا يتعهدونهم بالعناية بل ربما خافوا التعرض لهم والاشتغال بأمرهم خشية رفقهم من المدرسة واضطرابهم للانفاق عليهم

أما وقد تكاثرت عدد التلامذة الذين يدفعون المصروفات آنس الاهالى ضرورة تعهد أبنائهم بالعناية والاهتمام بشأن تربيتهم وتعليمهم بسبب ما يتكبدونه من أجل ذلك من المصاريف

فلما تباع الآباء سنن الاهتمام وثاروا وجدوا في تربية الأبناء ارتفع قدر العلم وعلا شأنه في أذهان بنينهم لما رأوا من آباءهم التحريض على الجد والاجتهاد في التعليم والتجرد للدراسة

ومما يستوجب الغرابة ان التلامذة أرباب المرتبات أصبحوا يجدهم واجتهادهم في درجة أرباب المصروفات وذلك لانه لما نقص العدد المقرر من المرتبات بسبب ازدياد عدد ذوى المصروفات مست الحاجة لادقة التحري في انتقاء التلامذة الذين يعطون هذه المرتبات حتى صار أربابها اليوم من نخبة التلامذة على عكس ما كان في الزمن السالف فترى

التلميذ الذي أعانته الدهر وساعده المقدور على نوال نصيب من المرتبات خائفاً يترقب قطع مرتبه (١)

ولا يخفى أن ادخال مثل هذا التعديل في نظام المدارس وتنفيذه وجعله قاعدة مرعية ونظاما معمولاً به كان لاشك يستوجب قيام فريق من الناس عليه وهم طائفة قضى عليهم هذا النظام بتغيير في العوائد الراسخة لديهم بل أضرم صلتهم الذاتية وذلك لأن هذا الفريق قد اعتاد على أن يرى الحكومة متكفلة بتربية بنيه أباعن جده وتعليمهم آخذة على عهدتها ما يلزم لهم من مأكل ومشرب وملبس وسكنى فكيف بعد ذلك يتصورون قيامهم بشؤون تربية أولادهم ولقد حال جدال هؤلاء وذودهم عن اغراضهم الذاتية في السردون ضراعاة القاعدة تمام المراعاة

(١) وقد عنيت النظارة عدا ذلك بأمر تربية التلامذة وكانت مهمة بالمرة وذلك لأن التجارب والحاجات قد دعتنا الى العناية بهذا الامر المهم فسننا في سنة ١٨٩١ القانون الداخلى للمدارس مؤسساً على مشاهدات عدة مسنين ثبتت صحته لدى المدرسين

وقد كان للمرتبات وعدم اعطائها الالسة واحدة وتقييد اعطائها السنة أخرى بقيود مخصوصة تأثير عظيم على التربية ترتب عليه الغاء العقاب الجسماني بالمرة وآل الامر الى ثلاثى العقاب بالجس

وقد أوردت في ذيل هذا الكتاب القانون الداخلى للمدارس الجارى العمل به منذ ثلاث سنوات حتى بطم عليه من بههم أمر التربية والتعليم وقد أنبت كذلك اللحن حرف (د) حتى يقف المتأمل على ما تم من التغيير في أمر المرتبات في قليل من الزمن

فان عدد التلامذة المجانية لا يزال يزيد عن المقرر باللائحة على ما فيه من التوسع والتجوز

اذا القوانين تقضى أن يكون عددهم موازيا لربع التلامذة أرباب المصروفات ولكنه كان ولا يزال فوق ذلك كما بينا في الجدول السابق ومع هذا لواطلنا على الجدول المبينة به المصروفات التي دفعها التلامذة لشاهدنا تقدما حسيبا ينما فترى في عدد أرباب المصروفات زيادة وفي عدد المعافين من الدفع نقصا نادر يحيا

وقد ساعد هذا الإراد النظارة كثيرا على ترقى المدارس واصلاحها حسا ومعنى ومن حيث التعليم والعناية بصحة المتعلمين وان كالم تمكن الى سنة ١٨٩٣ من العمل بمقتضى الاحكام المدونة بالاوامر الكريمة واللائحة المختصة بتقرير النسبة بين عدد أرباب المصروفات وبين عدد المجانية الجائز قبوله بالمدارس

اذ لو تمكنا من العمل بمقتضى هذه الاحكام تماما لحصلنا في سنة ١٨٩٢ من مصروفات التلامذة على مبلغ ٢١٩٢٢ جنيه و ١٠٠ ميليم بدلا عن مبلغ ١٦٥٠٧ جنيه و ٧٠٠ ميليم المتحصل من هذا النوع في السنة عينها

أما لو جاوزنا هذا الحد وفرضنا صدور أمر عال ينهى عن قبول التلامذة مجاناً بالمدارس وأبقينا قيمة المصروفات على ما هي عليه وألزمنا التلامذة الحاليين بالمصروفات المقررة لبلغ متحصل سنة ١٨٩٢ مبلغ

٢٩٣٤٨ جنيه و ٤٠٠ ميليم

- ولاشك أن الفرق بين المبلغين جسيم كالآتي (١)
- ومما يقتضى التنبيه عليه ان ما تدفعه التلامذة من المصاريف لا يقوم مطلقا بما يتفق على المدارس
- والدليل على ذلك ان المصاريف المقررة في اللوائح هي الآتية
- ٥ قرش صاغ عن التلميذ الواحد في الشهر بالمدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية
- ١٥ قرش صاغ عن التلميذ الواحد في الشهر بالمدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى وذلك في الثلاث سنين الاولى
- ٢٠ عن التلميذ الواحد بهذه المدارس في السنة الرابعة

(١) واني أورد هنا على سبيل الافادة المبالغ المحصلة في سنة ١٨٩٢ من مصاريف التلامذة بالمكاتب الاهلية ومكاتب الاوقاف والمبالغ التي يمكن تحصيلها بفرض ان جميع التلامذة تدفع مصروفات

ميليه

٤٤٩٧ مجموع المبالغ المحصلة سنة ١٨٩٢ من المكاتب الاهلية

٥٠٠ ٥٩٧١ ايراد هذه المدارس بفرض ان جميع التلامذة تدفع المصاريف المقررة في اللوائح

(مكاتب الاوقاف)

١٠٧٨ ٥٠٠ ايرادات سنة ١٨٩٢

١٤٩٧ ٥٠٠ ايرادات هذه المدارس لو كانت جميع التلامذة تدفع المصاريف المقررة في اللوائح

مدرسة المبتدئان بالناصرية ومدرستا اسكندرية
والمنصورة الابتدائيتين

بجنيه

٨ عن التلميذ الخارجى فى السنة

٢٠ » الداخلى »

وفى المدرسة التوفيقية (القسمان الابتدائى والتجهيزى)

١٥ عن التلميذ الخارجى فى السنة

٣٠ » الداخلى »

وفى المدرسة الخديوية الثانوية

١٠ عن التلميذ الخارجى فى السنة

٢٥ » الداخلى »

ومقدار هذه المصاريف فى المدارس العالية ١٥ جنيهاً بمصر وفى السنة
وفى لعل يقين من أنه يمكن بلا ضرر تقريب مقدار المصاريف المدرسية
من متوسط النفقة التى تصرف على كل تلميذ كما أشرنا الى ذلك ومحو
المجانبة فى آن واحد من المدارس الابتدائية بدرجتها وذلك لان
المغفورة له محمد على باشا لما أسس مدارس مصر عرها مالكة ثم بأبناء
خدمه وبعدها أدخلها أبناء الاهالى بنوع قهرى لأنه كان فى حاجة
لاعداد رجال وضباط وموظفين يستخدمهم ولم تكن الاهالى اذ ذاك
لتمتحنى بادخال أولادهم بالمدارس كما ان المصاريف المدرسية لم يكن
لهذا كرهينئذ

ثم تغيرت الظروف فلم يبق في الحكومة جيش ولا بحرية ولا معامل من انشاء المغفور له محمد علي باشا والى ألغت الحكومة احتكار بعض الاصناف التي كانت تحفظتم انفسها استغنت عن العدد العظيم من الموظفين الذين كانت تستلزمهم عملية الاحتكار وقل عدد المدارس الى ان كادت تلغى تماماً

ولما افتكرت الحكومة في اعادتها سنة ١٨٦٣ أرادت أن تنسج علي منوال النظام الذي أسسته يد المغفور له محمد علي باشا ولكن حال دون ذلك تغير الزمن فعاودت البحث مرة أخرى ولم تهتد لاية سنة ١٨٧٣ الى نظام مطلقاً

وكان رياض باشا أول من فطن لحاجات عصره وأعانه على ذلك دور بك فشرع في الاصلاح التي جعلت أساساً للكافة التعديلات ولكن لسوء الحظ طويت هذه التعديلات في خبر كان للأسباب التي قدمتها الى أن كان عام ١٨٨٥ وابتدأنا في العمل بموجبها بالروية والترتيب منقذين ما لزم تنقيحه منها على حسب مقتضيات الزمن والظروف والتجارب

وبقيت المجانية في اللوائح التي صدرت وقتها واليوم كأنها غصة ماء أو عضال داء ولكن دفع مصاريف التعليم أخذ شيئاً فشيئاً في أن يكون عاماً

على أنالو كما أخذونا مثال بعض البلاد في أوروبا وأخذنا عنها التعليم الالزامي والرسوم المدرسية التي تضرب على الاهالي لما كان أوفق للعدالة من أن نقبل مدارسنا جميع أبناء البلاد مجاناً وإصدار هذا الامر

قاعدة لا يستثنى منها الادرجات التعليم الخارجة عن حد الالتزام الشرعي
بمقتضى القانون

الا أتألم نخذل هذه البلاد ولن نستطيع أن نخذل حذوها بعد زمن
طويل كما وضحنا ومن ثم يتعين علينا أن لا نقبل بمدارسنا من التلامذة
الامن يدفع المصاريف

وحيث قد قدرنا الاطفال المذكور الذين بلغوا سن التعليم بالدينار
المصرية ٥٠.٠٠٠ طفلا ورأينا أنه لم يكن في طاقة الحكومة أن
تقوم بتعليم أكثر من ٧٨٠٠ تلميذ من هذا العدد (١)

فهـل مع ذلك يصح عـقـلـا أن يتعلم بعض هذا العدد الاخير مجانا
في المدارس (٢) أوليس من الصواب تكليف الجميع على السواء بدفع

(١) وفي شهر اكتوبر سنة ٩٣ عند افتتاح الدراسة زاد عدد الداخلين بالمدارس
الابتدائية عن العدد الذي يقبل بها عادة بنحو ألف من الاطفال وترتب على ذلك
ازدحام تلك المدارس بهم وتشكيل بعض الفرق من سـتـين تلميذ او بعضهم من ثمانين
وأكثر

ولذلك اضطررنا الى تقسيم تلك الفرق واستخدام المدرسين الملازمين وكان الاول
تقسيم المدارس نفسها ولكن حال دون ذلك عدم المحال وقلة النفود
وقد شاهدنا والكتاب تحت الطبع أى بعد افتتاح الدراسة بشهرين فتورافى همـة
المدرسين والتعلمين وذلك لانشك فوجب الاسف ولكن كان لا بد لنا منه

(٢) وفي سنة ١٨٩٣ كان مجموع التلامذة المجانية بالمدارس اثني تلميذ وهو يترافى
تلات في المائة من مجموع أبناء البلاد المترشحين للدخول بالمدارس ونحوه من ثلثين
في المائة من مجموع تلامذة المدارس

راجع الجدول الحين به نسبة التلامذة المجانية بالمدارس الاميرية

المصاريف المدرسية حتى نحصل على ايراد جديد ليساعدنا على نشر التعليم.

ومن جهة أخرى هل يجوز الاقرار على المجانية مع انه ليس في وسعنا نشر التعليم بين جميع أبناء البلاد وهل من العدل ان نجعل بعض أولاد الموالين يتمتعون بمزايا التعليم دون البعض الآخر الذي هو السواد الاعظم

وفضلا عن ذلك فان المجانية تعطى الى من ليسوا أهلا لها وتوجب هما عظيم الموظيفي النظارة

اذ قد جاء في الواضح مبدئيا ان المجانية لا تعطى الا لاحق من التلامذة ولكن لم يعمل بهذه القاعدة بالفعل وفي أول كل سنة مكتبية يزدحم الديوان بالتواصي فيضطرنا الحال لقبول زيد مكان عمرو وربما رفضنا الاثنين معا لنقبل بكرة فان وصايته أقوى أو غير ذلك

أما الاهالى فان من رفض ابنه منهم لا يدرى لم قبل ابن جاره ومن هنا ينشأ الحسد والبغضاء والنميمة في حق هذا الموظف أو ذاك والموظفون لا يدرون كيف يمتدون الى التوفيق بين الایفاء بواجباتهم والایفاء باغراض الاهالى معا

وقد سمعنا منذ سنة ١٨٩١ في ابطال هذه الاحوال السيئة ولكن لم يقترن سعيها بالنجاح

وليس من سبيل الحسم ذلك سوى شحوا المجانية انفسها وأرى أن هذا المحو ضرورة لازب

واليك ملخص الاسباب التي تدعوني الى طلب ذلك وهي ان المجانية عندنا شيء يخالف للذوق السليم ومناف للعدالة فانها فضلا عن استجماله اقيم قررت لاجله يخشى على موظفي النظارة منها
وسبب مخالفتها للذوق السليم هو ان الحكومة التي تهجز ماليتها عن تعليم النهاية الصغرى من بينها المترشحين للتعليم البالغ عددهم ٥٠٠ وتقتصر على تعليم ٧٨٠٠ منهم لا ينبغي لها أن تقبل في مدارسها من التلامذة الامن يدفع المصروفات حتى يتولد عنها ايراد
تتمكن به من تكثير المدارس

ومعنى منافاة العدالة عدم تمييزها لانها صارت امتيازاً بمعنى انها تفضي تكليف المالية نفقة فريق من أبناء الممولين دون الآخرين
وبيان كونها تستعمل في غير ما وضعت لاجله انها انما تنال بالنفوذ والاولى ان لاتنال الا بالجدارة كما تقتضيه اللوائح ومعنى الخوف على موظفي النظارة منها هو انها كثيرا ما استوجبت نوعا من الصدور والقضاء الفتن
ولنلاحظ أن ما عرضة اليوم ليس بانقلاب في الحالة الماضية وانما هو مشروع قد تمهيات أسبابه منذ سنة ٧٥ وقد ترسخت الافكار لقبوله (١)

(١) ومن الامور الجديدة بالذكر المؤبد ما قدمته هو أن اذا ما كان لا يستغاثهم بمقتبل بنينهم وتعلمهم هم التعليم الصحيح ونعودهم على التربية الحقة نراهم لا يبالون بالنفقات فيدخلون أولادهم بـ مدرسة المبتدیان بالخاصة والقسم الابتدائي في المدرسة لتوفيقية والحال أن المصروفات المدرسية فيهما أريد كثير منها في غيرهما من المدارس الابتدائية وذلك لظنهم أن التعليم والتربية فيهما ينبغي أن يكون أحسن منه في غيرهما بما أن المصاريف المدرسية فيهما أريد كثير من غيرهما

على أنه قد يسأل البعض طبعاً
وإذا أحميت المجانية فما يكون حال من آتاهم الله استعداداً فائقاً وقابلية
عظمى لنيل المعارف ثم منعتهم - ثم قلته ذات اليد من توسيع مداركهم
بالعلوم فاضمحت وتلاشت

أقول انه يلزم الملافة ذلك تقرير التعليم العام مع لوازمه الضرورية وهي
منح المجانية للجميع وضرب ضريبة للتعليم على الاهالى وقد أسلفنا
تعدد ذلك في الوقت الحاضر ولكن ليس غرضنا الآن محو المجانية نحو
مطلقاً بل تكليف التلامذة المتمتعين به اليوم في مدارسنا وعددهم
١٧٠٠ بالمصاريف المدرسية وليس ذلك بالأمر الجلل لان نسبة عدد
المجتئين اليوم الى مجموع الاطفال البالغين سن التعلم وعددهم
٥٠٠٠٠٠ هي ثلث في المائة فكأننا والحالة هذه انما نوفر ضئلاً
المصاريف المدرسية على تلميذ واحد في كل ثلثمائة تلميذ

فلو كانت درجتنا في التقدم أرقى مما هي عليه الآن لسوغت لنا
نظاماً متناً الاستقلال الادارى والمالى في كل مديرية ومركز ومحافظة
ولتشكلت عندنا مجالس بلدية في جميع المدن وعلى هذا كانت الجمعيات
المنتخبة للنيابة عن الاهالى تتكفل كل واحدة في دائرتها بنفقة تعليم
الفقراء المشبهين بهم بفرض النجاة في المدارس التي تكون قد أسستها
هي أوفى مدارس الحكومة كما يهمل ذلك في جميع البلاد الموجود
فيها ذلك الاستقلال فلا يعنى قليل من الزمن حتى تصبح هذه الخطة
الجميلة مألوفاً لدى المجالس المستقلة فتتم فاعلاً ذوى الجد والاجتهاد

من الشبان لاسيما متى رأت أن فريقا منهم استحق بنبجه المبين النفقة التي بذلها له مواطنوه

وحيث اتالم تل هذا النظام الاستقلالى فحسبنا برا الحكومة والاهالى اللذان سدا من قديم الزمن مسد كل شئ لاسيما عدم حزم الحكومة فيما يتعلق بالتعليم (١)

وهذا البر هو الذى بعث الناس فيما مضى ولا يزال يبعثهم الآن على ايقاف الاموال فى سبيل الاعمال الخيرية وفى مدة دمتهات تعليم الاطفال الذين مسهم الضرر وأعوزتهم الحاجة هذا

وقدا تضح من احصائية سنة ١٨٨٧ أن عدد المتعلمين مجانا فى مصر يزيد عن ٢٥٠٠٠٠ (١) وان كان التعليم الذى يتعاملونه مغايرا للتعليم مدارس الحكومة الا أنه جار على أساوب تدريجي يعنى ان الطفل يخرج من الكتاب الى الجامع الازهر أو ماشا كاه وفى الاول والثانى يتلقى التعليم مجانا أو يكاد وذلك من الاوقاف التى تعتبر انها كافية لتنزيه المدرسين عن الأغراض والزامهم بتعليم الطالب أيا كان وقد يكون التعليم المجانى مقرونا بجزايا أخرى كالأكل والملبس وغير ذلك مما ينص عليه الواقف فى وقفه (٢)

(١) راجع كتاب يعقوب أرئين باشا على التعليم العام بمصر طبع باريس سنة ٨٩ (الباب الثانى فقرة ثمانية)

(٢) راجع كتاب يعقوب أرئين باشا على التعليم العام بمصر طبع باريس سنة ٨٩ مفتوح حرف (١) ونشر جمعية المعارف المصرية السلسلة الثانية لسنة ١٨٨٨ (جلسة ٥ دسمبر سنة ٨٨)

وحيث كانت شعائر البر التي يقصدهم لتعليم الشبان منبثة في كل عصر ولا تزال على عهد هامن الانتشار في مصر فلم تتركها شاملة لتعليم الآداب والعلوم على طبق الاساليب الجديدة التي نقلها عن أوروبا ولاتنا وأدخاها في الديار المصرية خصوصا وقد سن لنا أولياء أمورنا هذه السنة ويرجى أن يعمل بها

ففي شهر رمضان المبارك من سنة ١٢٨٣ (١٥ يناير سنة ٦٧) صدر أمر عال من سمو الخديو الاسبق اسماعيل باشا بأن توقف أراضي وادى الطميلات (تقريباً الوادى) على المدارس وهى أرض كانت تنازات الحكومة عنها القوم بانية قنال السويس ثم آلت الى الحكومة بعد تحكيم نابليون الثالث وجعلت المدارس التي ينفق عليها من هذا الوقف تحت ادارة الحكومة السنية وسميت بالكتاب الاهلية

وهذه الاراضى التي يبلغ مسطحها ٢١٩١٨ فداناً لم يكن منها صالحاً للزراعة الا النصف تقريباً ولما حفر ترعة الاسماعيلية فيما بعد تلف جزء عظيم من هذه الاراضى بسبب النشع وعلى ما هو عليه الآن أى انه لا يزرع منها الا ٧٨٠٠ فدان يبلغ ايرادها ٤٧٤٧ جنيه بعد تنزيل الاموال والمصاريف وفي سنة ١٨٩٢ بلغت تلك الاموال ٥٧٩٧ جنيه

ومن سنة ١٨٨٤ أخذت النظارة تنظر في الطرق المؤدية الى اصلاح الاربعة عشر ألف فدان الباقية وجعلها قابلة للزراعة الى أن حصل اتفاق بشأن ذلك بين نظارتي المعارف والاشغال العمومية والمأمول

أنه بعد تمام الاعمال التي شرعت فيها نظارة الاشغال بقصد تصريف مياه الرش تعود تلك الاراضى فى زمن غير بعيد صالحة للزراعة

وهناك أراض أخرى وأملأه أوقف ريعها الخديو اسماعيل باشا على المدارس حين تصفية حساباته مع صاحب الدولة عمه البرنس حلیم باشا ويحصل للمكاتب الاهلية من وجوه اليراد هذه مبلغ ٢٧٢٩٦ جنيتها مصر يأسنويا وباسقاط مبلغ الضرائب منه يكون الصافي المخصص للانفاق على تلك المكاتب هو ٢٠٦٩٤ جنيهه هذا

وقد همت مصلحة الاوقاف أن تدخل فى بعض مدارسها منذ سنة ١٨٦٧ النظام الجديد الذى اتخذته مدارس الحكومة والفضل فى ذلك عائد على الخديو اسماعيل باشا

وفى سنة ١٨٨٩ حصل اتفاق بين مصلحة الاوقاف ونظارة المعارف من مقتضاه قيام النظارة بشؤون مدارس الاوقاف فى نظير مبلغ ٤١٠٠ جنيهه مصرى تدفعه الاوقاف لها سنويا وبضم المتحصل من مصاريف تلامذة هذه المدارس على المبلغ السالف ذكره تحررت ميزانية مكاتب الاوقاف لسنة ١٨٩٣ بمبلغ ٥١٠٠ جنيهه

ولقد نسج الكثير على هذا المنوال الشريف فأوصت صاحبة الدولة المغنور لها والد عباس باشا الاول بوقف ينفق ريعه على مدرسة أسستها وهذه المدرسة سائرة على حسب بروجرامات الحكومة

وأوقف كذلك راتب باشا وخليل أتما وغيرهما أعياناً لهذا الغرض وجميع هذه المدارس سواء كانت فى القاهرة أو الاسكندرية سائرة على

أسلوب مدارسنا الابتدائية التي من الدرجة الاولى وجميعها تعمل مع
الجد فيهما وضعت لاجله (١)

(١) وفي امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية التي حصلت في شهر يولييه تقدم
اليها من التلامذة الذين تلقوا دروسهم في المدارس الحرة مائتان وستة وأربعون تلميذا
حصل منهم على الشهادة سبعة وستون وبمجموع هذه المدارس بالقطر المصري ست
وعشرون

عدد
بالقاهرة

عدد	
٢	للاوقاف الاهلية الاسلامية
٤	» القبطية
٢	لجمعيات اسلامية
٧	» أجنبية دينية
١٥	بـ
١٥	بـ كنسدية

عدد	
١	للاوقاف القبطية
٤	لجمعيات أجنبية دينية
١	لأحد الاساندة المسلمين
١	بـ
١	بـ

عدد	
١	لجمعية القبطية
٢	لجمعيات الأجنبية
٣	بـ
١	بطنط الاوقاف القبطية
١	بالزقازيق للجمعية الاسلامية

٤٦

وهناك مدارس أخرى وطنية ولكنها ليست مستعدة بعد تمام الاستعداد لتقديم
تلامذتها لامتحانات التي تحصل بنظرة المعارف

ولاريب في اتساع نطاق المدارس الوجودية المؤسسة على هذا النمط سيما لو قصر أهل البرم مساعدتهم عليها ويكفي لذلك أن تستميل اليها هذه المدارس أولى الاحسان ممن يهبون أعيننا في مدة حياتهم أو يوصون بها قبل مماتهم كما هي العادة من قديم الزمن فيؤل اليها ربع تلك الاعيان التي توقف عادة على بعض الكتائب أو المدارس المتخذة في بعض المساجد التي لا يزال التعليم فيها جاريا على حسب الطرق القديمة المشرقية

وهذه المدارس الجديدة الخيرية وأريد بها المدارس التي أسستها يد الخديو الاسبق اسماعيل باشا ومن نسج على منواله مفتحة الابواب لعموم أبناء البلاد وقد عني بجمال المصاريف الدراسية المقررة في بعضها زهيدة جدا لا يعجز عنها أحد

وبالحيلة ليس في دخول التلامذة مجانا بهذه المدارس صعوبة قط بل ربما أعطيت لهم في بعضها الكتب الدراسية والكراريس وفي البعض الآخر الملابس وغيرها وقد يصرف لهم الاكل مجانا كل ذلك حسب شرط الواقف والنصوص الواردة في الوقفيات القديمة

ولا حاجة بي الى الاسهاب في هذا الموضوع لثقتي بأن أبناء بلادى قد أدركوا كنهه لانه ليس بالشئ الجديد بالنسبة لهم ولا بالخارج عن المشرى الذى تربوا عليه المؤسسة على الاحسان والمصلحة العامة الراستحيين في بلادنا من قديم الزمان

ومن هنا يظهر لى رجائيا انى أقت الازيل على بطلان اعتراض البعض بقولهم ان صحوا المجانية يجبر الى ضياع مستقبل الشبان الفقراء الذين

أولاً استعداداً طبيعياً وملئمة غريزية لنيل المعارف وأقول عدا
ما تقدم ان راغب التعلم من الاطفال قد وجد السبيل اليه في كل زمان
ومكان بواسطة الاوقاف الخيرية وسبق الحال على ذلك بحيث لو وجد
طفل منخر كء مفترط لا تعدم قواه العقلية نصيراً يوصله الى التغذى
ببيان المعارف

وغاية ما تنقضي ان عوامل البر والاحسان التي قامت بشؤون التعليم الى
وقتها هذا على حسب السن القديمة المتواترة ببلاد المشرق تحول
وجهتها فترقى العلوم ببلادنا الى الدرجة التي يقتضيها عصرنا الحالي

هذا ما يتعلق بمحو المجانية

وأما ما يختص بزيادة المصاريف الدراسية فأرى أن تراد الى أن يوازي
ما يدفعه التلميذ قيمة ما تصرفه عليه الحكومة على الأقل

وطالب زيادة المصروفات الدراسية الى هذا الحد انما هو في مصلحة نشر
التعليم وأرى أن محو المجانية وزيادة المصروفات أمران متلازمان
غايتهما واحدة وهي إيجاد مدارس جديدة ينفق عليها من المصاريف
المدرسية التي تدفعها تلامذتها ولكن هذه المدارس لا يمكن إيجادها
بدون معونة النظارة

ومنعالم أعساه أن يطرأ على البعض من المنظمة أقول ثانية ان غايتنا
انما هي ادخال تلك التعديلات بالمدارس الاميرية الواردة مصاريفها
ضمن موازين الحكومة أما المدارس الأخرى التي يصرف عليها من
مصادر خاصة بها فلا شك يعمل فيها مقتضى شرط الوافق قبل كل شيء

وهنا أصرح برأى وهو أن النفقات التى تقوم بها الحكومة للمدارس وإن ضمت عليها المصاريف المتحصلة من التسامدة لا تفي بحاجات التهذيب والتربية بهذه الديار فى المستقبل

فإننا لو اعتبرنا الأمر العالى الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وعلمنا حساباً نقريبياً لما احتاجه المصالح الاميرية ملكية كانت أو عسكرية رأينا أنه ينبغي على النظارة أن تخرج سنوياً وفي زمن غير بعيد ما تين على الأقل من التسامدة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو البكالورية المصرية وهذا القدر يستوجب أن يكون عدد تلامذة المدارس الثانوية (ومدة الدراسة بها خمس سنوات) ألفي تلميذ ولاجل أن يبلغ عدد تلامذة المدارس الثانوية ألفي تلميذ يقتضى أن يكون عدد من يدخلها سنوياً من الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية من ٤٠٠ الى ٦٠٠ تلميذ ولاجل أن يكون عدد حاملي شهادة الدراسة الابتدائية من ٤٠٠ الى ٦٠٠ يلزم أن يكون عدد المتقدمين لامتحانها ١٥٠٠. وحيث إن مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية أربع سنوات فيجب والحالة هذه أن يكون عدد تلامذتها ٦٠٠٠ تلميذ أما المدارس العالية والخصوصية فأرى أنه لو كان مجموع تلاميذها ألفاً لو فت بحاجات مصالح الحكومة وهذه الأرقام ليست الا تقريبية وإن كثرت قد صرفت جل العناية فى تقديرها صارفاً النظر عن التسامدة غير الناجحين معتمداً فى ذلك على التجارب التى اكتسبتهم امدة السنوات العشر التى اشتملت فيها بإدارة شؤون نظارة المعارف ووزارة أولئك أسرار التعليم والتربية زمننا لا يتقص عن عشرين سنة

وبناء على ذلك يكون عدد تلامذة المدارس الأميرية على الوجه الآتى

عدد	
بالمدارس الابتدائية	٦٠٠٠
» الثانوية	٢٠٠٠
» العالية والخصوصية	١٠٠٠
	<u>٩٠٠٠</u>

وهذا القدر من التلامذة يكفي على ما أرى لحاجات مصالح الحكومة مدّة من الزمن لو عمل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ٩٢ كما أنه يبنى باحتياجات الحربية لو اتخذت ضباطها من التلامذة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية وهو غاية ما تنمناه

ولاجل أن تقوم الحكومة بنفقات هذا القدر من التلامذة حتى تحصل مصالح الحكومة على شبان أكفاء بطريقة تضمن حسن الانتقاء ينبغى أن يكون لدى الحكومة مدارس فى جميع أنحاء البلاد خصوصاً فى امهات المدن كراكز المديريات والمحافظات (عدا القاهرة واسكندرية) وحيث ان عدد المديريات أربعة عشر وعدد المحافظات أربعة فيكون مجموع المدارس الابتدائية ثمانية عشر وعلى فرض ان المدرسة الابتدائية التى بها ٣٠٠ تلميذ تتكلف ألف ومائة جنيه فيكون المبلغ الكلى اللازم للمدارس هو

المصاريف	العدد	أسماء المدارس	تلاميذ كل مدرسة
جنيه مصري	عدد		عدد
١٩٠٠٠	١٨	مدارس ابتدائية	٣٠٠
٥٦٠٠٠	٤	» ثانوية (١)	٥٠٠
١٠٠٠٠	١	مدرسة للصنائع (٢)	٣٠٠
٥٠٠٠	١	» للزراعة (٢)	١٠٠
٣٠٠٠	١	» للثبات (٢)	١٠٠
١٠٠٠٠	٠٠	» طبية وأخرجية ويطرية وولادة	٠٠
٥٠٠٠	١	» حقوق (٣)	٠٠
٥٠٠٠	١	مدرسة مهندسخانة (٣)	٠٠
٥٠٠٠	١	» دارالعلوم (٣)	٠٠
٥٠٠٠	٠٠	مصاريف الرسالة	٠٠
١٥٠٠٠	٠٠	مصاريف النظارة والكتبخانة والرصدخانه	٠٠
١٥٠٠٠	٠٠	والمنفعة الخ	٠٠
١٥٠٠٠	٠٠	مصاريف التفتيش	٠٠
١٥٣٠٠٠		البيكون العمومي	

(١) ولا بأس ببقاء مدرستى المعلمين لمحققين بمدرستين من المدارس الثانوية بالقاهرة كما هو الحال اليوم

(٢) وهذه المدارس الثلاثة الخصوصية ينبغي أن تكون قدوة لمدارس من جنسها تؤسسها الاوقاف الخيرية الاهلية أو يبرجدها بعض الاشخاص أو جمعيات بالاقاليم أو المدن وغير ذلك

(٣) وينبغي أن يضم على هذه المدارس الأربع مدرستنا المعلمين المخصصان لتخرج مدرستين اللغة الفرنسية واللغة الانكليزية وهما المدرستان المحققان بمدرستين ثانويتين

وهذه المدارس الست بشكل من مجموعها مدرسة جامعة

ولم نذكر عدد تلامذة المدارس العالية لان عدد المدرسين بهذه المدارس لا يتغير مطلقا مهما بلغ عدد تلاميذها ومع ذلك أرى أن عدد الطلبة بأغلب هذه المدارس المقرر للتعليم فيها من أربع سنوات الى ست يكون كافيا لحاجات البلاد كما هو الحال اليوم

وحيث اننا قد أبنا عدد التلامذة المقضى وجودهم بأنواع المدارس الثلاثة ابتدائية وثانوية وعالية فلننظر الآن في ايراد هذه المدارس أعني بذلك المرتبات المدرسية التي تدفعها التلامذة بمراعاة ان المصاريف المقررة على التلميذ باقية على ما هي عليه الآن

فلما فيما سبق انه يلزم أن يكون عدد تلامذة المدارس الابتدائية الى من الدرجة الاولى ٦٠٠٠ تلميذ حتى يكون عدد المتقدمين لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية كل سنة ١٥٠٠ وحيث ان طالبي الامتحان لنوال هذه الشهادة هم تلامذة السنين الرابعة بالمدارس الابتدائية التي يدفع التلميذ فيها ٢٠٠ ملية شهريا فيكون مجموع

مصرفات ١٥٠٠ تلميذ في تسعة أشهر هو ٣٧٠٠^{جنيه}

ولما كان باقي تلامذة المدارس الابتدائية لا يدفعون الا

١٥٠ ملية فيكون المتحصل منهم في التسعة أشهر هو ٦٠٧٥

أما المدارس الثانوية فيمكن تقسيم مجموع تلاميذها الى

قسمين القسم الاول داخلي وعدد تلامذته ٢٠٠ يدفع

التلميذ ٢٥ جنيتها فيكون المتحصل ٥٠٠٠

القسم الثاني خارجي وعدد تلامذته ١٨٠٠ يدفع الواحد

١٠ جنيه فيكون المتحصل ١٨٠٠٠

وهذه المصاريف هي المقررة الآن بالمدرسة الخديوية أما
 المصاريف المقررة بالمدرسة التوفيقية فقدرها ٣٠ جنيها
 عن التلميذ الداخلي و ١٥ جنيها عن التلميذ الخارجي
 فلو أبقينا مصاريف هذه المدرسة على حالها وقتلنا عدد
 تلامذة المدرسة ٥٠٠ تلميذ منهم ٥٠ داخلية و ٤٥٠
 خارجية فتكون الزيادة المتحصلة من هؤلاء التلامذة
 في التسعة أشهر ٢٥٠٠
 أما تلامذة المدارس الخصوصية والعالية فتقدران عددهم
 ١٠٠٠ تلميذ (١)

وحيث ان المصاريف المدرسية فيها هي ١٥ جنيها في السنة
 فما يتحصل منها يبلغ ١٥٠٠٠
 البكون العمومي ٥٠٢٧٥

ومن ثم يتبين أنه بتكليف جميع تلامذة المدارس بدفع المصروفات
 المقررة الآن يمكن الحصول على زهاء خمسين ألف جنيها من أصل مبلغ
 مائة وثلاثة وخمسين ألفا الذي نراه ضروريا لسير مدارسنا على الصراط
 السوي من حيث حاجات الحكومة

أما لورفعنا قيمة المصروفات المدرسية في كل مدرسة الى الحدود التي
 أبناها آنفا حتى يكون ما يدفعه التلميذ موازيا لما تنتفعه عليه الحكومة

(١) وهذا العدد انما هو تقريبي يقبل الزيادة والتقصان على حسب حاجات
 الحكومة

بلغ المحصل من ذلك نحو اثنى عشر ألف جنيه، بإضافته على مبلغ الميزانية الأصلية وهو سبعون ألف جنيه، يكون مجموع المبلغين كافياً لتربية ٦٠٠٠ تلميذ بالمدارس الابتدائية وألفين بالمدارس الثانوية وألف تقريباً بالمدارس العالية والخصوصية

ولكن إخراج هذه التعديلات الرئيسة التي هي في غاية الأهمية من عالم القول إلى عالم الفعل خصوصاً في مبدأ الأمر لا يوصل إلى الغاية المالية التي تنتظرها مع التحقيق ولذلك يتعين على الحكومة أن تساعد النظارة مدة من الزمن بمبلغ ثلاثين ألف جنيه يعلى على مبروط سنة ٨٤ حتى تصل الميزانية إلى ١٥٠ ألف جنيه وأن لاتمس الإيراد المحصل من مصروفات التلامذة حتى يجري ضمها على الميزانية

فالوهمت الحكومة بتنفيذ هذا المشروع تدريجاً مدة عشر سنوات لكأنت أول نتيجة لذلك توفير إيراد مصلحة المكاتب الادلمية ولتأني تخصيصها والاعانة التي تقدمها لمصلحة الاوقاف للامور الالتمية

أولاً - لفتح مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية في المراكز بصرف على كل مدرسة منها ثلاثمائة جنيه سنوياً يقبل في الواحدة مائة طفل وحيث ان عدد المراكز ٧٥ فيكون مجموع ما يصرف سنوياً على مدارس المراكز التي يكون مجموع تلامذتها ٧٥٠٠ تلميذ هو مبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه

ثانياً - لفتح مدارس ابتدائية من الدرجة الاولى في القاهرة وأسكندرية وغيرهما يقبل بكل مدرسة منها مائتا تلميذ و يصرف على الواحدة منها ٧٠٠ جنيه

ولا تنسى ان وادى الطميلات أى جفلك الوادى وتبلغ أطبائه ٧٨٠٠
فدان لايزيد ريعه على ١٤٤٤٧ جنيه ولكن عندما تتم أعمال
التصافى التى أخذت نظارة الاشغال على نفسها اجراءها تنصلح الاراضى
البور وتأتى بالمحصولات فاذا فرضنا ان هذه الاراضى البور متى صلحت
تعطى محصولات بقدر الثلث المنزرع الآن (وهذا محتمل الوقوع)
لاشك ان ايراد مصلحة المكاتب الاهلية يبلغ يومًا ٤٠٠٠٠ جنيه
وزد على ذلك ربع الاوقاف الاخرى التى حبست على المكاتب الاهلية
هذا وقد قلنا فيما سبق ان الوسائط المؤدية لنمو ميزانية المعارف لا يمكن
تنفيذها تمامًا الا فى ظرف عشرين سنة ومن ثم يتعين على النظارة أن
تتظر فى حاجاتها الضرورية حتى عهد لمدارسها وسائل نجاح التعليم
وبث المعارف

فن ذلك

أولا - اعداد أماكن للدارس المقتضى فتحها وينبغى أن يكون بناؤها
متقنًا لاية قصه شئ حتى انه عند افتتاحها لا يمنعنا مانع من الموانع التى
نحصل اليوم كخلل فى البناء أو الوضع

ثانيا - اعداد المباني الموجودة الآن حتى تليق للتدريس فيها اذ
لا يخفى على أحد ان الامكنة التى استعملت حتى اليوم للدارس كانت
فى الاصل منازل لبعض الافراد ومن ثم تكون قد أعدت لغير ما وضعت
لدى وجهين أحدهما عدم ملائمتها للتدريس وثانيهما عدم توفر
الاسباب الصحية فيها

ثالثا - ان المدارس المتخذة في مراکز المديریات تكون في الغالب رديئة الوضع غير كافية وفضلا عن ذلك فان المدن التي تقام فيها تلك المدارس ليس فيها من البيوت ما يليق بسكن الناظر والمدرسين وربما كان من مصلحة النظارة أن تبني منازل لاثقة بسكنى المدرسين وتوثرها اليهم باجرة زهيدة وبذلك تستغل النظارة ربحا من المبالغ الذي تكون قد صرفته على البناء وتزيد في ايراداتها

رابعا - تصرف زيادة الميزانية في سبيل تنفيذ مذهب المشروعات التي لا تزال لعدم النقود المساعدة على تنفيذها تخيم عليها العناكب في محظوظات النظارة خصوصا المشروع الخاص بتحسين حل المعلمين حتى تحول بينهم وبين الحاجة وتحملهم على عدم تربص الوظائف ذات المرتبات العالية التي تخلو ببعض مصالح الحكومة وذلك لا يكون الا بان نعطيهم المرتبات الكافية ونضمن لهم الترفيات المناسبة

ولاشك ان هذه الاعمال التحضيرية تستدعي مصاريف باهظة لا يمكن صرفها الا في سنين عديدة ولذلك يقتضى أن يضم على ميزانية النظارة في أقرب وقت مبالغ الثلاثين ألف جنيه السابق الاشارة اليه حتى يمكن الشروع في تلك الاعمال هذا

وسنكمل فيما بعد على أهم أمر وهو التفتيش الذي ينبغي لنا ان نعمله قبل كل شئ للقيام بأعماله حتى لا نعوق سير التقدم الذي حصلنا عليه وعلى الخصوص لا تنكبد الانكف من المساق في سبيل تقدم المعارف

الى هنا انتهى الكلام على التعليم من الوجه المالى وأظن انى قد
برهنت على انه من الممكن ابلاغ عدد تلامذة المدارس الاميرية
ومدارس الاوقاف الى ثلاثة أمثالها فتصبح نحو من ٢٠٠٠٠ بدلا
عن ٧٨٠٠ وذلك يكون به لاوة خفيفة على مربوط المعارف وتعليمة
المعاريف المدرسية لدرجة مقبولة عقلا ومحو المجانية بالمرّة من المدارس
الاميرية وتحسين ايراد حقل الوادى واستمرار مصلحة الاوقاف وغيرها
على متيد المساعدة لنظارة المعارف كما قلته

وحيث قد تم الكلام على التعليم من وجهه المالى فلننظر الآن فى
طريق الحصول على المدرسين لهذه المدارس الكثيرة التى يقتضى
استجدادها

قلنا فيما سلف ان مدرستى المعلمين التوفيقية والحدوية ومدرسة دار
العلوم انما فتحت جميعا لتخرج مدرسين للدارس الابتدائية

أما مدرسة دار العلوم (ونظامها أشبه شئ بنظام الجامع الازهر مع
تعديل فيه بغرض دخول طرق التعليم الجديدة بها) فيمكنها أن تخرج
سنويا المائة دار لازم من المدرسين للغة العربية والخط ومبادئ
الحساب ودروس الاشياء وغير ذلك

ولما كان بعض الشبان المتخرجين بهذه المدرسة لهم ميل طبيعى لصناعة
التدريس لذلك ليس بالآلة ادرا أن نرى البعض منهم بعد خروجه منها ينكب
على المطالعة لتحسين معارفه فى فن مخصوص وهؤلاء بعد الاشتغال
بصناعة التعليم مدة سنوات فى المدارس الابتدائية لا شك يتأقن

لهم أن يكونوا من خيار مدرسي اللغة العربية بالمدارس الثانوية والعالية
وإني لعلي يقين من أن هذه المدرسة لو وكأت ادارتها الى رجل عارف
بطرق التعليم خبير بها لانت بنتائج أعظم بكثير مما أنت به الى الآن
أما المدرستان الاخران المخصصتان لتخريج المدرسين فليست حالهما
حال مدرسة دارالعلوم وذلك لان اقبال التلامذة عليهم لا يزال ضعيفا
لاحتمار الرأي العام الوطني لبعض الصناعات كصناعة التدريس
وهذا ما يحتمل شباينا على عدم انتخابها الا عند الحاجة بحيث متى
سحبت لهم فرصة لتركها الاية آخرون ولا يترددون طرفة عين
وقد نجح بعض مدرسينا فعلا بترك صناعة التدريس ودخوله في الادارة
والقضاء

ومع ذلك قد أخذت الافكار تتغير شيئا فشيئا لاهتمام النظارة بتحسين
حال هؤلاء الشبان ومساعدة قبلهم حتى لا تجذبهم مصالح الحكومة
الاخرى نحوها

ولاشك ان زيادة مربوط النظارة تساعدنا على الوصول لهذه الغاية
كما أشرنا اليه آنفا

وحينئذ ينأى لهؤلاء المدرسين متى تخلصت أذهانهم من الفكر
في الامور المأشوية وضمن لهم المستقبل أن يتقوا دروسا في مدرسة
معلمين عليا يهتدون بها وبذلك يستعدون للتعليم في المدارس الثانوية
بل والمدارس العالية خصوصا اذا أمكنهم اتمام الدراسة في الدرجات
المتنوعة للتعليم

ومن ثم يتبين أنه يتحتم علينا الى أن نتحقق لنا هذه الامنية أن نستخدم
 الاجانب من المدرسين الذين لا بد لنا منهم في المدارس الثانوية والمدارس
 العالية وما ذاك الا لار التعليم في المدارس المذكورة بل وفي المدارس
 الابتدائية لا يمكن أن يوكل الى مطلق الاشخاص ويدخل تحت قولي
 مطلق الاشخاص خيار الرياضيين والمهندسين والاطباء والجراحين
 وأرباب القوانين والمحامين والقضاة ممن لم تتوفر فيهم الاهلية التامة
 للتدريس على حسب التعريف الذي وضعته ويشترط للتعليم في
 المدارس الثانوية والعالية أن يكون المدرس قد أتم الدراسة في إحدى
 المدارس المشتملة على درجات التعليم المختلفة وأن يكون قادرا على
 تأدية الامتحان في المواد التي يطلب الامتحان فيها بفرنسا لاعطاء لقب
 الليسنس لكفاءة التدريس في المدارس الثانوية ولقب ايجريسيه
 مدرس في مدارس الحقوق العليا ومدارس الطب وغيرها

فان اعترض معترض وقال أراك تقول باستحضار مدرسي المدارس
 الثانوية والعالية من الخارج فما يكون حينئذ نصيب لغتنا الشريفة
 العربية من التدريس في تلك المدارس أقول له هو أن عليك فاني سأفصل
 لك نظام التعليم والتربية عندنا وأتلو عليك من نبال البروجرامات
 وقصص الامتحانات النهائية ما يكفي لدفع هذا الاعتراض
 أما أس نظامنا المدرسي فهي المدارس الابتدائية التي من الدرجة
 الاولى ومدة الدراسة فيها أربع سنوات

ومن الجدول الآتي تتمتع كيفية توزيع الدروس على أيام الاسبوع

والاعداد المبينة في هذا الجدول هي عدد الحصص الاسبوعية المخصصة لكل مادة ومدة الحصص تختلف بين ٦٠ دقيقة قبل الظهر و ٤٠ بعده

عدد الحصص في الاسبوع								أسماء العلوم الجارية تدريسها
سنة أولى		سنة ثانية		سنة ثالثة		سنة رابعة		
نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	
٦	٠	٧	٠	٥	٠	٦	٠	قرآن شريف
١٢	٠	٧	٠	٨	٠	٧	٠	لغة عربية
٦	٠	٦	٠	١	٠	١	٠	ترجمه
٦	٠	٤	٠	٣	٠	٢	٠	خط
٦	٠	٥	٠	٥	٠	٥	٠	حساب
٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	هندسه
١	٠	١	٠	٢	٠	٢	٠	رسم
٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	دروس آسيا
٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	جغرافيه
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	تاريخ
٠	٠	٠	٠	٦	٠	٧	٠	لغة أجنبية
٠	٠	٠	٠	٢	٠	١	٠	خط
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	دروس آسيا
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	جغرافيه
٣٣	٠	٢٥	٠	٢٠	٠	٢٠	٠	اللغة العربية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	اللغة الاجنبية
٢٣	٠	٢٣	٠	٢٣	٠	١٣	٠	يكون عمومي

(ملحوظة) المواد التي تدرس بالمدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية هي عين ما درس في السنتين الاولى والثانية بالمدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى عدا اللغة الاحتمية أما الحصص الاسبوعية فتوزع على تلك المواد في السنة الثالثة منها كلهم عليه في السنة الاولى

وقد قال بعض ولاية مصر كلفة سارت بها الزكبان وهى ان مصر وان كانت من أعمال قارة افريقيا لكنها اقدم من أوروبا وهذا يستلزم تعليم احدى اللغات الاجنبية بهم اومع ذلك قد أحكم وضع البروجرامات عندنا بحيث وفيت اللغة العربية فيها نصيبها وشغلت مقاما أدى بطريق السير على نسق التعليم المحكم الموزع الى نتائج أوفر مما كان ينتظر من استغراق جميع أيام الأسبوع فى دراستها على النسق القديم

على أن الجمع بين اللغتين الاجنبيتين فى مصر ليس بالبدعة لانا لو اطلعنا على البروجرامات المسنونة فى سنة ١٨٤٠ الواردة فى تقرير حضرة مختار بك الرفوع الى السيد جون بورنيج لوجدنا أن اللغتين التركية والفارسية كانتا حائتين محل اللغة الانجليزية والفرنساوية الآن (راجع الملحق حرف ا)

ولما كان الطفل عند دخوله المدرسة أميا لا يعرف القراءة والكتابة العربية فيشرع المدرس فى تعليمه اياهما ويصرف أول سنة فى الوصول الى هذه الغاية (١)

وفى السنة الثانية تعطى اليه دروس فى الاشياء والجغرافيا باللغة العربية ويطلب منه الكتابة فى مواضيع متنوعة حتى يعتاد شيئا فشيئا

(١) وقد هممت الطبقة المتعلمة من المصريين اليوم أن لا يربلوا أولادهم الى المدارس الابتدائية الا بعد أن يكونوا عارفين من لغتهم معتررا السنة الاولى بتلك المدارس بحيث أصبحت السنين الثانية ثمةما يدخل بها الكثير من الاطفال مباشرة وهو تقدم جدير بالذكر بوجوبه من يدان يا احنا وحب الاهالى على المتابعة عليه

على المطالعة والتحرير بلادة وفي هذه السنة يشمرع كذلك في تعليمه المطالعة باللغة الاجنبية

أما في السنة الثالثة فيشرع المعلمون في تعليم الاطفال دروس الاشيا والجغرافيا باللغة الاجنبية حتى يعرفونهم على التكلم بهذه اللغة التي لا يتكلمون بها فيما بينهم وأغلبهم لا يسمع من يتكلم بها خارج المدرسة (١)

وفي السنة الرابعة لا يزيد عدد حصص اللغات الاجنبية عما هو عليه في السنة الثالثة لان فن التاريخ المقر تعليمه في هذه السنة يعطى باللغة العربية وذلك لاتساع معارف التلامذة في الانشا والكتابة بالعربي هذا

ومن الجدول السابق يتضح أن عدد الدروس الاسبوعية في السنة الاولى ثلاث وثلاثون تعطى كلها باللغة العربية وأن من مقرر السنة

(١) وقد كانت المدارس الاجنبية الى اليوم تعدا التلامذة اعدادا جيدا في اللغات الاجنبية حتى كانوا يعرفونهم أحسن من التلامذة الذين يتعلمون بمدارسنا الاميرية والسبب فيه بين هين وهو ان جميع الدروس تلقى على التلامذة في تلك المدارس باللغة الاجنبية فضلا عن ان التلامذة ملزمون بالتكلم بها طول نهارهم مع أساتذتهم أو فيما بينهم وكان تعليم اللغة العربية بها ضعيفا جدا ومع ذلك كانت مصالح الحكومة كليا تحتاج لترجمة ما كانت تكتبه الابوين المتخرجين بالمدارس الاجنبية والاذلة لخطا ط مدارسنا عن المدارس الاجنبية همت النظارة بعد التردد فأقرت سنة ٨٩ على الطريق الذي وضعناه وقد كانت الثمرات التي انة نطفة اها في هذه المدة القصيرة داعية للاستمرار على هذه الخطة بحيث يعتبر الساعي في تغييرها جانيا ولا يمد ذلك غلوا واذن يصح علينا في المستقبل التعديل فيها بغرض التحسين والتوسيع

الثانية خساو عشرين حصصه تدرس بالعربي وثمانية باللغة الاجنبية
وفي السنة الثالثة والرابعة عشرون حصصه تعطى بالعربي وثلاث عشرة
باللغة الاجنبية هذا

ومع أن السنة الدراسية ٩ شهور تقريبا ويتخللها شهر رمضان وأعياد
كثيرة ومن ثم يكون الزمن المقرر لدراسة اللغة الاجنبية قصيرا جدا
الا أنه ظهر من امتحان شهادة الدراسة الابتدائية أن ثلاثة أرباع
تلامذة السنة الرابعة المتقدمين للامتحان متقنون للقراءة والكتابة
باللغة الاجنبية التي رغبها أهلهم ويتكلمون بها نوعا وما وصلنا الى
هذه النتيجة الا بالسير على طريقة التعليم المتبعة الآن وبصدق
المدرسين وبجاهة التلامذة هذا (١)

(١) فلنا ان العلوم تشمل موصلا لتعلم اللغات الاجنبية وذلك رعايوا بسوء
الظن عند بعضهم فيذهبون الى ان تعلم العلوم نفسها يكون غير واف بالغرض على ان
الامر ليس كذلك فان المدرسين بالمدارس الابتدائية لمعرفتهم جميعا اللغة العربية
تراهم لا يهتمون على التلامذة درسا جديدا الا بعد تحققهم من أن جميع تلامذة
المكتب قد فهموا وحفظوا الدرس القديم باللغة الاجنبية
وفضلا عن ذلك فان الواجبات العديدة المختلفة والامتحانات والموضوعات التي
تاتي على التلامذة في كل اسبوع وشهر وكل ثلاثة أشهر وكل سنة مؤدية لفهم
التلامذة تلك العلوم باللغة وتقوم بينهم في نفس اللغة
وبالجملة فهم يتعلمون في درس واحد ثلاثة أمور وهي أولا اللغة نفسها ثانيا العلوم
ثالثا الترجمة والاصطلاحات وطريقة التدريس هذه رعايوا ظهرت بان لا من
النظر انهم معدة ولا كتب ليست كذلك فان الثمرات التي قد عادت من استعمالها عظيمة
جدا خصوصا بالتمكين المدرسون من العمل بقتضاها كما نلقوها في مدارس المعلمين
أما المدرسون الذين لم يعدوا بالمرء لصناعة التدريس أو كان امدادهم اليها ناقصا
فلا شأن يكونون من أكبر الاضرار على المدارس

وقد ارتفع شأن تدريس اللغة العربية منذ وضعت طرق التعليم الحديثة وتقررت في البروجرامات بحيث أنه بعد أن مضى على تدريسها بالطرق المذكورة أربع سنوات أجاب ماينوف عن الثمانيين في المائة من تلامذة السنة الرابعة المتقدمين للامتحان للحصول على الشهادة الابتدائية بتمرير اوشـفاها على الاسئلة التي أقيمت عليهم أجوبة شافية وافية

وهذه النتائج التي تكرر حصولها ثلاث سنين و تراها تزداد حسنا سنة عن سنة بالنسبة للغة العربية واللغات الاجنبية تباعدنا بلا شك على اقامة الحجة على الذين أبدوا لهم صدقا أو كذبا غير باعث وظهوروا بظهر الحيرة خشية على مستقبل اللغة العربية والعلوم عدا رسنا وثبت لهم أن مخاوفهم لأصل لها بل يسوغ لنامع هذه النتائج أن نؤيد لارباب هذا الرأي أن مستقبل اللغة العربية سيفضل ما ضيها وحالتها الراغبة ما لم يعترض في طريقه الذي سلكه مع النجاح من عهد غير بعيد الجهل وسوء النية الصادران عن ذوي الحزازات والاعراض التي يشوبها العدوان

وانرجع الى البروجرامات ففة ول

يتضح من الجدول الآتي كيفية توزيع ساعات الاسبوع على مواد الدراسة بالمدارس الثانوية ومدة التعليم بها خمس سنوات

[illegible]

ويحق لي والحالة هذه أن أقول ولا يخفى أن لم يكن بالسهل وضع ترتيب
للدروس يكون في جلته أحسن من الترتيب المبين في الجدولين
السابقين الموجودة تفاسيا لهما في البروجرامات التي أعلنتها نظارة
المعارف سنة ١٨٩٢

وفي الواقع لم تقر هذه البروجرامات إلا بعد البحث والتنقيب والتجارب
التي عملتها بنفسى منذ سنة ١٨٨٥ وساعدني عليها الجهات من أساتذة
المدارس فهي إذن نتيجة عمل قوم ذوي خبرة محبين للإصلاح لهم
معرفة تامة بدرجة التعليم اللازم للتلاميذ الذين فوض لهم أمر تربيتهم
وأرى أن لا حاجة إلى شرح هذا الجدول الأخير كما شرحنا جدول
توزيع الدروس بالمدارس الابتدائية بل أقول بالاختصار إنه متى تأسس
التعليم في اللغة العربية بالمدارس الثانوية نقص عدد الحصص المخصصة
لدراستها تدريجيا وزيد في عدد الاوقات المخصصة لدراسة اللغات
الاجنبية التي يتعين على التلامذة معرفتها كمال المعرفة التام لا يسقط وفي
امتحان شهادة الدراسة الثانوية

أما تقدم اللغة العربية بدارسنا فلا ريب فيه وفي شهر يونيو سنة ١٨٩٣
عجب صاحب الدولة رياض باشا (وهو عارف محقق وناقد مدقق باللغة
العربية) غاية العجب من التقدم المبين الذي تم منذ انقضاء من نظارة
المعارف ولم يكن لي يتطرح حصوله وذلك عند ما خص بنفسه أوراق اختبار
التلامذة عقب امتحان شهادة الدراسة الثانوية وقد كان ارتياحه لهذا
التقدم باعثا قويا على تشجيع المدرسين

على أن تدريس اللغة العربية على النسق الجديد لم يدخل مدارسنا الا في غضون شهر اكتوبر سنة ٨٧ بحيث ان التلامذة الذين دخلوا السنة والى من المدارس الابتدائية في تلك السنة لم يتركوا الا الى السنة الثانية من المدارس الثانوية ومن ثم يكون الباقي عليهم لنوال شهادة الدراسة الثانوية أربع سنوات والمأمول بل المؤكد أن هؤلاء التلامذة متى أتموا المقرر تدريسهم بالمدارس الثانوية يكون محصولهم في اللغة العربية والاجنبية وعلى العموم في المعارف والمعلومات أرقى بكثير من محصول سابقهم فان جميع الذين كانت لهم يد قوية في توسيع نطاق التعليم عدا رسنا وجعلوا نصب أعينهم الوصول لهذه الغاية اما بتعديل في البروجرامات أو بتعديل في القوانين أو تغيير في طرائق التفهيم لم يكن لهم الا غرض واحد وهو القيام بالحاجات اللازمة لتثقيف العقول وتنوير الاذهان مع مراعاة مكانة البلاد في الهيئة الاجتماعية ودرجتها في الاخلاق والآداب ونظامها في الادارة والتربية وملاحظة هذه الشرائط بقدر الامكان واني في هذا المقام لا أنسى فضل الذين سبقونا في هذا السبيل عما أتنا جميعا نقوم بخدمة التدريس والتعليم

ولبروجراماتنا الحالية من ايا عديدة لا أنعرض لسردها في هذا المقام بل أقصر على بيان المهم منها

وذلك لان هذه البروجرامات تقضى فيما يختص باللغة العربية بان يتعلم التلميذ القراءة والكتابة أولا ثم النحو والصرف وعلوم البلاغة والمنطق

وغير ذلك وكلما تعلم التلميذ قاعدة من القواعد تعطى اليه تطبيقات عليها بالكتابة بدلا عن أن تشحن ذاكرته بقواعد مصوغة في قالب الشعر بحفظها غيبا وبهذه الكيفية يضطر التلميذ عند حفظه القاعدة نظريا الى تطبيقها عمليا

وقد اتبعت في تقرير طريقي التدريس هذه خطة يتحتم معها أن المدرس الذي يشتغل بمقتضاها مع تلميذ متوسط الفطنة عارف بالقراءة والكتابة العربية فقط يتوصل في ظرف ثلاث سنين أن يعلم هذا التلميذ من قواعد اللغة العربية ما كان يتعلمه تلميذ آخر في ظرف عشر سنوات على حسب الطرق القديمة والكتب القديمة وفضلا عن ذلك يكون الاول أكثر من الثاني تدريبا في استعمال محموله من اللغة العربية في كتاباته وخطبه ولا شك تكون له قدرة على تطبيق القواعد أكثر من الثاني الذي ربما حفظها أحسن من الاول عن ظهر القلب دون تطبيقها عملا

وهذه الطريقة بعينها متبعة كذلك في تدريس اللغات الاجنبية ولكن لما كان تعلم القراءة والكتابة بهذه اللغات أسهل من تعلمها باللغة العربية لذلك كان التقدم في الاولى أسرع منه في الثانية على العموم وهناك سبب آخر لتقدم التلامذة في اللغات الاجنبية بسرعة وهو أن مدرسي هذه اللغات (أجانب كانوا أو وطنيين) قد اعتادوا طريقي التعليم وألفوه منذ تعلمهم أمما مدرسو اللغة العربية فقد تعلموا على حسب الطرق القديمة وذلك يقضى عليهم بصرف الهممة وبذل المجهود وممارسة التعليم مدة

من الزمن قبل التمكن من معرفة طرق التعليم الجديدة النقلة العملية
ولما كانت دراسة القواعد النحوية على حسب الطرق القديمة معتبرة
كانهم اعم قائم بنفسه نراهم يحافظون عليها ويأنفون من استعمال
النطبيقات خوفا من ضياع هذا الجوهر العلى لو استعمل في الاحتياجات
اليومية الدارجة ومن ثم ينعين على رؤساء المدارس ومقديهم امدادومة
تشجيع هؤلاء المدرسين ونعوض يدهم اثلا ليعودوا الى اتباع الطرق
القديمة التى تقضى بتفسير الكتاب حرفا بحرف بدلا من تطبيق القواعد
العقلية والتمرينات الكتابية ومع ذلك فقد أخذنا نجنى ثمرات حسنة
ونؤمل فى المستقبل أن نقطف أحسن منها بتحسين حال مدرسينا
وتصميمهم العزم على اتباع الخطة الجديدة متى تحقق لديهم شرف
الغاية وحسن الختام

وليس من ينكر أن تعليم احدى اللغات الاوروبية عندنا عليه المدار
فى تقدم المعارف والعلوم عموما وانتظام الادارة خصوصا فلو كانت
جميع البلاد التى تتكلم باللغة العربية (ونقتصر منها على ذكر البقاع
الواقعة فى شمال أفريقيا بما فيها القطر المصرى) ثم بلاد العرب والشام
وأرض الجزيرة افتتحت منذ أول هذا القرن اثر الحركة العلمية التى
اندعت بهم - امصر فى تيسار المعارف فلا ريب أنهم ساجعوا كانت تدخل
فى جامعة أدبية تواسدة بطوايا وروبالا ربا اذنا أمتن وأقوى مما هي عليه
الآن وتترتب على تفارب أفكارها كنى البلاد العربية من أفكار
الغربيين وجود علاقات أدبية بين تلك البلاد وبعضها دعاية الى ايجاد

مترجمين يرون الفخر والمصلحة الذاتية في ترجمة الكتب العلمية وكتب
الآداب الجليلة التي هي نتيجة تمدن أوروبا وينشرونها في العالم العربي
بأسره وهذه النهضة العلمية الأدبية في فن الترجمة تكون نتيجة أيضاً
تبادل الأفكار فتترجم الكتب العربية النفيسة ليطالع عليها الأوروبيون
ولكن هذه ليست حالة البلاد العربية إذ كل واحدة منها يمكن أن يقال
إنها مستقلة بعلاقاتها الأدبية مع أوروبا

بحيث إن الكتب العلمية التي تترجم عصر مثلاً لا تستعمل إلا بها ولا يقبل
عليها من القراء إلا العدد القليل الذين يتأقن أغلبهم مطالعة تلك الكتب
باللغة التي كتبت بها بدون احتياج إلى الترجمة وقد أدى ذلك إلى فقدان
الوجهة المقصودة من الترجمة وما ينبغي مراعاته فيها كما أنه أدى
إلى أن البلاد العربية بعد أن كانت تنبسط على البلاد الأوروبية بتقدمها
في العلوم والمعارف في القرن الثاني عشر للمسيح اشتغلت هذه مع الجدد
في سبيل التقدم ففادت الأولى وتركته وراءها بما رحل وتقهقرت البلاد
العربية حتى أصبحت علومها اليوم أقل مما كانت عليه في القرن
الثاني عشر

وتعددت العلوم بمقدمها بأوروبا واتسع نطاقها حتى أضحى كل فرع
من فروع العلوم الأساسية علمائاً قائماً بذاته بعد أن كان فرعاً لا يعتد به
وانخذل ضريب من ضروب الإنشاء خاص به وأعطى لاحتياجات مخصوصة
وزد على ذلك العلوم الجديدة التي اخترعت
بحيث إن الأمة العربية لو شاءت اليوم الوقوف على أسرار هذه العلوم

بلغتها العربية لتعين عليها أولاً أن تضع الاصطلاحات الخاصة بتلك العلوم

ولما كان ذوق اللغة العربية مغايراً لذوق اللغات الآرية الأوروبية كان من المتعذر إيجاد تلك الاصطلاحات إلا في حالة واحدة وهي حالة زيادة عدد المتعلمين بالبلاد العربية إلى درجة يتأقلمهم معها جميعاً لغويين ومترجمين القيام بهذا العمل الشاق المجرد عن الفائدة

على أن معظم كتب الفلسفة اليونانية لما ترجم إلى اللغة العربية في عهد أوائل خلفاء بني العباس أخذت تلك التراجم عن الكتب السريانية والبرانية وهما من اللغات السامية القريبة من اللغة العربية ومما زاد في سهولة انتشار تلك التراجم أن اللغة العربية إذ ذاك كانت هي اللغة الرسمية يتعلمها ويتكلم بها جميع سكان البقاع الواقعة بين جبال البرزات ونهر الكنج وكلها خاضعة لسلطة أدبية واحدة أن لم نقل لسلطة سياسية

ومن ثم يتعين علينا أن أردنا تعلم العلوم من أوروبا أن نتعلم أولاً إحدى لغاتها العلمية وهذا لا بد منه للترك والفرس وغيرهما ولكل أمة من الأمم التي تحاول أخذ المدنية عن أوروبا فإن كل هذه الأمم وإن بلغت إلى درجات تبينة من المعارف لكنها لا تزال بعيدة عن أن تشكل هيئة كلية تتكلم بلغة واحدة منقادة إلى قوة واحدة علمية وأدبية وبالجملة فإنها غير مكوّنة إلى جسم متجانس الأعضاء في اللغات والآداب وحيث أنا بنى مصر قد أعدنا ولاية أمورنا الذين تربعوا في دست الخديوية

الى التغذى بلبان معارف أوروبا وآدابها فيتعين علينا حتماً تعلم
احدى اللغات الغربية وأظن أنني أقت البرهان على أنه ليس من
الممكن أن نصل الى التحلى بتلك الآداب بطريق ترجحة كتب الغربيين
الى لغتنا العربية اذ أن الديار المصرية ليست متعة الاطراف وسكانها
قليلون وليس فيهم الآن من يفقه ضرورة التحلى بتلك الآداب
والاستفادة بها الا انزالي سير ومن ثم لم تتوفر لدينا الوسائل المادية
والمزايا المالية الحاملة لذوى الاهلية من المترجمين على حسن القيام
بهذا العمل الذى يستدعى أهلية خصوصية ومعارف واسعة

ويجدر بى فى هذا المقام أن أصرح برأى الخاصى وان كان مغايراً
لآراء من لا يعرفون اللغة العربية بل لآراء بعض المستشرقين
العارفين بتلك اللغة وهو أنى أعتقد اعتقاداً ثابتاً أنه لو حصلت نهضة
عمومية ودفعت عالم اللغة العربية الى التسربل بسر بال العلوم
الاوروبية وكان لسان العربى مركز وعضدت الامم العربية بعضها
بعضاً على انتشار لغتهم كما هو واقع بين الامم الانجليزية السكونية
واللاتينية لاصبحت اللغة العربية لغة العلوم والآداب كما كانت عليه
الى القرن الثانى عشر من الميلاد أى قبل أن تغارت على الشرق أمم
آسيا الوسطى فحققت من فيه وآثارهم

وترجع الى ما كافيهِ من ضرورة تعلم احدى اللغات الاجنبية حتى
نتوصل الى تعلم قوانيننا المأخوذة من القوانين الرومانية والى دراسة
الطب وفن الصيدلة والطب البيطرى وفن الولادة وحتى تسهل علينا

العلوم الهندسية والزراعية وطرق التعلم والتعليم وغير ذلك وبالجملة
يستحيل علينا أن نقف تمام الوقوف على العلوم والآداب التي تلقى
بالمدارس الكامية بأوروبا بما لم نعرف على الأقل إحدى اللغات الأوروبية
الرئيسية

فإذا تقرر ذلك وجب على تلاميذنا حتما إتقان إحدى اللغات الأجنبية
قبل دخولهم في المدارس العالية وإيقافهم أنفسهم على تعلم العلوم
التي توصلهم إلى القيام ببلادهم بالخدم الجلية
والوصول إلى هذه الغاية أدخلت الأطنال صغارا في المدارس

وقد بقي عندنا تعلم اللغات مدة سنيين نظريا محضا كما يحصل عموما
في مدارس أوروبا فكانت نتيجته عقيمة عندنا كنتيجة في مدارسها
وذلك لأن أرباب الشأن في نظارة المعارف حينئذ اكتفوا بـقول
البروجرامات المتبعة في فرنسا ولم ينظروا في تعديليها برعاة حاجات
البلاد ومقتضيات مستقبل العلوم .

ولما أنشئت مدرسة المعلمين في سنة ١٨٨٠ ثم تحولت إلى مدرسة
كامية في سنة ١٨٨٥ كان مدرسو اللغة الفرنسية بهم امن المعدودين
وكانت العلوم فيها تدرس باللغة الفرنسية لان مدرسيها اذ ذاك كانوا
من الوطنيين الذين تلقوا تلك العلوم باللغة العربية على حسب طرق
مغايرة للطرق التي استعملتها الفرنسيون ولم يكن في طاقتهم استعمال
تلك الطرق وان كان تقدم التعليم متوقفا عليها

وقد ترتب على ذلك أن تلامذة هذه المدرسة كانوا يحسنون التكلم

والكتابة باللغة الفرنسية في سنة ١٨٨٧ قبل اتمام الدراسة بينما كان محم ولهم من المواد الاخرى ناقصا

وقد اندهش لهذه النتائج بعض مدرسينا العارفين بالتعليم وبعد أن أمعنوا النظر فيها مليا هم وابتأخذوا الطرق المتبعة في مدرسة المعلمين وأدخلوها في سائر المدارس الاميرية

وهذه عبارة جاءت في التقرير الرابع الذي رفعه المرحوم علي باشا مبارك الى سعادة الخديوي المعظم بشأن التعليم الثانوي بمصر (أما تعليم اللغات الاجنبية التي لها في هذا العصر من الاهمية بمصر خاصة ما لا يتحصى فانه لم يأت الى الآن في مدارسنا بالنتائج المطلوبة وليس ذلك لتقصير من المعلمين أو قلة فيهم فانهم في الواقع أهل لمعاهد اليهم من الوظائف غير أن الوقت المخصص لتعليم هذه اللغات غير كاف حتى تكتسب التلامذة ملكة استعمال اللغة ويسهل عليهم التكلم بها وهو أمر لا يمكن الحصول عليه الا بعد تمرين طويل مستمر فلازاله هذا المحذور بقدر الامكان تقرر أن مواد العلوم الجارية تدريسها الآن باللغة العربية بصير تعليمها من الآن فصاعدا بمعرفة مدرسي اللغات الاجنبية اما باللغة الفرنسية أو الانجليزية وبذلك اذا درس التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية بلغات أجنبية وضم هذا على تعليم اللغة المقصودة بالذات اكمل بذلك تعليم هذه اللغة لأميرين

الاول اشتمل هذه العلوم على التمرينات التي تتقوى بها التلامذة في اللغة

الثاني زيادة الزمن المقرر لتعليم اللغات الأجنبية بمجعله ساعتين في اليوم بدل ساعة واحدة

هذا ويناط بتعليم اللغات الأجنبية مدرسون فرنساويون أو انجليزيون ذوي أهلية فانهم نظرا لكون هذه اللغات هي لغاتهم الاصيلة يقدرون بذلك على تأدية ما يكفون به من تعليمها بنجاح تام اهـ)

وقد قال في التقرير الخامس عند الكلام على مدارس المعلمين (ان تلامذة هذه المدارس قد أعدوا للتأدية وظائف التدريس فيما بعد ولذلك اقتضى الحال تعديلها وزيادة في برامج الدراسة حتى يكون هؤلاء التلامذة مستعدين حقيقة لهذه الوظائف فاحتوى زيادة عن اللغات على العلوم الطبيعية والتاريخ والجغرافية السياسية والصناعية والتجارية والمحاسبة ومبادئ الاقتصاد السياسي وبما أن جميع هذه المواد تدرس لتلامذة القسمين (الفرنساوي والانجليزي) باللغة الأجنبية تترن بالضرورة التلامذة على هذه اللغة بحيث يقدرون مع الزمن على سبلها وسيلها ولكي يكون ذلك مؤديا للغاية المقصودة دعا الحال الى استحضار معينين من بلاد الانجليز اعتنى بانتخابهم من بين المتقدمين من مدارس المعلمين اهـ هذا

وهذه الطرق كما سبق لي بيانه عبارة عن استعمال تعليم العلوم واسطة لتدريس التلامذة على اللغات الأجنبية

مع أن اللغات في أوروبا إنما تستعمل آلة لتحصيل العلوم لكنا هنا قد عكسنا القضية واتخذنا العلوم وسيلة لمساعدة التلميذ على التكلم باللغة

التي يتعلمها وقد ثبت بالتجارب أن هذه الطريقة تعود بفوائد عظيمة
من جهتين

أولاً لانها توصل التلميذ الى تعلم اللغة وعلومها

ثانياً لان العلوم وهي بمثابة موصل للغات تلقى على التلامذة في كتب
مدرجة بعضهم ما فوق بعض وضعها أفاضل من علماء الاجانب حسنتهم
التجارب ومن اولة التعليم لجأت موافقة لقوى التلامذة

وحيث ان هذه المؤلفات تجد بكثرة بالانجليزية وفرنسية فمأ على اللجنة
الادارية بنظارة المعارف (١) الآن تنتخب الكتب التي تظهر أنهم املاءة
لحاجات مدارسنا أكثر من غيرها

فان اولوهم من اوضاع مؤلفات من هذا القبيل باللغة العربية لما وجدنا
بمصر رجالا نكل اليهم هذا العمل من طبقة مؤلفي تلك الكتب من الانجليز
والفرنساويين ولوهم من امن جهة أخرى بترجمة هذه المؤلفات الى
العربية ووضعها في طاقة تلاميذنا لاستعمال علينا تتبع حركة التقدم
المستمرة الدالة على كثرة العمل الحاصل اليوم باوروبا في ميادين المعارف
حتى في وضع الكتب الدراسية وزد على ذلك الصعوبات التي نلاقها
في سبيل الترجمة أعني بذلك صعوبة الالفاظ الاصطلاحية التي لم توجد
حتى الآن كما أشرت اليه آنفا

(١) وهذه اللجنة المشكلة بناء على أمر عال تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧
تتكون من حضرات أحمد بك تنظيم وأمين بك سباهي والمسترد ناوب وجناب
بلتية بك والسيد بك بيومي والبرج بك تحت رئاسة وكيل النظار

وطريق التعليم هذه قد تقرر العمل بها منذ سنة ٨٩ ولكن منذ
تقريرها هم البعض بتجاوز حدودها فانه مع ميل الافكار اذ ذلك الى
تلقي جميع مواد الدراسة باحدى اللغتين الانجليزية والفرنساوية
أصبحت اللغة العربية غريبة بالمدارس وأصبح تعليم اللغتين الفرنسية
والانجليزية في آن واحد مع اللغة العربية ضرورة يامن السنة الاولى
بالمدارس الابتدائية ولما شاهد المرحوم على مبارك باشا (وكان حينئذ
ناظر المعارف) ما وصلت اليه المدرسة التوفيقية من التقدم باستعمال
تلك الطرق سعى في ادخالها بجميع المدارس في سنة ١٨٨٩
وسنة ١٨٩٠ المكنية

وفي سنة ١٨٩١ أي بعد العمل بهذه القاعدة وتجربتها مدة سنتين همت
اللجنة الادارية المشكلة بنظارة المعارف بتقرير مواد الدروس واعادة
طابعها فأصلحت هذا الخط الذي كان الناظر قد أخذ على عهدته
سنة ١٨٨٩ ادخاله على البروجرامات بدون رأيها فتقرر

أولا - أن يتبدى تعلم اللغة الاجنبية من السنة الثانية الدراسية فقط
حتى يتفرغ التلميذ في السنة الاولى لتعلم التهجئة العربية والمطالعة
والكتابة وهذه القاعدة انما وضعت للايشحن ذهن الطفل بلا فائدة
ولا يتشوش عدلا فينفر من تعلم تيجتين متباينتين قلبا وقالبا

ثانيا - أن تدرس العلوم الرياضية باللغة العربية في جميع سنى التعليم
فانها هي التي أتت دراستها دون سائر العلوم لكثرة الكتب التي ترجمت
وطبعت بمصر منذ خمسين سنة تقريبا في المواضيع الرياضية وقد وضع

إلهامافيه الكفاية من الاصطلاحات الواضحة البسيطة التي تسمح
بتتبع حركة التقدم الحاصلة في العلوم الرياضية بأوروبا
ولذلك ظن أعضاء اللجنة (ولهم الحق في ذلك) أن هذه العلوم دون غيرها
يمكن تدريسها باللغة العربية بدون أن يضر ذلك بتعليمها

ومما تقدم يتضح للقارئ أنني قد كشفت القناع عن المزايا والفوائد التي
تعود من طرق التعليم المتبعة في مدارسنا على اللغة العربية واللغات
الأجنبية والعلوم

وقد قلت ان البروجرامات الحديثة وطرق التعليم الجديدة لم يجز العمل
بمقتضاها الا في سنة ١٨٨٧ وأن الوسائل التي اتخذت لاتقان تعليم
اللغات الأجنبية لم يعمل بها الا في سنة ١٨٨٩ ولذلك يتعين على الجمهور
أن ينتظر خمس سنين بل ثمانية قبل أن يحكم بجودة الخطة التي اتبناها
أوبراءتها

أما أنا وزملائي أعضاء اللجنة الادارية ومفتشوا النظارة ونظار المدارس
وأساتذتهم افلا نشك في حسن النتيجة وشرف الغاية اذا كنا نرى من يوم
لا تخرق قدما عظيما ونجأنا كبيرا

فان التجارب التي اكتسبناها تؤكد لنا أن هذه الطرق (ولم نتخذها
الا بعد ادخال التعديلات والتحسينات عليها تدريجيا) لا شك توجد لدينا
بعد قليل من الزمن شسبانا من الخاضعين على ألقاب علمية خليقين بها
متوفرة فيهم المعلومات التي تمتاز بها النشبان المتخرجون بمدارس أوروبا
الكلية

ولم يبق على التقييم ما قدمته على التعليم والتربية بمدارسنا الا الكلام
على امتحانات شهادات الدراسة الابتدائية والثانوية
وحيث ان الثانية وتسمى البكالوريا أى الرشد قد تقررت بمدارسنا قبل
الاولى بدأ بالكلام عليها
وانى أذكر الاسباب التى جعلتنا على تقريرها والتجارب التى تمت فيها
والشكل الذى أخذته بعد سبع سنوات ويكاد يكون نهائيا

ان المغفور له محمد على باشا الاكبر لما استشعر بحاجته للاضباط والموظفين
الملكيين أنشأ أولا مدرسة عسكرية بالقلعة ثم صدر أمره بفتحها
الى اسوان وذلك فى سنة ١٨١٦ وفى سنة ١٨١٨ أوجد مدرسة
أعدها للتخريج المهندسين الملكيين وفى سنة ١٨٢٥ فتحت مدرسة
الطب وحيث كان الطلبة الذين يدخلون بهذه المدارس من المماليك
أو المصريين الذين كانوا يتعاونون فى الكاتيب والجوامع لم يكن لهم أدنى
المسام بالآداب والعلوم التى كان يراد تعليمهم اياها بل قل أن يعرف
البعض منهم احدى اللغتين التركية أو العربية قراءة وكتابة

ولذلك كان يتعين على كل مدرسة من هذه المدارس أن تشرع فى اعطاء
تلاميذها دروسا ابتدائية فى الاشياء الاولى الضرورية حتى تعدهم
تدريجيا الى تلقى مبادئ العلوم الخصوصية التى أسست المدرسة من
أجلها

ولما أنشئت نظارة المعارف العمومية سنة ١٨٣٦ انقسمت مدارسها
على حسب انقسام مدارس فرنسا الى ابتدائية وثانوية وعالية ومع

انه كان بالقصر العيني من سنة ١٨٢٥ مدرسة شاملة للتعليم الابتدائي والثانوي لكن لم يأت للدارس التي استحدثت سنة ١٨٣٦ أن تسير سيراً يذكر الابعدهم في عشر سنين من تأسيسها ولا اضطراب البلاد اذ ذاك الى الموظفين لم ينتظر أن تنظم حال تلك المدارس وتترقى التلامذة من الابتدائي منها الى الثانوي الى العالي بل كان يقبل بالمدارس العالية بالصدفة والاتفاق كما كان يحصل قديماً لتلامذة تلقى عليهم مبادئ العلوم حسب الطرق القديمة ثم يؤخذون ويستخدمون وفي نحو سنة ١٨٥٠ بينما كانت تلك المدارس آخذة تأتى ببعض الثمرات وأصبحت التلامذة التي تحضر بالمدارس الابتدائية والثانوية تدخل في المدارس العالية حاصلة على معارف أرقى سنة فسنة أغلقت المدارس دفعة واحدة ووقف سير التقدم

ولما هم الخديو اسماعيل باشا باعادة نظارة المعارف ثانية في سنة ٦٣ عادت المدارس الى نظامها التي كانت عليه سنة ١٨٣٦ وهنا أيضاً استعملت العجلة فامتلات المدارس الابتدائية والثانوية والعالية من تلامذة أخذوا بالصدفة وزرعوا عليهم ابعداً امتحان خفيف لم يتطرق فيه الى معلومات الطالب في العلوم والآداب بعين الاعتبار وقرر أن تدرس بالمدارس العالية المواد التي كانت تدرس في نظيراتها قبل سنة ١٨٥٠ بمعنى أن التلامذة كانوا يتعلمون مع بعض العلوم أصول اللغة العربية وكانوا يعرفونهم اقلها ومبادئ اللغة الفرنسية وكانوا يجتهدون بالامارة وبالجملة كانت المواد التي تدرس في كل مدرسة علمياً عبارة عن مخلوط

لأساس له يدخل تحته المواد المقررة للدارس الابتدائية كالخطوط وقواعد اللغات والمواد المقررة للدارس العالية كالعلوم النظرية والعملية الخاصة بالمدرسة ولا شك أن هذه الحال انما كانت وقتية

وبعد أن مضى عليها عشر سنين أو اثنتا عشرة سنة أخذت جميع المدارس على اختلاف درجاتها خصوصاً بعد سنة ١٨٧٥ تأتى بنتائج تذكر فتشكر لجناب دوربك

ومن اطلع على القوانين التي وضعت للدارس حينئذ يعلم أن زمن التقلب وعدم الثبات قد انقضى وفات اذ تقرر عدم دخول أى تلميذ مطلقاً في المدارس العالية قبل مرور على المدارس الابتدائية والثانوية ونجاحه في امتحان القبول الذي يحصل قبل الدخول فيها

ولكن من الاسف لم يعمل بهذه القواعد الصائبة الحسنة تماماً وترتب على ذلك وقوع فتور في جسم التقدم الذي حصلت عليه مدارسنا بحيث ان الامتحانات كانت في سنة ١٨٨٤ حينما تعينت وكيلاً للوزارة ظاهرة محضة لاحقية لها

وفي سنة ١٨٨٥ هم منابت تنظيم الامتحانات وجع التلامذة اليها في مجال مخصوصة ومكتبين متواليين نشغل بتقرير مواد الدروس للدارس الابتدائية والثانوية فتشكلت لهذه الغاية لجنة تحت رئاسة صاحب السعادة عبد الرحمن باشا رشدي ناظر المعارف اذ ذاك وكنت من أعضائها ومعي ويدال باشا وموچيل بك ووالبرج بك وصادق بك سنان

وقد ظهر لنا من البحث أن البروجرامات التي كانت مسنونة من قبل لم يكن مهمولا بمخصوصا فيما عس المواد العلمية منها وانما (البروجرامات) كانت مشحونة بالمواد الى درجة لا يتأتى معها التسلا مذة الاطلاع على نصف تلك المواد في السنة الدراسية

وقد ساعدنا بعض نظار المدارس ومفتشيها ومدرسيها على حسن القيام بهذا العمل الطويل الشاق وبتمامه رأيت اللجنة ملافا لافراط والتفريط اللذين يحصلان في امتحانات آخر سنة بالمدارس الثانوية ضرورة توحيد تلك الامتحانات وتنظيمها بامتحانات شهادة الدراسة الثانوية ومن هذا الحين تقرر أن لا يقبل تلاميذ في المدارس العالية ما لم يكن حاصلا على هذه الشهادة

ومع تقريرها بقيت امتحانات القبول بالمدارس العالية على حالها وهي قاعدة في غاية الحكمة وينبغي المحافظة عليها بصفة امتحانات مخصوصة للدخول في المدارس الخصوصية والعالية

واني أرى أنه يلزمنا بذل الجهد والعناية والعمل مع التيقظ مدة سنتين قبل أن نعتاد مدرسا وتآلف ضرورة الاستعداد للدخول في المدارس العالية والخصوصية استعدادا لا يمكن التحقق منه الا بامتحان شهادة الدراسة الثانوية على أنه لم يأت للنظارة أن تعهم طلب شهادة الدراسة الثانوية وتشدد فيه على راغبي الاندراج في سلك المدارس العالية الامند سنة ١٨٩١ أي بعد أن مضى على تقرير امتحاناتها أربع سنين بحيث ان من لم ينبجس في الامتحانات من سنة ٨٨ الى سنة ٩٠

كان يتمكن من الدخول بالمدارس العالية بشرط أن يتقدم للامتحان في السنة التالية وقد ثبت بالتجارب أن هؤلاء التلامذة لا ينجحون في إعادة الامتحانات بل ما كان يتأق لهم تلقى دروس السنة الاولى في المدارس العليا التي كانوا يدخلونها وبعد أن مضى على النظارة زمن وهي في هذه المجاهدات العقيمة الفاشدة رأيت في سنة ١٨٩١ أن تحافظ على اللوائح والقوانين التي سنتها ككونا نافعة لتلامذة المدارس صالحة للحكومة

وفي شهر يونيه سنة ١٨٨٨ حصل أول امتحان لنوال شهادة الدراسة الثانوية ومن البديهي أن هذا الامتحان الاول لم يحصل بالدقة والشدة المطلوبة في مثله وليس ذلك بالامر الغريب فان التلامذة والمدرسين بل والمختين أنفسهم لم يكونوا قد استعدوا لامتحانات مثل هذه حتى آل الامر الى أن خشي كثير من زملائي ووظفي النظارة عاقبة هذه البدعة وظنوها مضرّة بالتلامذة ومستقبل المدارس فائين ان هذا الامتحان المؤدى الى انتفاء التلامذة للمدارس العالية يستدعى نقص عددهم بمدة سنين

ومن الاسف أن هذا الخوف ناشئ من أن المصريين كانوا لا يزالون ينظرون الى كثرة المدارس وعددا التلامذة والمدرسين دون مراعاة الجودة والرداءة في حين انه كان ينبغى لنا أن نعرف من التجارب التي اكتسبناها منذ عشرين سنة أننا سالكون على غير هدى ولكن لم يرق باعيننا أن نعترف بانططأ والضلال ونبحاز الى الرشيد والسداد

ولما كانت نتيجة هذه الامتحانات غير المنتظرة من حيث جودة تشكيل السنة الاولى من المدارس الالهية في سنة ٨٧ و سنة ٨٨ المكتنية عدل جميع مدرسي المدارس عن رأيهم الاول وأخذوا يستحسنون هذه البدعة وبعد أن كانوا يعارضون هذا المشروع أصبحوا يعضدونه ويعملون على اتقائه .

وقد بعثت هذه النتيجة فينا روح الامل كما انها بثت في التسلامدة والمدرسين معا الفيرة والتشاط الآن هذه الامتحانات بقيت الى سنة ٩٠ موضوعا للتجربة ينوع فيها بقصد التحسين والكمال وفي سنة ١٨٩١ ثبت ما أقرته تجارب السنين الماضية ومحى ما بقى وأجريت الامتحانات فيها لأول مرة بغاية الشدة المرغوبة والدقة المطلوبة

وفي شهر يونيو سنة ١٨٩٢ و ١٨٩٣ أجريت الامتحانات بغاية الانتظام والعدل كما حصل في سنة ١٨٩١ وبالجملة قدمضى على تلك الامتحانات ثلاث سنين متوالية بحيث يمكن اعتبارها امتحانات حققة مفيدة

٩٠ (القول الثام)

وهالجدولابيان عددالسلامدةالذين تقدموالامتحاناتشهادة
الدراسةالثانويةوعددالذين حصلوالعلى الشهادةمنذسنة ١٨٨٧

سنوات	عددالطلبةالذين تقدموالامتحان								عددالطلبةالمقبولين في الامتحان							
	مدارس اميرية				مدارس حرة				مدارس اميرية				مدارس حرة			
	تلاميذ بقرون القر نساوى				تلاميذ بقرون القر نساوى				تلاميذ بقرون القر نساوى				تلاميذ بقرون القر نساوى			
	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى	تلاميذ بقرون القر نساوى
١٨٨٧	٦٣	٤٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨٨٨	١١٣	٨٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨٨٩	٩٦	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨٩٠	١٩٩	١٢٦	٣٢	١٠	٦٣	٠	٥٨	١١٥	٨٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨٩١	١٢٨	٩٢	٨١	٧٧	٣٤	٠	٦٤	٧٢	٦١	٤	٨١	٨	٠	٠	٠	٠
١٨٩٢	٩٠	٥٦	٣١	٤٣	٢٤	٦	٣٦	٣٦	٨١	٨	٢٠	٩	٠	٠	٠	٠
١٨٩٣	٧٦	٤٢	١١	٣٠	٢٥	٠	٣٥	٤٢	٣٨	٧	٣٠	٩	٢	٠	٠	٠

أماموادالاختبار فاقصرفيها على ذكر مواضيع امتحان سنة ١٨٩٣
فانها عين المواضيع التي كلف الطلبة بالامتحان فيها السنة ٩٢ و ٩١
ولانتخالف المواد التي طالب الامتحان فيها في السنين السابقة على هذا
التاريخ الا في الشكل فقط

الاختبارات التحريرية	مدة الاختبار
لغة عربية	٢ ساعة
لغة أجنبية (الانجليزية أو فرنسية)	٢
ترجمة	١
خطوط (عربي أو فرنسي)	١
رياضة (حساب - هندسة - جبر)	٣
جغرافيه ورسم خوط	٢
علوم طبيعیه (طبيعیه وتاريخ طبيعى وقانون صحه (١)	٢
اختبارات شفاهيه	

لغة عربية - لغة أجنبية - رياضه - جغرافيا - قسموغرافيا
تاريخ - طبيعه - تاريخ طبيعى - قانون صحه (١)
وقد عاد تقرير هذه الامتحانات على التعليم عزا عديدة فانهم يفضلون
استوجيه من اجتياز الامتحانات في تحصيل العلوم التي تلقى بالمدارس
الثانوية لكون الاجازة التي تعطى بها عدل شاهد لحاصلها على جودة
تحصيل تلك العلوم قد حلت نظار المدارس العالية على أن طلبوا من
النظاره في سنة ١٩٢٠ الغاء السنة التحضيرية التي كان يدخل بها التلامذة
بفرض الاستعداد لتلقى الدروس العالية الخصوصية

ولما تحقق للنظاره أن هذه الطلبات في عملها أجابهم اليها وألغت السنة
التحضيرية وجعلت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية خمس سنوات بدل

(١) راجع مواد الدروس المقررة تدريسها بالمدارس الثانوية نجد تفصيلات
مواضيع الامتحان

أربعة حتى تستعد انتلامذة لتأدية امتحانات البكالوريا فالتعليم الخاص بالمدارس العالية استعداداً حسن من ذي قبل وينبغي لنا أن نبه في هذا المقام الى ثمرات تلك الامتحانات وانما وان كانت عظيمة اليوم الا أنهم استكون في المستقبل أعظم لان التلامذة الذين حصلت على ידיهم لم يقضوا مدة التدريس بالمدارس الابتدائية والثانوية معاً على حسب الطرق الجديدة والبروغرامات الحديثة التي لم تسن الا في سنة ٨٧ و ٨٩ كما نشرنا اليه آنفاً

وانى اعلى يبين تام وأرى أن من شاهدوا حصول هذه الحركة في مدارسنا أثناء هذه السنين الاخيرة يشاركوننى في هذا الاعتقاد وهو انه بمجرد تمام هذه التعديلات وارتباطها ببعضها وتأثيرها على تلامذة المدارس المختلفة من الأدنى الى الأعلى لأشك حينئذ في أن التلامذة الذين يدخلون المدارس العالية يكونون أرقى بكثير من التلامذة الحاليين من حيث سعة المدارك وكرم الاخلاق

على أن تلامذة المدارس العالية والحالة هذه أرقى بكثير من سابقهم استعداداً وتربياً كما يتحقق ذلك ان يرغب الوقوف عليه

أما امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية فأقص على القارئ تاريخها ومبداً أنشأتم او ذلك انى قد شاهدت في المدارس منذ سنين أمر أعجبته له وأنكرته وهو ان مجموع التلامذة الذين يعمون الدراسة بالمدارس الابتدائية ويدخلون السنة الاولى من المدرستين الثانويتين (١) يبلغ

(١) قد ضربت صفحاً عن مدرسة الاسكندرية لان سنى الدراسة الثانوية لم تنو فر بها حتى الآن كما نشرنا لذلك آنفاً

عدددهم مائتي تلميذ وهؤلاء التلامذة عند وصولهم لآخر سنة من هاتين المدرستين لا يزيد عدددهم عن خمسين تلميذا بل ربما تنقص عن ذلك ولاشتغال بهذا الامر الغريب سألت عنه سنة ١٩١٩ زملائي أعضاء اللجنة الادارية وبجئنا جميعا عن موجبات هذا النقص البين فظهر لنا أن أهمها هي

أولا - لان التعليم بالمدارس الابتدائية وخصوصا في السنة الرابعة منها لم يعط حقه

ثانيا - لان القوانين القديمة تقضى بتعيين لجان يوكل اليها امتحان تلامذة السنة الرابعة من المدارس الابتدائية وهذا الامتحان لم يجري مع الدقة والشدة المطلوبتين

ثالثا - لان امتحان القبول الذي يؤديه تلامذة السنة الرابعة لدى دخولهم في المدارس الثانوية بمقتضى الشهادات التي تعطى اليهم من اللجان المذكورة يحصل مع العجلة وعدم النظام

وملافا لهذا الضرر أعني به تقليل عدد التلامذة الذين يسقطون بين السنة الاولى بالمدارس الثانوية والسنة الاخيرة منها الى الحد الممكن رأت اللجنة الادارية تقرير القواعد الاتية

أولا - عدم امتحان تلامذة السنة الرابعة الابتدائية على يد لجان خصوصية تذهب الى تلك المدارس بل يجتمع كل التلامذة من الآن فصاعدا بالقاهرة لتأدية امتحان عمومي أمام لجنة واحدة

ثانيا - يعطى للتلامذة الذين تظاير قدرتهم على تلقى دروس السنة الاولى من المدارس الثانوية شهادة تعرف بشهادة الدراسة الابتدائية

ثالثا - تقبل التلامذة بمقتضى هذه الشهادة في احدى المدرستين
الثانويتين اللتين بالقاهرة والاسكندرية بدون امتحان
وأول امتحان حصل من هذا القبيل على سبيل التجربة هو امتحان
سنة ١٨٩١ وكان اجراؤه بالقاهرة قبل افتتاح الدراسة
ولما كانت نتيجة هذا الامتحان تساعد على تقريره أقرته النظارة نهائيا
في سنة ١٨٩٢
وهذا جدول ببيان عدد التلامذة الذين تقدموا لهذا الامتحان وعدد
الذين نالوا شهادة الدراسة الابتدائية منذ سنة ١٨٩١

سنة	عدد الطلبة الذين تقدموا للامتحان						عدد الطلبة المقبولين في الامتحان					
	مدارس أميرية			مدارس حرة			مدارس أميرية			مدارس حرة		
	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الفرنساوي	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الفرنساوي	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الفرنساوي	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الانجليزي	تلامذة بقرون الفرنساوي	تلامذة بقرون الانجليزي
١٨٩١	٢٧٨	٢٥٦	١٩	١١٢	١٠١	١١٢	١١٢	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
١٨٩٢	٥٧٣	٤٧٢	١٦٤	١١٢	١٠١	١١٢	١١٢	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
١٨٩٣	٩٣٦	٦٩٠	٢٦٤	١٨١	١٧١	١٨١	١٨١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١

وأعظم فائدة تعود من تقرير هذه الامتحانات هي انها تجعل التعليم بدرجة واحدة في سنى الدراسة بالمدارس الثانوية ويترب على ذلك أن عدد التلامذة الذين يتأخرون بفرقة هم ما بين السنة الأولى الدراسية والسنة الأخيرة بهذه المدارس يأخذ في القلة من الآن فصاعداً ومن ثم يكون عدد الذين بقية دمون في المستقبل لامتحانات شهادة الدراسة الثانوية أكثر من ذي قبل

ومن الجدول الآتي تتضح مزايا امتحانات الدراسة الابتدائية وتأثيرها على التعليم كما أثرنا إليه وان كانت هذه الامتحانات لم تقرر الامم سنة ١٨٩١

ملاحظات	سنوات	عدد التلامذة بالمدارس الثانوية			
		سنة رابعة	سنة ثالثة	سنة ثانية	سنة أولى
الارقام المبينة في هذا	١٨٨٧	١٩	٦٥	٧٤	٢٠١
الجدول استخرجت من	١٨٨٨	٥٦	٦٢	١٢٨	١٩٠
اسموجيات المدارس	١٨٨٩	٤٤	٨٩	١١٠	١٩٤
في شهر ديسمبر من كل سنة	١٨٩٠	٧٠	٩٣	١٤٠	٢٤١
	١٨٩١	٧٥	١٢٦	١٩٥	٢٥٧
	١٨٩٢	٨٠	١٢٩	١٧٠	٢٢٥

وهذا ما يدلنا نحن الواقفون على سير التعليم في المدارس المختلفة على أن تقرير هذه الامتحانات قد أتى في أقرب وقت بالمزايا العظيمة اذ انما

أوجدت في المدارس الابتدائية نهضة عظيمة وزيادة في اجتهاد المعلمين والمتعلمين بها ولذلك نؤمل من الآن حصول نجاح وفلاح عظيمين
أما المدارس الثانوية فأصبحت درجة التعليم فيها واحدة بحيث أضحى الفرق بين قوى تلامذة الفرق الواحدة أقل ظهوراً
ولم أطل الكلام على هذه الامتحانات الا لاناגיע ما بين نظار المدارس ومفتشين ومدرسين وأعضاء اللجنة الادارية تنظر تلك الامتحانات بعين الاهمية ونعلق بها آمالنا معتقدين أنها هي الباعث الوحيد الذي يحث على العمل وباتالى على التقدم
وهذه هي المواد التي يجب على طالبي شهادة الدراسة الابتدائية تأدية الامتحان فيها

الاختبارات التحريرية

مدنا لاجابه

- لغة عربية - انشاء موضوع بسيط وموضوع صغير ساعة
- لمعرفة تطبيق القواعد النحوية ٢
- لغة أجنبية - املا بسيطة مقدارها من ١٠ الى ١٥ سطرا
- وتمرين صغير على الاجرومية والترجمة ... ٢
- خط عربي - ثلث ونسخ ورقعه ٣
- خط افرنكي - كبير ورفيع وأحرف كبيرة وأرقام ٣
- حساب - أربع مسائل تتعلق واحدة منها على الأقل
- بالموازين والمتساويين والعمل ١
- جغرافيه - تمرين صغير على رسم الخريط وبعض أسئلة
- في مواد البروجرام

الاختبارات الشفاهية

لغة عربية

» أجنبيه

حساب ومبادئ هندسية

جغرافيه

تاريخ

ولنا الأمل الوطيد بأن هذه التفصيلات تكفي لان يدرك أبناء وطننا العزيز الغرض الذي نسعى وراءه وهو حث التلامذة والمعلمين معا على الغيرة والاجتهاد بالتشديد عليهم وتعدد الامتحانات لهم حتى يتقدم التعليم وترقى المعارف

وقد همت المدارس الاجنبية بمزاولة مدارسنا الاميرية وأخذت هذه المزاولة تنمو وتقوى يوما عن يوم بحيث لا يسعنا الا التصريح بأننا ان لم نبذل قصارى الجهد والثبات ونعمل بأقوم طرق التدريس لأصبح من المستحيل على تلامذتنا مزاولة تلامذة المدارس الاجنبية الحرة ويجدر بنا في هذا المقام أن نعمل بالحكمة التي نطبقها المسترايمرسون الامر لكي بعد الوقوف على المراد منها وهي قوله على كل من أراد الوصول الى بغيته أن يعلم حق العلم أن لا شيء يحصل بالصدفة والاتفاق بل ان لكل شيء سببا وكما قال البهلول العربي

لا يبلغ المرء مراد له * ان كان للصدفة يوم اركن

لكل شيء سبب بين * والشئ لا ريب به مرتهن

وبتصفية مدارسنا من كل شائبة واستعمال الطرق الجديدة في تعليم جميع مواد الدراسة والمثابرة على انتخاب المدرسين الكفاء وتنظيم الامتحانات الابتدائية والثانوية والتشديد فيها ونوصلنا الى أن شهدت لنا الحكومة بثقتها بنا في الامر العالي الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر

سنة ١٨٩١

اذ قد جاء الامر المشار اليه مقرأ على شهادة الدراسة الابتدائية قائلاً بأن الخائر لها الحق التعيين في الوظائف الصغيرة من دوائر الحكومة الملكية أما الحامل لشهادة الدراسة الثانوية فله حق أن يتعين في الوظائف الكبيرة بالمصالح الاميرية وفضلاً عن ذلك فان شهادة الدراسة الابتدائية تحول لحاملها الدخول بالمدارس الثانوية الاميرية ومدرستي الصنائع والزراعة أما حاملو شهادة الدراسة الثانوية فلهم الحق في الدخول بمدارس المهندسخانة والطب والحقوق وهذه الشهادة معتبرة في جمهوريتي فرنسا والسويسر بمثابة لقب البكالوريا المسوغ لحامله الدخول بجميع المدارس الكلية بهما وفي انجلترا تسمح له احبها بالدخول في جميع مدارس الطب

فقل لي ناشدك الله أي مكافأة تفعل في النفوس وتأخذ بالابواب أعظم من ثقة الحكومة بنا وقراراتها باتعابنا واعمالنا فان الحكومة والبلاد الاجنبية لو لم تر منا أناسك أقوم السبل وأقربهم الى النجاح والفوز بالترقية والتهذيب لمسايدات علمنا بثقتها واعتمادها ولذلك ترانا نسعى سنة فسنة في توطيد دعائم الامتحانات الابتدائية

والثانوية واتقانها وباهتمامنا باختيار المدرسين والمفتشين الا كفء
سنة عن سنة نصل الى أن نسلك بتلامذتنا طرق العمل الصحيحة السديدة
ونبتعد عن الطرق القديمة التي هي من عيوب الازمنة الغابرة
ولا نغراسها وانما سها في أخلاق أهالي البلاد لا تزال تحول دون سرعة
تقدم المدارس عندنا

وبما تقدم يضح للقارئ اني لم أتزل شياً مما يجب ذكره على المدارس
وانه لم يبق على الا أن أتكم بطريق الايجاز على المدارس الخصوصية
والمدارس العالية حتى أتم كفاي هذا الذي قد توسعت فيه أكثر مما
كنت أقصده

في هذه المدارس

مدرسة الزراعة - حيث انها لم تؤسس الا في سنة ٨٩ فلا يسعني
الكلام عليها الآن اذ ينبغي أن يعطى لها الوقت الكافي لاتساع نطاقها
واتيانها بالثمرات العملية وعند ذلك يتظر في أمرها فان كان الطريق
الذي سلكته هو الصحيح تركت شأنها والا أدخل في نظامها بعض
التعديل

مدرسة البنات - الصعوبات التي تحول دون تحسين هذه المدرسة
شقي منها صعوبات مالية وأخرى متعلقة بالتعليم وغيرها أدبية
لا ريب لها باخلاق البلاد وعوائلها ولذلك أرى السكوت عنها الآن
الى أن يتظر القوم مسيون في تقريرى الذى تشرفت بتلقيه

للحضرة الخديوية في ١٠ يونيو سنة ٩٣ وضمنته ماعلمته النظارة من البحث في هذا الامر المهم وبقرنها بما على التعديلات التي يقتضى ادخالها في هذه المدرسة

مدرسة الصنائع - هذه المدرسة كانت قبل سنة ٨٥ معتبرة منفي لتلامذة المدارس الاخرى الاميرية ولاشك أن ذلك هو السبب في عدم اتيانهم بافائدة تذكر الى سنة ٨٥ عند ذلك همت النظارة بتحسين حالها وتوسيع نطاقها واعلاء قدر الصنائع اليدوية بعد أن كانت محقرة بها ونجحت في ذلك ولكن من سنة ٨٨ الى سنة ٩٠ عادت المياه الى مجاريها الاصلية بتغيير اقباض على زمام المدرسة لان ناظرها الجديد لعدم علمه بما تم فيها من التحسين على يد سلفه لم يتأت له أن ينعها من الرجوع الى القهقري وأهم تغيير حصل في نظامها منذ سنة ١٨٩٢ هو تقرير القاعد القاضية بعدم دخول التلاميذ بها ما لم يكن حائزا شهادة الدراسة الابتدائية

وذلك لان ناظرها الحالي عند تقرير امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية في سنة ١٨٩١ طلب أن لا يقبل من التلامذة بمدرسته الا الحاصلون على هذه الشهادة

وكان قصد بذلك أن يضمن لمدرسته نتيجة التلامذة ويرفع شأنها علما وأدبا ويحول دون عودتها الى أن تكون مأوى للتخائبين من التلامذة الذين طردتهم المدارس الاخرى

وقد أجابته النظارة الى طلبه وعنده ما صدق مجلس النظارة على قانون

المدرسة ومواد التعليم بها أدخل هذا الشرط في القانون المذكور (أول أكتوبر سنة ١٨٩١)

ومن جهة أخرى كانت ورش مصلحة السكة الحديد (ويوظف بها معظم التلامذة المتخرجين من المدرسة) تشكو من عدم استعداد تلامذتها وخصوصاً من كبر سنهم وفي الواقع كانت هؤلاء التلامذة يلحقون بالورش وسنهم ما بين الثامنة عشر إلى الثانية والعشرين وأكبر سنهم ما كان يمكن استخدامهم صبياناً في الورش ولقلة محصولهم ما كان يتأتى استخدامهم صناعاتاً أو رؤساء ورش ونحن الآن ننظر (باتفاق مع مصلحة السكة الحديد) في الطريق الذي يوصلنا إلى إدخال التلامذة بهذه المدرسة عارفين جانباً من الأعمال اليدوية وبذلك نتوصل إلى جعل مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بدلاً من خمس

وبتمام هذا المشروع والعمل بوجبه يمكننا أن نقدم لمصلحة السكة الحديد التلامذة عارفين بصناعاتهم أهلاً لأن يكونوا من خيار الصبيان في سن الخامسة عشر وهو السن المطلوب لمصلحة السكة الحديد

على أنه قد يتساءل بعض العارفين بفضل المدارس الخصوصية أي مدارس الصنائع ولم لا تنتج الحكومة مدارس مماثلة لمدرسة بولاق في أمهات المدن وكيف لا يعلم بهذه المدرسة عدد من الصنائع أكثر من العدد الذي يعلم به الآن

ورد على السؤال الأول أقول إن مدرسة الصنائع تحتاج إلى المصاريف أكثر من غيرها من المدارس وذلك ليس بالمتيسر لدينا ومهما كانت

مدرسة الصنائع صغيرة يتعذر ان لم أقل يستحيل انشاؤها وجعلها مستعدة للشغل وقبول مائة من التلامذة بأقل من ١٠٠٠٠ جنيه كما أنه يستحيل إدارة حركتهما لم تربط لهما ميزانية سنوية مقدارها من ٣٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠٠ جنيه

فمن أين يتأتى لنا الحصول على هذه المبالغ الجسيمة وفضلًا عن ذلك قد همت النظارة غير مرة بفتح مدارس من هذا القبيل ولكنهم لم تنجح لانه اعترضها في طريقها عقبتان لا يمكن عبورهما وهما قلة النقود وعدم المدرسين الخصوصيين (١)

على أنه يتخيل للبعض أن وجود المدرسين الخصوصيين في مدارس الصنائع من الامور النافية ويظنون أن الصانع متى عرف صناعته نوعيًا أتى له تلقينها الاولاد ويحتجون على ذلك بأن الصبيان يتعلمون الصنعة من الصانع الذين يترنون في ورشته ولكن مثل هؤلاء لا يعتد برأيهم فانهم لا يميزون بين الورشة والمدرسة وفي المثل السائر المتداول على ألسنة العوام صنعة بلا أستاذ يدركها الفساد فان المعلم الذي يعلم الصنعة لغيره من التلامذة بين ثلاثين وأربعين تلميذًا لا يشبه الصانع

(١) ففي نحو سنة ١٨٧٤ همت النظارة بإنشاء مدرستين للصنائع احدهما ببولاق والاخرى بالقريية ولكنهما قد أغلقتهم بعد سنة وفي سنة ٧٢ أنشأت كذلك مدرسة للبنين ولبنيات الخرص والعيان أغلقتها سنة ١٨٨٩

وفي سنة ٨٩ أوجدت بالنصورية مدرسة للصنائع وأغلقتها في سنة ١٨٩١

الذي يعمل في دكانه لكسب معاشه ويعلم صنغته الى صيين أو ثلاثة بالممارسة والتحرين وكما أنه يلزم لمعلم الآداب والعلوم أن يراول صناعة التعليم مدة طويلة ويعمل مع الحد في سبيل الحصول عليها وتلقينها كما ينبغي لتلاميذه كذلك يتعين على معلم الفنون والصنائع من اولة صناعة التعليم زمنا حتى يتمكن من تلقينها لمن يتعلمون عليه ولعدم مراعاة النظارة لهذه القاعدة لم تنجح في التجارب التي عملتها وأشرنا إليها آنفا هذا والفضل في نجاح مدرسة الصنائع انما يعود على جناب جيجون بك الذي نيطة به أمر تنظيمها في سنة ٦٣ ان لم أقل انه أوجدها من العدم وقد نسج خلفه الموسيوميته على منواله ويسرنا أن نعرف بانه قد برهن على ثباته وإخلاصه كسلفه وان لم يكن عمله شاقا فانه وجد المدرسة عاملة وكان له من بين المدرسين والمعلمين أعوانا قاموا بمساعدته أكثر من الذين وجدوا مع جناب جيجون بك في سنة ١٨٦٣ وبعدها بر من طويل

أما الامر الثاني الذي يتبادر بعض الناس وهو ادخال جميع أنواع الصنائع بمدرسة بولاق فيحول دونه نظام المدرسة وذلك لان عدد تلاميذها ثلثمائة تلميذ ولا يمكن أن يشكل بها فرق لتعليم الميكانيكا مطبقة على الصناعة وشغل التجارة تحتوى الواحدة منها على عشرة تلامذة أو عشرين تلميذا فان هذين الفئتين وهما أهم الفنون لمصر يقضيان بأن تشكل فرقهما من مائة تلميذ أو ثمانين حتى يكون العمل منتظما وتتمر التلامذة على جميع الاشغال ولذلك اذا أردنا تعدد

الصنائع بتعين علينا تعديد المدارس وأن لا يدخل في كل مدرسة
الاصنعة واحدة أو اثنتان من نوع واحد أو تكون احدهما متممة
للتانية بشرط أن يكون لكل مدرسة ناظر أهل لادارتها ومعلمون مهرة
في تعليم صناعتهم وأن تكون لدينا النقود الكافية للصرف على كل
مدرسة اذ لا يخفى أن الاعمال التي تصنع في مدرسة من مدارس الصنائع
لا تقوم بنفسقاتها ويخطأ القائل بعكس ذلك لانه اغاير يقلب المدرسة
الى ورشة يختص كل تلميذ فيها ضرورة بتعلم صنعة واحدة ويؤول أمر
الجميع لان يكونوا صناعا عارفين بصنعتهم علم بدون تصور ولا شك ان
ذلك مغاير للغاية التي تقصد من فتح مدرسة للصنائع وهي تخرج صناع
أذكياء عارفين بجميع فروع صناعتهم يتأهلهم مع الزمن أن يكونوا
معلمين أو رؤساء ورش في الصنعة التي انتخبوها

وبالجمله أقول ان مدرسة الصنائع عندنا على ما هي عليه الآن حنة
في بابها وتصلح أن تكون نموذجاً لغيرها وتقوم للبلايا بالخدمة الجلية
ولا شك أن تقوم لها في المستقبل بخدم أجل من ذلك خصوصاً لو تبارنا
على اتباع الخطة التي سلكناها معها وحافظنا على القوانين واللوائح
التي سنناها لها وأدخلنا بعض تعديلات في فروعها وأصلحنا العيوب
التي بها على مقتضى حاجات العصر

مدرسة الحقوق - لا ينكر أحد أن هذه المدرسة سالكة مسلك
التقدم والنجاح وأن جميع الطلبة الذين يتلقون الدروس بها اكفاء
ويدخلون احازير المعارف أرقى سنة عن سنة وفي سنة ٩٢ طلب

ناظرها جعل مدة الدراسة بها أربعة سنوات بدل خمسة وأجيب الى طلبه وفي الامتحان النهائي لسنة ١٨٩٣ أعطى لشهادة التلامذة الذين خرجوا منها اسم ليسنس بدل شهادة لتتميم الدراسة

والفضل في التقدم الذي حصلت عليه المدرسة والاعتبار الذي حظيت به من الجمهور ينسب لعدة أسباب فقال جناب ناظرها المسمى توتو ان سبب تقدمها هو أن التلامذة الذين يدخلونها حائزين شهادة الدراسة الثانوية قد استعدوا لتلقى دروسها سنة فسنة استعدادا حسنا فأحسن

ويقول الرأي العام ان اختيار الطلبة لهذه المدرسة دون غيرها انما منشأ دخولهـم في الوظائف الأعضاء وأن انتظام الترقى في تلك الوظائف يضمن للشبان المتخرجين بهذه المدرسة مستقبلنا لا يصل اليه الا من درس القوانين

ونحن نرى أن الفضل في تقدم هذه المدرسة انما يعود على جناب ناظرها الذي توصل بكرم أخلاقه وسعة مداركه في العلوم الشرعية وأحوال التربية لان يحوز عظيم ثقة المدرسين الذين هم تحت ادارته والمتعلمين والجمهور في آن واحد

ومن الواجب أن لا ننسى ناظرها القديم الطيب الذكـر فيدال باشا الذي قدس لهـا منذ تأسيسها طريقا واضحا المنهاج منطبقا على الكمال والنظام كما شهد بذلك جناب المسمى توتو الذي دعى لادارة حركتها بعد وفاة فيدال باشا بسنتين وهذا ما يدل لنا على أن الصبغة التي اكتسبتها

من يدفيدال باشا كانت ثابتة تكاد لاتزول وبالجمله فمجموع هذه
الاسباب هي التي أكثر خطاب هذه المدرسة (١)

(١) وقد نشر جناب المستر سكوت المستشار القضاى تقريراً عن المحاكم الاهلية
تخلص منه الجمله الاتية المختصة بمدرسة الحقوق الخديوية لتأييدها ما فانه عن
المدرسة المذكورة وهي بحر وفيها الراجب الثانى هو احياء مدرسة الحقوق الحالية
واعطاؤها روحاً جديدة لا تنافعها بل تنبوعاً تنبث منه رجال القضاة فى المستقبل
وقد اتحدت معنا نظارة المعارف فى تحقيق هذا العمل وأقرت الحكومة المصرية
فى الحال الحاضرة بضرورة وجود رئيس أوربى فيه كمال الاستعداد لتأدية هذه
المأمورية وقد ساعدنا الحظ اذ وجدنا ما كان طلبه فى شخص الموسى وتستو الذى
ضخى مهنته الدراسية فى فرنسا بقبول رئاسة مدرسة الحقوق

فرتب التعليم فيها ترتيباً جديداً فأصبح اليوم امتحان الدخول والامتحانات السنوية
والامتحان النهائى للاستحصال على شهادتى القوانين (دبلوما) أصعب بكثير من قبل
وصار يغرس فى أذهان طلابها المبادئ ولا يقتصر فقط على نصوص الشرائع وأضحى
التعليم فيها مقصوداً به تثقيف اذهانهم وتوسيع قرائحهم بعد ان كان أولاً قاصراً على
تفمية ذاكهم وكما تدرس فيها الشريعة الاسلامية كذلك تدرس فيها القوانين
الفرنساوية والقانون الرومانى واتناخيل لتفضيل طلاب هذه المدرسة بحكم الطبيعة
على غيرهم على ان من حصلوا على شهادات من أوروبا لا تبعدهم بالمرّة وقد أصبحت
اليوم تلك المدرسة مرغوة باقيا حتى صار عدد طلابها اليوم ضمهقة فى سنة ١٨٩٠
كذلك نظم الموسى وتستو دروساً هلبية ومع ذلك ففى لم أقصد به هذا ان أقول ان طريقة
التعليم والتربية وصلت الآن لحدها الكمال وانما قد حصل نجاح عظيم بالنسبة
للماضى

وأرى من الضرورى أن يدخل فيها اصلاح مهم وهو وجوب أن تكون مرتبات
أساتذتها كافية حتى تكون وظيفة المعلم مرغوة باقيا لئلا يتخلى عن مهنته
فى المستقبل كعمل عرضى يتخذ وسيلة يتدرج بها الى المحاماة أو سبيل اللوجيو
لوظائف القضاة

مدرستا المهندسخانة والطب - في سنة ١٨٨٥ كانت العلوم الى تلقى في هاتين المدرستين نظرية محضة وربما كانت تقليدية أكثر منها علمية وبعد ذلك عني البعض بأن يبعث في التعليم روحاً جديدة فقامت المصالح التي تستخدم التلامذة المتخرجين بهما وهي نظارتنا الاشغال والداخلية ومصلحة السكة الحديد وهمت بتحسينهما كما عيّنت نظارة الحاقانية بتحسين حال مدرسة الحقوق فعدلت مواد الدراسة بهما وقام العمل مقام النظريات المحضة التي قد أبقى منها النظريات الضرورية

ولاشك الآن بعد ادخال هذه التعديلات في أن تأخذ هاتان المدرستان في التقدم ولكن من الاسف ان هذه التعديلات الخيرية النافعة لم يكن الاصل فيها نظار هذه المدارس كما حصل بمدرسة الحقوق وذلك لان مهندسي نظارة الاشغال والسكة الحديد وأطباء نظارة الداخلية هم الذين قاموا بها ولذلك فوبلت تلك التعديلات بسخط بعض الموظفين في هاتين المدرستين ان لم نقل بالمعارض منهم وترتب على ذلك وقوع معاكسات لم يكن من شأنها المساعدة على التقدم وهذه المعاكسات أياً كانت أسبابها الحقيقية وان لم توقف سير التقدم بالمرّة الا أنهم اعطلته نوعاً ولا يزب عن الاذهان أنه مع وجود هذه التعديلات التي أدخلت على نظام هاتين المدرستين لا تقبل الطلبة الاندراج في سلكها حتى يتحقق لهم حسن النتيجة بالتجارب

وينسب الجمهور عدم اقبال الطلبة على هذه المدارس الى أسباب

منافية على خط مستقيم للأسباب الحاملة على اقبال غيرهم على مدرسة الحقوق وهي أن صناعة المهندس والطبيب أصبحت لمستقبل لذويها فان جميع الوظائف قد شغلت بالموظفين وأضحى الترقى صعبا

ومن هنا يظهر أنه لم يأن لتلاميذ المدارس العالية أن يعدلوا عن الفكر بأن تعلمهم هذه المدارس لابد من أن يوصلهم الى الخدمة في الحكومة على أن الأتيأس من قرب حلول هذا الوقت بل نأمل حب الشرف بلادنا ومراعاة لمصلحتها أن نرى يوما ما من الوطنيين محامين ومهندسين وأطباء يتعاطون صناعاتهم خارج إدارات الحكومة ويبارون فيها الأجانب من محامين ومهندسين وأطباء عن يعرفون أن صناعاتهم خارج تلك المصالح تكسبهم من المال في الزمن القريب أكثر مما ينتظرون ملاؤهم المصريون من المرتبات التي تعطى اليهم مقابله عملهم في الحكومة

ومن الأسباب الداعية لعدم اقبال الطلبة على مدرستي الطب والمهندسخانه أنه قد تقرر منذ سنة ١٨٨٧ أن لا يقبل تلميذ في المدارس العالية ما لم يكن حائزا شهادة الدراسة الثانوية

ومن الجدول الذي وضعناه مبينا لعدد التلامذة الذين نالوا هذه الشهادة في الامتحانات التي حصلت يتضح أنه لرغبة معظم التلامذة في نال القواني بمدرسة الحقوق لم يبق الا التزالي سير ممن يرغب في مدرسة الطب والمهندسخانة

واني أضع الجدول الآتي لبيان عدد التلامذة الذين رغبوا في كل مدرسة من المدارس العالية بعد حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية من سنة ٨٧ الى سنة ١٨٩٢ ومنه يتضح ان مدرسة الحقوق تأخذ معظم هؤلاء التلامذة

عدد التلامذة	أسماء المدارس
١١٠	مدرسة الحقوق
٤٨	» الطب
٣١	» المهنة ودرجته
٦٦	مدارس المعلمين
٥	مدرسة الزراعة
١٣	التحقوا بمصالح الحكومة وغيرها
٢	دخلوا المدارس الحربية
٢٢	اشتغلوا بالتجارة وما شاكلها
٣	ماتوا
٣٠٠	

راجع الملحق حرف (ب) تجد فيه تفصيل الجدول
فيكون عدد الطلبة الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية من
سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٨٩٢ ثلثمائة تلميذ

وانى أرى أن نظام مدارسنا العالية جيد في الجملة ولما كانت درجة التقدم الصريح البيان الوطيد الأركان مرتبطة في كل مدرسة بناظرها ومعلمها وخبرتهم في الأمور الجديدة التي نحن في حاجة إليها وإدراكهم للرغائب المتجهة نحو الارتقاء في عالم المنقولات ولذلك يتعين علينا مراعاة مصلحة المدارس العالية التي هي عين مصلحة البلاد أن نسمى في أن نجعل على رأس كل مدرسة منها أناساً ممن خبرنا أعلاميتهم وتحتنا كفاءتهم في العلم بأصول التربية والتسذيب وفي اقتدارهم اقتداراً فعلياً على إرشاد التلامذة وإدارة حركة التعليم الذي يقوم به المدرسون وبالجملة ينبغي لنا أن نتخير نظام مدارسنا العالية من المتخرجين بالمدارس الجامعة

ومتى وقع الاقرار على هذا التعديل المتحتم وتم إخراجهم من عالم القول إلى عالم الفعل وأصبحت مدارسنا العالية مؤسسة على أسلوب منتظم وقائمة على قواعد متينة يقضى بهم العقل حينئذ تنبج الرغبات إلى ضمها كلها إلى بعضها وجعلها مدرسة كلية جامعة

وبما أن العناصر اللازمة لإنشاء هذه المدرسة الكلية تكاد تكون متوفرة لدينا بتمامها فعندما يتمكن من الحصول على الأساتذة القديرين على التدريس في هذه المدرسة الكلية يكون من السهل وصولهم إلى درجة الاستعداد والكمال فتكتسب البلاد فوائد عظيمة من حيث تقدم العلوم والآداب والفلسفة النظرية والعملية وما يتحدث من السنن والتقاليد وبما يظهر من روح الموالاة في العمل وبالمرحاة

والمسابقة اللتان يتولدان بالطبع بين مدرستنا الكلية وبين نظائرها
الآخري

ولا يهملنا الآن قلة عدد التلامذة الذين دخلوا في السنين الأخيرة
بمدرستي الطب والمهندسخانة فإثنا عشر هذه الحال وقتية لانه مع فرض
بقاء عدد المدارس الثانوية وعددها ثلاثة على حاله يتأتى لها بعد قليل
أن تحضر سنويا لامتحان شهادة الدراسة الثانوية مائتي تلميذ على الأقل
ولو قدرنا أن عدد المقبولين في الامتحان هو النصف منهم فقط لكان
عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية في كل عام مائة على الأقل

ولا يظن أحد أن جميع هذا العدد من التلامذة يرغب في دراسة
القوانين فلوقدرنا أن أربعين منهم يرغبوا في مدرسة الحقوق وهو أكبر
عدد يمكن فرضه لكان الباقي ستين تلميذا يوزع على مدرستي الطب
والمهندسخانة والمدرستين المخصوصتين للعلمين ومدرسة الزراعة ولو
فرضنا أن عدد الداخلين بكل مدرسة من المدارس المذكورة عشرة فقط
لكان فيه الكفاية

وقبل أن أختم بحالتي هذه على التعليم عصر أتسكلم بطريق الإيجاز على
نظام من أهم نظاماتنا المدرسية التي استعرتها من أوروبا وأعني بذلك
التفتيش على المدارس فأقول

التفتيش على المدارس قد وجد بالاسم منذ سنة ٣٦ و لكن لم نجسنا
عن مسماه لرائنا أنه لم يظهر في عالم الوجود الا في سنة ٧٠ أو سنة ١٨٧٩
عند ما هم طيب الذكردور بك باعادة نظامه

ولاشك أنه ما كان يتأتى الى دور بك بمفرده أن يقوم بما قام به من الخدم
الجليلة للتعليم لولا مساعدة جماعة المفتشين الذين كانوا معه وقتها وكان
انتخابهم في غاية الحكمة وفي الواقع انه لم يكن العمل الذي قام به هذا
الفاضل مقرونا بالنجاح الا بمعونة عمال أذكياء أصدقائه يوقفونه على سير
المدارس سواء بالقاهرة أو الارياض ويبلغون الى تلك المدارس تعليماته
الصحيحة ومبادئه القويمة ويفتشون على المدرسين ويلاحظون
تعليمهم ليرشدوهم ويقوموا أودهم عند الحاجة

ولو لم يكن التفتيش حسن النظام لما تأتى له كذلك جمع المعلومات
الدقيقة التي ساعدته على أن يضع في سنة ٧٥ احصائية تفصيلية عن
المدارس المصرية أميرية كانت أو أجنبية
وهذا العمل المهم في حد ذاته اتخذ دور بك أساسا لوضع قانون المدارس
ومواد التدريس التي قد سعى جهده بالتوفيق بينها وبين حاجات البلاد
وأهاليها نحو التعليم

ومعلوم أنه لم يكن اذ ذاك بالمدارس من المدرسين من تربي التربية
الخصوصية بغرض التعليم وأول من افتركا ايجاد مدارس للعاين وأقام
النجحة على ضرورة وجودها هو دور بك والذي بعثه على هذا الفكر
نوا الى التفتيش على المدارس ومن ثم تعلم درجة الاهمية التي كان عليها
التفتيش اذ ذاك

ومن هذا الوقت أخذ التعليم يترقى بالمدارس الا أن التفتيش لم يتسع
نطاقه لآن ولم يتطوره بعين الاهمية التي كان يستحقها والدليل على

ذلك أن الانزال حتى اليوم نرى ضعفا في مدرسيننا فمنهم من توصف حاله
تعليمه بالجوادة ومنهم من توصف حاله تعليمه بالرداءة وأغلبهم بين هؤلاء
وهؤلاء

وجوب دور بك مات التفتيش معه تقريرا وعاد الحال الى ما كان عليه
قبل تنظيمه له فان المفتشين الذين همذوا على يديه بشق الانفس خرجوا
من وظائفهم وتشتتوا أيدي سببا في مصالح الحكومة بحيث أصبح
التفتيش اسما ليس الا

وذلك لان بعض من قبضوا على زمام المعارف كانوا يجهلون مزايا
التفتيش وبعضهم كانوا لا يقولون به لانه لو وفي حقه يضايقهم ويخالف
أغراضهم النفسانية

ولما وظيفت بنظارة المعارف العمومية سنة ٨٤ كان أمر التفتيش
قد آل الى العدم تقريرا

ومن سنة ١٨٨٥ الى سنة ٨٨ اشغلت بإيجاد ثمانية وساعدني على
ذلك عبد الرحمن باشا رشدي وبينما نحن نتظر أن نقطف ثماره اعترلنا
الاعمال بنظارة المعارف سنة ١٨٨٨

ولما كان المرحوم علي باشا مبارك الذي أعقب عبد الرحمن باشا رشدي
في نظارة المعارف يرى من التفتيش حجر عثرة في سبيل وظائف الناظر
تركه ينحل ثمانية

فاضطر خيار الشبان الذين كانوا مكوثين لحسم التفتيش الى السعي
وزراء التوظيف في غير المعارف حيث انهم لم يبق لهم أمل في ارتقاء

مباركهم واتساع دائرة أعمالهم بنظارة المعارف وكانت هذه ثاني مرة انهم قدم فيها بناء التفقيش بعد أن كاد يتم

ولما استلم زكي باشا زمام المعارف سنة ١٨٩١ شعر بالضرر الذي عاد على المدارس من خلوهما من التفقيش عند ذلك سعيًا لمعافي ملافاة هذا الضرر ولكن الوسائل المالية لم تساعدنا حتى الآن على تشكيل المفتشين تمامًا (١)

وهالـك عدد موظفي التفقيش في هذه المدة
عدد مفتشين في سنة

١٨٨٤ » ٩

١٨٨٥ » ١١

١٨٨٦ » ١٤

١٨٨٧ » ١٣

١٨٨٨ » ١٥

١٨٨٩ » ١٣

١٨٩٠ » ٦

١٨٩١ » ٩

١٨٩٢ » ٩

١٨٩٣ » ١١

(١) راجع التقرير الاول والثاني والثالث لسنة ٨٨٥ و سنة ٨٦ و سنة ٨٧

وحيث كان المفتيش الآن عبارة عن قوادلجنود مغهافهم ما بلغت
درجة المفتشين من الغيرة على أداء وظائفهم والدراية بما عليها لا تكون
الخدم التي يقومون بها بالخدم الجلية سيما وأن أوقاتهم تنقضى في
تجهيز الاعمال الكثيرة التي تنشط بهم في الديوان أو بالمدارس الخصوصية
فلا يتفرغ الواحد منهم للتفتيش على المدارس المنشأة بمصر من اسوان
الى الاسكندرية الامرة في السنة

وكثيرا ما اضطرنا الحال الى استخدام نظار المدارس وبعض مدرسيها
لاداء وظيفة التفتيش ولا يخفى أن تكليف هؤلاء بهذا العمل ولو موقنا
وعناهم عن مدارسهم يضران بالتعليم ضررا بليغا
وليتنامع ذلك نصل الى غايتنا وهي جعل التفتيش على المدارس أقل ندورة
هذا ولعدم المفتشين كذلك نضطر لاستخدام المدرسين في الامتحانات
فإنشك كل منهم لجان الامتحان بحيث يرى بعض المدرسين ينتخب امتحنا
لتلاميذه وهو أمر يشق علينا ولا يتأتى لنا ملاقاته الا اذا انتظمت
هيئة التفتيش

ولهذا كنت كلما سبحت الى الفرص أطالب الحكومة بالنقود التي
تساعدنا على تشكيل هيئة تامة من المفتشين ولكن وأسفاه كان
جوابها على الدوام سلبيا بحجة عدم النقود

ولست أنكر على فرض حل المسئلة المالية انه يبقى علينا مسئلة اعداد
الرجال الاكفاء ولكن هذه ليست من المشكلات في جانب ما لا فاه

دوربك

ولاحاجة لى أن أئين من الآن الطرق التى ينبغى اتباعها فى تشكيل هيئة من المفتشين بل أقصر على أن أقول ولا خال أن أحدا يعارضنى فى ذلك أنه ان وجدت هيئة من نخبة المفتشين المهذبن العارفين بحقيقة وظيفتهم لاصبحت تلك الهيئة روحا فى جسم نظارة المعارف من شأنها العمل على تقدم المدارس من جميع الوجوه وإيجاد السنن المساعدة على استتباب الامر فى جميع فروع النظارة وخذوا السلف على منوال الخلف وهو أمر لم يتحقق للنظارة منذ تأسيسها فى سنة ١٨٦٣ وكانت مضاره عظيمة بالحكومة والاهالى فى آن واحد

وقد طلبت فى الميزانية التى أوردناها أنفاقا أن يقرر مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لما يحتاجه التفتيش من النفقات وهذا المبلغ ليس بالكثير فى جانب هيئة تشكل من عدة من المفتشين ومن أقلام يناط بهم اجمع تقاريرهم على المدارس واحصائياتهم ومصاريف تنقلاتهم وتجولهم فى أنحاء القطر وليس يخفى على أحد من العارفين بأحوال مدارسنا ما للفتيش عليها من حسن التأثير وان كان مرور المنتشين الآن على تلك المدارس أقل من القليل كما أن أهمية المعارف التى تستخرجها النظارة من بين سطور تقاريرهم غنية عن البيان هذا

وان كان التفتيش الآن غير كامل النظام وغير واف بالغرض المقصود الا أن انندم التى يقوم بها المفتشون الآن خير كافل لنا على جليل من اياه وعظيم فوائدهم لوانتظم واتسع نطاقه وعظم وقعته وتأثيره على المدارس سواء بالقاهرة أو الارياف

على أن التفتيش لو وضع على أساس متين لما اقتصرت مزاياه العظيمة على المدارس التابعة لنظارة المعارف بل تسرى على المدارس الكثيرة الأجنبية التي هم يومافيو ما بالعمل بمقتضى البروجرامات التي سنناها ونطالب الآن بدخولها تحت مراقبة النظارة ورعايتها فتستفيد من طرق التعليم والتهديب المتبعة في مدارسنا ولا أخال أحداً يجهل المزايا الجمة التي تعود على تقدم التعليم في البلاد من بث خطة رسمية واحدة في جميع المكاتب والكاتب حتى تصبح الطريق طريقاً أهلية محضة

ومن البديهي أنه لا يتأتى لنا الوصول الى هذه الغاية الا بإيجاد هيئة تامة للتفتيش في قدرتها القيام بالعمل الذي يوكل اليها فان هيئة التفتيش بالوضع الذي هي عليه الآن ليس في وسعها أن تدير حركة المدارس الاميرية التابعة لنظارة المعارف حتى ادارتها فكيف يتأتى لها أن تتكلف القيام بحاجة المدارس الأجنبية

ولذا نرى أن أكبر خدمة تقوم بها الحكومة لنظارة المعارف هي تحسين حال التفتيش وتوسيع نطاقه اذ هو الآن في حال الطغولية ولا اعتقادنا ذلك نقول مع الاخلاص بضرورة تشكيل هيئة من المفتشين ممن وقفوا أنفسهم لهذا العمل الخصوصي بشرط أن يكون عددهم كفيلاً حتى يكون تأثيرهم على المدارس قوياً ثابتاً ونظام التفتيش بهذه الصفة يعتبر نافعا في جميع البلاد وأما عندنا في مصر فيجتمعت اعتباراه من الضروريات خصوصاً وأن مدارسنا حديثة العهد وينقصها أمران طول التجارب ونتيجته وهي روح الاجتماع على مبادئ واحدة والاستئناس

فيها وهما أمران لم يوجد حتى الآن بمدارسنا ولا يتأني لغير هيئة من
المفتشين جيدة النظام أن توجد هما وتحافظ عليهما كما سبق لنا
الإشارة لذلك

على أني لا أنكر الخدم الجليلة التي قام ويقوم بها النظارة المعارف
بعض المفتشين الموجودين الآن وإن لم يكونوا قد اشتغلوا بالتفتيش
الأقليل لأن البعض منهم مناط به أعمال مهمة بالنظارة فلا يذرع للمرور
والتفتيش على المدارس الأفي النادر والبعض الآخر لقلّة عددهم
يقصرون أعمالهم على مدارس القاهرة وهم لا ين بحكم الضرورة
مدارس الأقاليم

وقبل أن أختم بحالتي هذه على التعليم العام بمصر أقدم بين يدي بنى
وطنى العزيز ملحوظة لبعض الفلاسفة

ليست معرفة الأمور بالعقل والعلم معرفة حقيقية بل ظاهرية وإنما
الحقائق تنكشف بالتجارب والمزاولة

انتهى



ملقات

ملحق حرف (أ)

لم يتمكن من العثور على ميزانية لنظارة المعارف قبل سنة ١٨٦٨ وقد جاء في التقرير الرسمي الذي رفعه مختار بك وهو أول مدير لديوان المدارس الى جناب السير جون بورنج في سنة ١٨٣٩ أي بعد تشكيل ديوان المدارس بثلاث سنين انه لم تكن اذ ذاك موازين لمصالح الحكومة على الاطلاق ومع ذلك قد كتب اثنان من علماء الفرنسيين وهما المسيو مانجيان والدكتور كاوت بك لهما تاريخية على مصر سنة ١٨٢١ وسنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٤٠ أبا نافيها بقدر الامكان موازين الايراد والمصرف لمصالح الحكومة في السنين المذكورة ولكنهما لم يتعرضا لمصرفات نظارة المعارف لذلك رأيت من الفائدة أن أجمع من شتات الاوراق التي بقيت عن المصادر الثلاثة المذكورة التي يوثق بها ميزانية مصر وفات هذه النظارة فأقول

قد اتفق كل من المسيو مانجيان والدكتور كاوت بك على أن مصر وفات المدارس الحربية كانت تبلغ اذ ذاك ١٠٠٠٠ جنيه وزاد الاول منهما أن ما ينفق على تلامذة الرسالة المصرية بباريس كان يبلغ ٧٥٠٠ جنيه (راجع كتاب اللجنة العمومية التاريخية على مصر للدكتور كاوت بك طبع بروكسيل سنة ١٨٤٠ والصحيفة ١٥٤ من الجزء الثالث من كتاب تاريخ مصر للسيد فيليكس مانجيان طبع بباريس سنة ١٨٣٩) هذا

وقد قال حضرة مختار بك في تقريره الذي رفعه الى المسيو مانجيان ان مجموع مدارس الحكومة في سنة ١٨٣٩ كان ثلاثا وستين مدرسة منها

عدد

٥٠ مدرسة ابتدائية منتشرة في انحاء القطر

٢ مدرسة تجهيزية

١١ مدرسة عالية

٦٣

وبقارنة هذا المجموع بمجموع مدارسنا الحالية وقدره ٥٥ نرى أن عدد مدارس الحكومة سنة ١٨٣٩ يزيد عن عددها الآن بثمان مدارس ولكن هذه الزيادة ليست الا ظاهرية لانه يؤخذ من الاحصائية التي عملها مختار بك عن مدارس سنة ١٨٣٩ ان هذه المدارس هي

الجملة	تلاميذه	مدارس ابتدائية
عدد	عدد	عدد
	٦٠٠	٣ بمصر
	٢٠٠	١ بأسكندرية
	٢٠٠	١ بأسبوط
٥٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥ في مدن القطر عدد تلامذة كل مدرسة ١٠٠
		مدارس تجهيزية
		عدد
	١٥٠٠	١ بأبي زعبل بالقرب من القاهرة
	٨٠٠	١ بأسكندرية
٢٣٠٠		
٧٨٠٠		نقل بعده

(في التعليم العام) ١٣٣

	الجملة	
	عدد	عدد
ما قبله	...	٧٨٠٠
مدارس خصوصية وعالية		
عدد		
طب ١	٣٠٠	
بيطرية ١	١٢٠	
سوارى ١	٣٠٠	
طوبجيه ١	٣٠٠	
بياده ١	١٠٠	
مهندسخانة ١	٢٢٥	
السن ١	١٥٠	
موسيقى ١	١٥٠	
زراعة ١	٥٠	
ولاده ١	٢٠	
محاسبه ١	٣٠٠	
		٢٧١٥
اليكون		١٠٥١٥

قلت ان مجموع المدارس القديمة يزيد على مجموع المدارس الحالية ثمان مدارس في الظاهر فقط وذلك لان بعض هذه المدارس كان تابع للنظارة الاماري وهو الآن تابع للبحرية ولذلك يقتضى تنزيل هذا البعض من المجموع وهو

مدرسة السوارى وعددتلامذتها	٣٠٠	} أولا -
» الطوبجييه » »	٣٠٠	
» البيادة » »	٨٠٠	
» الموسيقى الحريه » »	١٥٠	
	١٥٠٠	

ثانيا - مدرستا اللسن والمحاسبه اللتان انفجارتا بالمدرسة الحقوق
وامتزجتا بها
ثالثا - مدرسة البيطريه التى الحقت منذ هذه السنة بالمدرسة
الطبيه (١)

فيكون عدد المدارس الاميرية فى سنة ١٨٣٩ زائد عن عدد المدارس
الموجودة اليوم بمقدار مدرستين فقط وهى زيادة واهية لاتذكر أما
لوأدخلنا فى الحساب المدارس الحرة الكثيرة العدد التى يسير التعليم فيها
على حسب بروجرامات النظارة (وقد اشترك خمس وعشرون منها
فى امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية) (٢) لوحدنا أن عدد المدارس
المنتظمة قد زاد النصف ومن هذا البيان يتضح انه يمكننا أن نعتبر
عصرنا الحالى عصر تقدم فى جانب زمن مؤسس العائلة الفخيمة
الخدوية الذى يعد زمن نهضة فى العلوم والمعارف وحيث ثبت ذلك
فلنقارن الآن عدد تلامذة المدارس فى العصرين المذكورين

(١) راجع قرار النظارة الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ٩٣

(٢) راجع ذيل الجرنال الرسمى نمرة ١٠١ الصادر بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ٩٣

قال مختار بك في تقريره ان مجموع التلامذة لسنة ١٨٣٩ كان ١٠٥١٥ ولاجل أن تكون المقارنة صحيحة ينبغي أن يستزل منه عدد

تلامذة المدارس الحربية في السنة المذكورة وهو ١٥٠٠ فيكون الباقي هو عدد تلامذة المدارس الملكية في السنة

المذكورة وهو ٨٩٦٥ ومن هذا الباقي ينبغي استزال عدد تلامذة المدارس التحضيرية

للمدارس الحربية ولا يكاد عددهم يتقص عن ١٥٠٠

فيكون الباقي هو تلامذة المدارس الملكية لسنة ١٨٣٩ وهو ٧٤٦٥ ومن ثم تكون زيادة عدد تلامذة المدارس في سنة ٩٣ على عددهم في سنة ٣٩ هي ٣٣٥ وذلك بصرف النظر عن تلامذة المدارس الحرة المذكورة آنفا

وحيث تقرر هذا فلننظر في مبلغ النفقات التي كانت تصرفها الحكومة على مدارسها في سنة ١٨٣٩

قد جاء في تقرير مختار بك أن التلامذة كانت تتعلم بالمدارس الابتدائية القراءة والكتابة العربية والاربعة قواعد الاصلمية من الحساب وبذلك تكون هذه المدارس بمثابة مدارسنا الابتدائية التي من الدرجة الثانية

أما المدارس التي يسميها تجهيزية فكانت تتعلم التلامذة بها اللغة العربية والفارسية والتركية والحساب بأكمله ومبادئ الهندسة والجبر والجغرافيا والتاريخ والرسم

ولاشك أن هذه المواد أقل من المواد الواردة في برامج المدارس الابتدائية الحالية التي من الدرجة الاولى ومن هنا يمكن تقدير نفقات نظارة المعارف في سنة ١٨٣٩ بأن يقال ان ما كانت تصرفه على مدارس الابتدائية هو ما يصرف الآن على المدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية وان ما كانت تصرفه على المدارس التجهيزية يوازي ما تصرفه الآن على المدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى

ولكن حيث ان تلامذة جميع المدارس في سنة ٣٩ كانوا خلية تقوم لهم الحكومة بما كلهم وملبسهم ومبيتهم بل وتعطى لهم من ثياب شهرية كلما بذل ذلك صريحا في تقرير مختار بك فلو فرض أن ما كان يصرف على التلميذ الواحد اذ ذاك يوازي ما يصرف على التلميذ الداخلي في المدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى وهو ١٥ جنيه سنويا لسكان ذلك هو الحقيقة ونفس الواقع

أما ما ينفق على التلميذ الواحد بالمدارس الخصوصية والعالية فيستدل عليه بما قاله الموسيومانجيان والدكتور كوت بك من أن نفقات المدارس الحربية كانت تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وحيث ان مجموع تلامذة هذه المدارس هو ١٥٥٠ فيكون ما ينفق على التلميذ الواحد أقل من سبعة جنيهات وهو عدد لا يمكننى الاقرار عليه وان احتج بعضهم بان النفود اذ ذاك كان لها قيمة عالية أو بان زمن المغفور له محمد علي باشا لا كبر كان مشهورا بالبساطة والاقتصاد بل يغلب على ظني أن الموسيومانجيان

قد أخطأ في تقرير هذا العدد وكذلك الدكتور كاوت بك قد نقل ذلك
الخطأ عنه

وبساعدني على تقرير هذا الخطأ بعض الملاحظات وصلت اليها يستدل
منها على مقدار ما كان ينفق على التلميذ الواحد في السنة بالمدارس
العالية

وذلك ان الموسيوي ما نجان نفسه قد قال ان ما تصرفه الحكومة على
تلامذة الرسالة المصرية بباريس يبلغ في السنة ٧٥٠٠ جنيه فلتتخذ
هذا المبلغ واسطة للمقارنة ونقول

ان عدد تلامذة الرسالة كان اذ ذاك مائة تلميذ كما صرح به جناب
الموسيوي وحوار رئيس الرسالة

وبناء عليه يكون ما تصرفه الحكومة اذ ذاك على التلميذ الواحد
٧٥ جنيه سنويا أما الآن فعدد تلامذة الرسالة بأوروبا لا يزيد عن
ثمانية عشر تلميذا يصرف عليهم سنويا ٤٠٠٠ جنيه فيكون ما ينفق
على التلميذ الواحد هو ٢٠٠ جنيه

واني أنبه الى أن بالرسالة في سنة ١٩٠٣ زيادة على العدد السابق بيانه
تسعة وخمسين طالبا لا تكلف لهم الحكومة بشئ اذ أن نفقاتهم على
أهلهم ومن ثم يكون عدد الطلبة الذين هم تحت رعاية الحكومة بأوروبا
أربعة وسبعين طالبا ومع زيادة تلامذة الرسالة في سنة ١٩٠٣ عن
سنة ١٩٠٣ الا أنه يحق لنا أن نهني أنفسنا على ما نلناه من التقدم
في السنين الخاسرة خصوصا لو اعتبرنا الامور الآتية

أولاً - ان الطلبة الذين يتفقون على تعلمهم بالرسالة من عند أنفسهم بدون أن يكلفوا الحكومة شيئاً ما قد بلغت نسبتهم ٧٥ في المائة بخلاف سنة ٣٩ فكان جميع الطلبة يتعلمون على نفقة الحكومة

ثانياً - ان الطلبة الموجودين الآن بأوروبا حسنت معاملتهم حساً ومعنى عن أقرانهم الذين كانوا بأوروبا سنة ٣٩ فضلاً عن كونهم يعبث به اليوم الى أوروبا ليكون مستعداً تمام الاستعداد لتلقى العلوم العالية هناك ولذلك نراهم يستفيدون أكثر من الآخرين من جميع الوجوه سواء من أقامتهم بتلك المدارس الكلية أو من تلقى العلوم بها

ولترجع الآن الى النظر في تقرير ميزانية المعارف العمومية لسنة ٣٩ قد قلنا فيما سبق ان الطالب الواحد في الرسالة المصرية بفرنسا كان يصرف عليه في السنة ٧٥ جنيه ولا يخفى ان هؤلاء الطلبة كانوا داخلية هناك أعنى تقوم لهم الحكومة بما كلهم وملبسهم ومبيتهم بل وتصرف لهم مرتبات كتلامذة مدارسها العالية بالقاهرة

وقلنا أيضاً انه يصرف اليوم سنة ٩٣ على التلميذ الواحد بأوروبا ٢٠٠ جنيه وعلى التلميذ بالمدارس العالية بمصر ثمانون جنيه أعنى ثلث ما يصرف عليه بأوروبا فان قدرنا أن ثلث ما كان يصرف في سنة ٣٩ على تلميذ الرسالة كان يصرف على تلميذ المدارس العالية بمصر نكون قد أصبنا الحقيقة

وبذلك يكون متوسط ما يصرف على تلامذة المدارس الابتدائية والتجهيزية البالغ عددهم ٨٣٠٠ تلميذ هو ١٠٢٠٠٠ جنيه بعد

تنزيل عدد التلامذة المخصصين للمدارس الحربية الذين يتكلف الواحد منهم ١٥ جنيه

ولو استرنا من مجموع تلامذة المدارس العالية والخصوصية ١٥٥٠ تلميذا الذي هو مجموع تلامذة المدارس الحربية وفرضنا أن ما يصرف على تلميذ هذه المدارس هو ثلث ما يصرف على تلميذ الرسالة وهو ٢٥ جنيهاً فكان مبلغ ما يصرف على تلامذة المدارس الخصوصية والعالية بمصر هو ٢٩١٧٥ جنيه

وبذلك يكون المجموع هو ١٣١١٧٥ جنيه

وبإضافة مبلغ ٧٥٠٠ وهو ما يصرف على الرسالة بأوروبا يكون مبلغ ١٣٨٦٧٥ هو المجموع الذي يمكن اعتباره ميزانية لنظارة المعارف في سنة ١٨٤٠ وهو أقرب إلى الحقيقة من غيره وقد قلنا في السابق أن جميع ما تنفقه نظارة المعارف الآن على تلامذة مدارسها البالغ عددهم ٧٨٠٠ تلميذ هو ١١٥١٥٨ جنيه فلو قسمنا مبلغ كل ميزانية على عدد تلامذتها بأن قسمنا العدد ١٣١١٧٥ على ٧٨٦٥ بما في ذلك عدد تلامذة الرسالة لكان خارج القسمة وهو ١٦ قيمة ما يصرف على التلميذ الواحد في السنة تقريباً

وكذلك لو قسمنا مبلغ الميزانية لسنة ٩٣ وهو ١١٥١٥٨ على عدد تلامذة المدارس ٧٨١٨ بما فيه تلامذة الرسالة لكان خارج القسمة وهو ١٥ ما يصرف على التلميذ الواحد في السنة تقريباً

ونعرض من هذا الحساب أنما هو لآن أبين أن الميزانية التي فرضتها لنظارة المعارف سنة ١٨٤٠ هي فوق الحقيقة لادونها

ومن ثم يمكننا أن نقول على وجه التحقيق ان الحكومة كانت تصرف على مدارسها في الفترة التي انقضت بين سنتي ١٨٣٦ و ١٨٥٠ من ١٢٠٠٠٠ جنيه الى ١٣٠٠٠٠ جنيه في السنة أعني مبلغاوازي ما تنصرفه اليوم على تلامذة يكاد عددهم يكون واحدا

ويجدر بي قبل أن أتم هذه المجالة أن أنبه الى أن مدارسنا اليوم أرقى بكثير من مدارس سنة ١٨٣٩ من حيث معداتها المدرسية والاعتناء بأمر الصحة والتربية والتعليم وهذا الفرق واضح جدا لا يجعل للمقارنة سبيلا بين مدارسنا في العصر السالف ومدارسنا الحالية ولتحقق من ذلك يمكن الاطلاع على بروغرامات الدراسة للدارس الابتدائية والجهيزية لسنة ١٨٤٠ التي سبق لنا نشرها آنفا وبقرارها بنزوغراماتنا الحالية

وكما أن البون بعيد بين مدارس العصرين من حيث المعدات المدرسية والاعتناء بالصحة والتربية كذلك يشاهد هذا الفرق بينهما من حيث الاداره والنظام الحسى والمعنوى وهذه حقيقة لا تنكر ولذلك لأخشى أن أجاهر بها أو أن يعارضني فيها أحد

ملحق حرف (ب)

كشفت عن توزيع التلامذة البالغ عددهم ثلاثمائة تلميذ الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية من عهد تقريرها أى من سنة ٨٧ الى ٣١ ما يوسنة ٩٢

عدد أولا - دخلوا المدارس العالية الاميرية

	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥
	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
بمدرسة الحقوق	٦٤	١٤	٥	١٢	٢١	١٢
» الطب	٤٢	.	٣	٦	٢٦	٧
» المهندسخانة	٢٣	.	.	٦	١٠	٧
بالمدرسة التوفيقية	١٢	.	.	.	٧	٥
» الخديوية	١٠	.	.	٣	٥	٢
بمدرسة الزراعة	٤	.	.	.	٤	.

100

ثانيا - دخلوا المدارس العالية الخصوصية

عدد

بمدرسة الحقوق الفرنسية ٣

» الاقباط ١

٤

نقل بمجموعه

109

(القول الثام) ١٣٣

ما قبله	عدد
ثالثا - توجهوا الى أوروبا	١٥٩
بقرنسا	عدد
٣ يتلقون طرق التعليم	٣٣
٢٢ » العلوم الحقوقية	٦
٦ » » الطبية	١
١ يتلقى » الهندسية بالسكك الحديدية	١
١ » الفنون الزراعية	٣٣
بالمجربة اتقون طرق التعليم	٦
بويسره (جنيفا) يتلقى العلوم الحقوقية	١
رابعاً - توظفوا بمصالح الحكومة	٤٠
أولاً بتطارة المعارف العمومية	عدد
٢٧ مدرسون اللغة الفرنسية منهم خمسة نظار	٢٧
مدارس وواحد خوجة ترجمة وآخر مساعد	٦
بمعمل المدرسة التوفيقية	١
مدرسون اللغة الانكليزية	١
ضابط بالمدرسة التوفيقية	١
كاتب باللجنة المستدعية	١
مفسر بالكتبخانه	٣٦
نقل بعسده	٣٦ ١٩٩

١٣٣

(في التعليم العام)

عدد	عدد
٣٦	١٩٩
١١	
٩	
عدد	
٢	
١	
٣	
٦	
٥	
٢	
عدد	
١	
١	
٢	
٢	
٣	
١	
١	
١	
١	
٧٩	
نقل به	٢٧٨

١٣٤ (القول الثام)

مدد	ما قبله
٢٧٨	خامسا - استخدموا بيوت تجارية وجهات غير تابعة للحكومة
عدد	
١	١ نقيب الاشراف
١	١ باشكاتب دائرة الرئيس عين الحياة هانم
١	١ محامى بسكندرية
١	١ صاحب أطيان بجرجا (ملتزم)
١	١ تاجر عصر
٦	٦ بقومبانية فنال السويس واحد وبينك الكريدى امونيه
١١	واحد وفى محل ألن وشركاه واحد وفى محال أخرى ثلاثة
٦	لم يستخدموا
٣	توفوا
٢	لا تعلم النظارة محال وجودهما
٣٠٠	
١٥٥	بالمدارس العالية الاميرية
٤	» » الخصوصية
٤٠	طلبة باوروبا
٧٩	توظفوا فى الحكومة
١١	» فى جهات غير تابعة للحكومة
٦	بدون توظيف
٣	توفوا
٢	لا يعلم محل وجودهما
٣٠٠	اليكون

بيان عدد التلامذة الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية
في الامتحانات المتتالية من أول سنة ١٨٨٧ تاريخ تقريرها إلى
٣١ مايو سنة ١٨٩٢ باعتبار أنه لم يحصل من سنة ١٨٨٨ سوى
امتحان واحد بمصر في شهر يونيو من كل سنة

عدد	
	في سنة ١٨٨٧
	عدد
٢٥	في شهر يونيو بمصر
٦	» يوليو بالرسالة يارسر
١٢	في شهر أكتوبر بمصر
٤٣	
٥٥	في سنة ١٨٨٨ (يونيه بمصر)
٥٩	في سنة ١٨٨٩ »
١١٥	في سنة ١٨٩٠ »
٢٨	في سنة ١٨٩١ »
٣٠٠	اليكون

ملحق حرف (ج)

مذكورة من نظارة المعارف العمومية الى اللجنة المالية

بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٨ غرة ٢٣

قد طلبت نظارة المعارف غير مرة التصريح لها بضم المبالغ المتحصلة من المصروفات التي تدفعها التلامذة بالمدارس على الميزانية وأقامت على ضرورة ذلك الادلة الواضحة والبراهين الساطعة في التقرير العمومي لنظارة المعارف عن سنة ١٨٨٦ افرنكيه وفي المذكرة التي رفعها لنظارة المالية في ٢٠ ديسمبر سنة ٨٧ ولاداعي هنا لاعادة الاسباب المعضدة لهذا المقصد الذي طالما سعيتم اورااء انفاذه منذ سنين

وحيث ان ترتيب درجات موظفي نظارة المعارف قد تقررنها ثانيا لمدة من السنين كما لا يخفى على المالية فيصح لنا اليوم أن نضم كل زيادة تحصل في ميزانية النظارة على فصل المصروفات خاصة إذا أن المقرر لهذا الفصل زهيد جدا في جانب المربوط للماهيات وذلك لان مجموع ماهيات المدرسين وموظفي النظارة (و يدخل تحت ذلك مستخدمو الرصدخانة الخديوية التي كانت ميزانيتها واردة ضمن مربوط نظارة الحربية في سنة ٨٧) هو ٩٧.٤٩٠ جنيه على أن المقرر للمصروفات بما فيه أجرة المطبوعات بالمطبعة الاهلية وميزانية الرصدخانة وتبلغ ١٨١٤ جنيه هو ٢١٨٧٢ جنيه وهذا المبلغ بالاريب أقل من نصف المقرر لاسباب الماهيات هذا

ومن يتأمل في الجدول المبين للمبالغ المتحصلة من المصروفات التي تدفعها التلامذة ويتصفح تقارير عامي ٨٥ و ٨٦ لا يلبث أن يأخذ العجب من أمر هو أن تقدم مدارسنا تدريجيا في العناية بأمر الصحة والنظافة والملاحظة أوجب أن يدخلها أبناء العائلات المرتقية حسا ومعنى عن مهمهم صحة أولادهم وحسن تربيتهم ودليلنا على أنابعثنا بمدارس حكومتنا السنية نفقة حسنة بمالدينا من الوسائل وان كانت ضعيفة جدا يظهر من المقارنة بين عدد التلامذة الذين يدفعون المصروفات وبين عدد التلامذة المجانية اذ في الواقع ونفس الامر قد نقص عدد المجانية بمقدار الزيادة في عدد الذين يدفعون المصروفات تدريجيا في كل سنة.

وسنين في تقرير سنة ٨٧ الذي نحن بصدد تحريره أمر اهمها هو أن التلامذة أرباب المراتب مهما تجرنا في انتخابهم ودققتنا في اختيارهم نراهم لا يجارون في التعليم اخوانهم الذين يدفع عنهم أبائهم المصروفات اليسيرة التي قررهم انظاره المعارف وهذا الامر ولا نزل نشاعده منذ ثلاث سنين يضطرونا الى زيادة التدقيق والتشديد في اتقاء التلامذة ذوي المراتب الذين يتعلمون على نفقة الحكومة السنية ويتربون في نعيمها هذا

وحيث قلنا ان زيادة الايرادات التي نطلب ضمها الى الميزانية ستخصص لفصل المصروفات فنبين هنا ما نراه من هذه الانواع أهم وألزم فنما القيام على التورب تشييد المشروع الذي لم نصل اليه حتى الآن لانه التعمود

وهو تسهيل وسائل التعليم للشبان المصريين الذين يتوجهون الى
أوروبا للتغذى بآباء المعارف فيها بشرط أن لا يكون ذلك قاصرا على
فرنسا كما هو حاصل الآن بل يسرى على المدن الكبيرة المعتبرة من كرا
للمدينة باوروبا فتشكل أولا بانجلترا ارسالية تامة وبعد ها يجتهد
في إيجاد ارسالية بالمانيا عند ذلك يمكن للشبان الذين يرغب أهلهم
ارسالهم الى أوروبا بالتعلموا العلوم بقصد خدمة وطنهم عند عودتهم
أولتقى المهن الشريفة تجارية كانت أو صناعية حسب ما يلائم ذوقهم
ويوافق ميلهم اختيار البلدا التي تروق في أعينهم امالوا فقمت الاغراضهم
وأمالهم العلية أولنا سببتهم في المصاريف وفي هذه الحالة تكون
المصاريف التي تنكبدها الحكومة في سبيل الارساليات غير ثقيلة
الاعباء خصوصاً لوروعيت القاعدة التي هم من بابها في المدارس بعد
أن ثبتت صحته بالتجارب وهو أن لا يرسل الى أوروبا من الآن الا تلامذة
يتعلمون على نفقة أهلهم يكونون تحت ملاحظة مندوب من النظارة
وادارته ومن هنا يظهر أن الانقصد الآن تعين الحكومة بكل مملكة من
الامالك الشهيرة باوروبا رجلا موضع ثقة تعهد اليه الا الهالى بملاحظة
أبنائهم وهم على يقين من عنايته بهم ورعايته لهم من حداثة سنهم الى
تمام دروسهم وبوكل له أمر النظر بحاجاتهم ومراقبة تعليمهم وتهذيبهم
ولاشك أن هذه الطريقة تبعث هم الشبان على السفر الى أوروبا وتقوى
عزائهم وهذه القاعدة قد جرى العمل بها في فرنسا وحصل مندوب
النظار في اعلى ثقة الا الهالى ورضائهم واستحق كذلك الشناء من النظارة

وقد أطلقنا الكلام في هذا الموضوع لانا نراه في غاية الاهمية ولموافقة
 للخطة التي رسمها الناجب الخديوى العالى وحكومته السنية (١)
 أما المزايا الاخرى التي تعود من تخصيص الايراد لفصل المصروفات
 فتتخصر في أمور ثلاثة

(١) جواب صادر من رئاسة مجلس النظار لنظارة المعارف بتاريخ ١٨ صفر
 سنة ١٣٠٦ (٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٨) غرة ٢٢

أوضحت نظارة المعارف العمومية بمذكرة المقدمة للمجلس بتاريخ ١٦ أكتوبر
 الحاضر أن الغرض الاصيل من تشكيل الرسالة المصرية هو ارسال تلامذة من
 المدارس الاميرية الى أوروبا بالتمتع علومهم هناك على مصاريف الحكومة ثم بعد
 ذلك توجهت رغبة أهالي أولئك التلامذة لارسال أبنائهم ضمن الرسالة بمصاريف
 على طرفهم لتتمتع العلوم تحت ملاحظة الحكومة وقد زادت تلك الرغبة شيئاً
 حتى بلغ عددها هؤلاء التلامذة الموصى عليهم الآن أكثر من خمسين مع أن المقيد
 بمصاريف على طرف الحكومة هم أربعة وعشرون تلميذاً فقط وأنه لذلك وما هو
 منظور من اقبال الاهالي وازدياد رغبتهم عاماف ما في ارسال أبنائهم الى أوروبا بالتمتع
 علومهم على نفقتهم رأيت نظارة المعارف عدم الاحتياج لتكبد الحكومة دفع
 مصاريف على عدد عظيم كهذا بل يكتفى بارسال تلميذ واحد على نفقة الحكومة سنوياً
 يكون من أنجب الطلبة الذين أنعموا الدراسة بالمدارس العالية والخصوصية في القطر
 لزيادة تقويته وتمكنه من العلوم للتأهل لأن يكون مهتدساً أو طبيباً أو عضواً
 في إحدى المحاكم أو غير ذلك وأن يرسل تلميذ آخر من التلامذة الذين تخصصوا على
 الدرجة الثانية في العلوم تكون نصف مصاريفه على الحكومة والنصف الآخر
 على أهله وحيث ان اتخاذ قاعدة ارسال تلامذة مصرية الى أوروبا من منزهة
 قديم ما كان الامراً اضطرارياً لان المغفور له محمد علي باشا عليه الرحمة والرضوان
 لما تبوأ أريكة الحكومة المصرية وجدها خالية بالكليسة من العلوم والمعارف
 ماعدا العلوم الفقهية ومنعها فاضطرته الحاجة لاجلها وتأسيسها الى

أولا - العناية بأمر الصحة
ثانيا - توفر الادوات المدرسية وتأليف الكتب لتلامذة المدارس
الابتدائية والثانوية وطبعتها

من شدة احتياج المملكة والحكومة اليها وصرف كبير عنايته وعظيم همته في تأسيس المدارس والمكاتب واستدعى لها معلمين ماهرين من سائر بلاد أوروبا وقضت عليه حالة جهل البلاد أن يستجلب لها التلامذة بصورة جبرية قهرية كما كانت تستجلب أنفجار العسكرية فبالأذن عما كان هناك من المصاعب العسرة الاتهام في إرسال تلامذة إلى أوروبا واقتفاء لهذا المقصد الجليل استمرت الحكومة الحديوية ناهية هذا المنهج النبيل لمحد وقتنا هذا الذي رأينا فيه بحمد الله تعالى نور العلوم والمعارف قد انتشر وعم ودخل في أذهان عموم الاهالي أن به السعادة وبغير الشقاوة وكفا ناديا واخفا على ذلك ما رآه الآن من وجود خمسين تلميذا في بلاد أوروبا يدرسون العلوم والفنون على نفقة عائلاتهم وبهذه المناسبات صار لا حاجة ولا داعي الآن أن تستمر الحكومة بأن ترسل تلامذة لأوروبا على نفقتها انما استتباعا لبعض الاحوال والحالة هذه قررا المجلس في جلسته المنعقدة يوم الخميس ١٣ صفر سنة ١٣٠٦ (١٨ اكتوبر سنة ١٨٨٨) أن يرسل كل سنة الى أوروبا تلميذا فقط من أئجب التلامذة بمصاريف على طرف الحكومة حيث انه لا تناسب حسابان نصف مصاريف أحد التلميذين على عائلته والنصف الآخر على الحكومة ولا يبدأ في إرسال التلميذين المذكورين سنويا الا عند تنازل عدد التلامذة الموجودين الآن بأوروبا على نفقة الحكومة الى عشرة هذا وأن تعمل قاعدة أساسية معروفة عادة ناظر المعارف للاختام والقرعة عند اللزوم لتعيين من يستحق الإرسال لأوروبا وان الوفر الذي يحصل من هذه الطريقة في مربوط الارسانيات بأوروبا يستعمل في ازدياد وترقي حالة التلميم بالمدارس والمكاتب داخل القطر ولزم تحرير لعمادتهم لاجراء مقتضى ما تقرره رئيس مجلس النظار (رياض)

ثالثا - تقرير دروس عامة تلقى على التسلامدة أو على الاهالى
في السارخ والجغرافيا وفي المعارف الضرورية وعلى الاخص فيما
يتعلق بالزراعة والتجارة والصناعة .

وزيادة على هذه الامور الثلاثة التي تقبها فحوها رغائنا فان الاراد
المتحصل من المصروفات المدرسية يسهل لنا امر اعظيم الاهمية هو تمكن
النظارة من مساعدة الاهالى (بعد استنهاض همهم لذلك) على ايجاد
مدارس ابتدائية في البلاد التي يحجب سكانها أن يكون لديهم مدارس
يقومون ببعض اللازم لها

وهذه المساعدة تكون قاصرة في أول الامر على أن تدفع النظارة سلفا
جانباً من النقود وتعين معلماً متخرجاً من مدارس مصر بمرتبة تعطيه
اليه بصفة مؤقتة وتورد الاثاثات المكتنية وما يلزم للدرسة من الادوات
أما أهالى البلد فيلزمون باعداد المحل اللازم ويدفعون مصروفات
طفيفة عن التلامذة وتستعمل في تسديد المبلغ الذي دفعته النظارة
مقدماً ويجرد سدادها تماماً عن الحكومة كل اعانة بل وتنيط الاهالى
حينئذ بمخرتب المدرس

وأقول اننا لو علمنا بهذه القاعدة مع الفطنة والحزم لتوصلنا الى نشر
التعليم الابتدائى بالارياف ولنا أكبر مساعد على الوصول بهذه الغاية
وهو ميل أهالى الارياف الى التعاون والتعاوض الذى لا يزال بينهم من
قديم الزمن فزراهم عملاً بالسنن القديم العربى يتعارفون ويتشاركون
فى الامور الخاصة بمصلحتهم الحسية والمعنوية

وبالجملة فإن ما نطلبه الآن هو استعمال إيراد المدارس (وأعني بذلك المصاريف التي تدفعها آباء التلامذة في نظير تعليم أبنائهم) في الشؤون الآتية

أولا - توسيع نطاق الإرساليات بأوروبا
ثانيا - تحسين الأدوات المدرسية
ثالثا - تحسين الصحة بالمدارس بالقطر المصري
رابعا - نشر التعليم بواسطة الدروس النهارية والدروس الليلية التي تعطى للشبان

خامسا - بث التعليم الابتدائي في الأرياف بمساعدة الأهالي على إيجاد مدارس يكلفون فيما بعد بالقيام بمصاريفها من طرفهم

هذه هي الأوجه المهمة التي رغب مني جناب السيد فنتسنت أن أستأثفت إليها أنظار اللجنة المالية فإذا وقعت موقع القبول أرجو التكرم بعرضها على مجلس النظر حتى يقرر استعمال الإيرادات السنوية للنظارة في المصروفات ابتداء من هذه السنة بأن يخصص إيرادات هذه السنة لمصروفات العام المقبل وهكذا يكون العمل في المستقبل

وكيل المعارف

يعقوب ارتين باشا

ملحق حرف (ج) مكرره

مذكرة من اللجنة المالية الى رئاسة مجلس النظار

بتاريخ ١٦ يناير سنة ٨٨ غرة ٧٤

تشرف اللجنة المالية بان تقدم لمجلس النظار تقرير ارفعه سعادة وكيل
نظارة المعارف العمومية بشأن ضم المبالغ المتحصلة من المصاريف التي
تدفعها تلامذة المدارس الاميرية على ميزانية هذه النظارة وحيث
ان هذه المصاريف تقدرت في اتفاقية لوندريه بمبلغ ٥٠٠٠ جنية
فلا ترى اللجنة المالية مانعاً من أن يضم على مصاريف هذه النظارة
سنوياً ما يزيد على مبلغ الخمسة آلاف جنية
الرئيس
محمد زكي

تصدق على ذلك من مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الخميس

٢ فبراير سنة ١٨٨٨ (٣٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨)

رئيس مجلس النظار
(نوبار)

ملحق حرف (ج) مكررة ثانية

جواب من نظارة المالية لصاحب السعادة وكيل المعارف العمومية

بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٨ نمرة ٣٢١

وردت افادة سعادتكم الرقمية ١٣ فبراير سنة ٨٨ وبها تطلبون تعليمة مايزيد في ايرادات نظارة المعارف عن ٥٠٠٠ جنيه بالامانات لاستعماله في مصروفات السنة التالية للسنة التي حصلت الزيادة فيها وحيث ان قرار اللجنة المالية المصدق عليه من مجلس النظارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٨٨ يقضى بان ما يضم على الميزانية انما هو المبلغ الذي يزيد في ايرادات المدارس أعنى في المرتبات التي تدفعها التلامذة لافى الايرادات العمومية للنظارة كما يعلم ذلك من المكتبة آنفة الذكر وبناء عليه لا توافق المالية على طلبكم هذا اذ أن مجلس النظارة قد قرر بان يضم على ميزانية المعارف في السنة المقبلة مبالغ يوازي الزيادة التي حصلت في سنة ٨٧ في مرتبات التلامذة حتى يمكن درج ايرادات النظارة ومصروفاتها في الحسابات السنوية

وكيل المالية

(بلوم)

ملحق حرف (د)

قرار صادر من نظارة المعارف العمومية

بشأن تنفيذ القانون الداخلي للمدارس

(ناظر المعارف)

بعد الاطلاع على ماقرره مجلس النظارة في الجلسة المنعقدة بتاريخ

٧ سبتمبر سنة ١٨٩١ تحت رئاسة الحاضرة الفخيمة الخديوية

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يصير تنفيذ القانون الداخلي للمدارس بالصورة الآتية

القانون الداخلي للمدارس

الباب الاول

(فيما يتعلق بالامور الداخلية)

الفصل الاول

(في نظار المدارس)

بند ١ - كل موظف يريد حركة مدرسة يسمى ناظرا وله من

الخصائص ما سيذكر في البنود التالية

بند ٢ - كل ناظر مسؤول عن تنفيذ جميع الواجبات والامور والتعليمات التي تصدر له من النظارة وعليه اتخاذ الطرق الموصلة لحسن سير المدرسة الموكل أمر ادارتها الى عهده

بند ٣ - لا يجوز لناظر المدرسة أن يتلقى أوامر أو تعليمات الا من ناظر المعارف أو وكيله

بند ٤ - اذا كان لاحد من التلامذة أو مستخدمى المدرسة شكوى أو طلب ما فلا يجوز له تقديم ذلك الى النظارة الا بواسطة ناظر المدرسة

بند ٥ - أما اذا وجه الطالب أو الشكوى الى النظارة مباشرة فلا تلتفت اليه وترتب على الفاعل عقابا تأديبيا

بند ٦ - يجب على ناظر المدرسة أن يبلغ النظارة كل شكوى أو طلب يقدم اليه ولم يكن من حدوده الفصل فيه بحيث يكون هذا البلاغ في ظرف ثلاثة أيام مرفقا عند اللزوم بما يترأى له من المحفوظات وعليه أن يحفظ الطلبات والتشيكات التي تقدم اليه من المدرسين والضبابط في ملف ويضع عليها غمرة مسلسلة بحسب تقديمها اليه أولا فاولا ويكتب على تلك الطلبات ما تم فيها وفي آخر كل سنة ترسل هذه الاوراق الى النظارة

بند ٧ - اذا امتنع الناظر أو قصر في تبليغ النظارة ما تقدم له من الشكاوى أو الطلبات فلن قدمها من التلامذة أو المدرسين أو مستخدمى المدرسة أن يرفعها الى النظارة بواسطة البوسنة مبينا

بها تاريخ تقديم شكواه أو طلبه الى الناظر وحينئذ لا يعاقب مقدمها على ذلك

بند ٨ - على ناظر المدرسة بعد تحققه من انتظام ووحدة التعليم في فصول الفرقة الواحدة (السنة الدراسية) أن يترك للمدرسين حرية العمل بما يرونه فيما يختص بطرق التعليم

بند ٩ - على ناظر المدرسة اذا دعت الحاجة أن يمدد للدرس بعد فراغه من الدرس وفي غير حضور التلامذة ملحوظاته التي استفادها من التجارب أو من استشارة ذوي الخبرة

بند ١٠ - على كل ناظر أن يسلك دائماً مع التلامذة والسلوك الجيد والوفاء حتى يكون قوله وحكمه نافذاً مطاعاً وأن يسلك مع المدرسين مسلك التوقير والاعتبار وأن يجتهد دائماً في أن تكون التلامذة محافظين على الاحترام الواجب عليهم لرؤسائهم

بند ١١ - على ناظر المدرسة أن يقدم للنظارة في أول كل سنة مكتبية جدولاً طبق الاستمارة نمرة ١ بترتيب أوقات الدروس مبينة فيه مبدأ ونهاية كل حصّة في فصل الشتاء والصيف باعتبار أن فصل الشتاء يتبدئ من أول شهر أكتوبر وفصل الصيف من أول شهر إبريل

بند ١٢ - يتخذ ناظر المدرسة دفترًا على حسب الاستمارة حرف (أ) مرّفقاً بفهرست مرتّب على الحروف الهجائية يشتمل هذا الدفتر على جميع أسماء التلامذة ومدرسته يقيد فيه الأسماء بحسب تاريخ دخولهم بالمدرسة الأول فالأول ومبيناً أمام كل اسم ان كان بمصروفات

أو مجازاً داخلية أو خارجية وسنه والسنة الدراسية التي هو فيها
وجنسيته وديانته وتاريخ دخوله وتاريخ ونصرة أمر الديوان
الصادر بقبوله والمدرسة التي كان فيها قبله واسم والده وصفته
ومحل إقامته واسم ولي أمره أو من يخاطبه في شأنه وعنده دفت
التلميذ يتأشراً أمامه تاريخ الرفت وتاريخ ونصرة أمر الديوان الصادر
عن ذلك

بند ١٣ - يقدم ناظر المدرسة للنظارة في كل سنة مكتبة
جداول الامتحانات التي تحصل في كل ثلاثة أشهر وفي آخر السنة
المكتبية

بند ١٤ - وعليه أن يقدم للنظارة في شهر يوليو من كل سنة
تقريراً مفصلاً عن سير مدرسته في العام الماضي وعن التحسينات التي
يرى لزوم إدخالها في العام المقبل

بند ١٥ - وعليه أن يقدم للنظارة قبل حلول المسامحة السنوية
بشهر جدولاً باستعمال أوقات التلامذة الذين يبقون بالمدرسة مدة
هذه المسامحة

بند ١٦ - إذا طلب ناظر المدرسة من النظارة رفت أي تلميذ
عقاباً أو بناءً على رغبته ذلك كتب هذا الطلب على استمارة حرف (ب)
مبيناً ماضية التلميذ إن كان خارجياً أو داخلياً بمصاريف أو مجازاً أوله
مربتات واسم أبيه أو متولى أمره ووصفه ومحل إقامته وماله من
المهورات

بند ١٧ - لا يقبل ناظر المدرسة من أى تلميذ طلب الرفت
الا اذا صدق عليه أبوه أو ولى أمره وعند هارسل الطلاب مشفوعا بهذا
التصديق الى النظارة مرفوعة بالاستمارة حرف (ب)

بند ١٨ - لا يجوز لناظر المدرسة فى أى حال من الاحوال
اعطاء شهادات دراسية لان هذا الحق خاص بالنظارة دون غيرها وانما
يجوز له اعطاء شهادة دالة على درجة الاخلاق التى كان عليها التلميذ
بالمدرسة وتاريخ الانفصال وسببه

بند ١٩ - اذا ورد لناظر المدرسة تذكرة من أحد المدرسين
بعدم قدرته على الحضور الى المدرسة لسبب مرضه وتحقق لديه
ما يوجب للعلم الغياب اكتب بالتأشير به فى دفاتر الدروس وفى دفتر خاص
يكون بطرف الناظر لحصر الغائبين من المدرسين أما اذا زادت مدة
الغياب عن ٤٨ ساعة فيحرر عن ذلك الى القومسيون الطبي عصفحة الصحة
اذا كانت المدرسة بالقاهرة وأما اذا كانت بالاقليم فيحرر الى قومسيون
صحة الجهة للكشف عليه وتقدير مدة شفاؤه على حسب ما تقتضيه
المادة السبعين من فصل ثالث مستخدمين قسم ٢ اجازات ثم يعلن
النظارة بهذا الكشف وان كان التغيب لسبب غير المرض وتجاوز
الثمانية وأربعين ساعة وجب على الناظر اخطار النظارة أيضا عنه وعليه
فى هذه الاحوال أن يعين من يقوم مقام الغائب لتأدية دروسه

بند ٢٠ - على ناظر المدرسة التى بها ضبط أن يقسم بينهم
واجبات ضبط وربط المدرسة وأنشغلها الاخرى التى من خصائصهم
حتى يكون كل منهم عالما بمسؤولياته

بند ٢١ - اذا مرض أحد التلاميذ وكانت حالته تستلزم الراحة خارجا عن المدرسة يجوز لناظر المدرسة أن يصرح له بإجازة مرضية بناء على طلب حكيم المدرسة من يوم الى خمسة عشر يوما وله أن يصرح بالمدة عينها بناء على طلب عائلة التلميذ ان كان ذلك لا امر مهم تحقق منه

أما ان كانت الاجازة المطلوبة في احدى الحالتين تزيد عن هذه المدة فيجب عليه مخاطبة النظارة بشأنها على الاستمارة حرف (ت)

بند ٢٢ - جميع التصريحات التي تصدر من ناظر المدرسة الى التلاميذ بالخروج يجب أن تكون بالكتابة وموقعاعليها منه وصادرة الى ضابط المدرسة

بند ٢٣ - اذا طرأ على أي تلميذ مرض يستوجب انفصاله عن التلامذة في الحال فللناظر أن يفصله حين حضور الحكيم أو يرسله الى أهله

بند ٢٤ - على ناظر المدرسة أن يقبل من راغبي الدخول في مدرسته الطلبات التي يقدمونها ذلك على الكيفية المبينة في البند ٨٢ من هذا القانون وعليه عند ختام امتحان المتقدمين أن يشكل لجنة تحت رئاسته من مدرسي المدرسة لتحري كشف بأسماء الذين يقبلون بآنا أو غير نبات والذين يكونون بعصرو فاة وهذا الكشف يرسل النظارة بافادة يرفق بها جدول الامتحان الذي يتحرر

حسب نص البند ٨٩

بند ٢٥ - على ناظر المدرسة أن يرسل للنظارة في اليوم الخامس والعشرين من كل شهر كشفًا ببيان غياب المدرسين وأسبابه ولمحفوظاته عليها

بند ٢٦ - متى تعين من النظارة وكيل لأحدى المدارس فينبوب عن الناظر عند غيابه في اختصاصاته ويكون مسؤولاً عن جميع الواجبات التي فرضت على الناظر

الفصل الثاني

(في المدرسين)

بند ٢٧ - كل موظف قائم بتدريس علم أو فن يسمى مدرسا وهو منقاد للأحكام التالية

بند ٢٨ - المدرسون مسؤولون عن تعليم التلامذة المتوطنون بتعليمهم فلهم تمام حربة العمل في التعليم بشرط المحافظة على ما هو مقرر بجدول مواد الدروس واللوائح والتعليمات والتنبهات الكتابية التي تصدر لهم من ناظر المدرسة

بند ٢٩ - يجب على المدرس أن يكثر من امتحان التلامذة شفاهاً ليتحقق من أنهم فهموا الدروس فهمًا جيدًا ويضع لهم درجات على ذلك وعليه أيضاً أن يتجنبهم تحريراً بمحضوره وتحت ملاحظته في الأيام التي يعينها ناظر المدرسة

بند ٣٠ - يجب على المدرس بعد أن يجمع أوراق الامتحانات التحريرية في غير أوقات الدروس أن يبين للتلامذة ما وقع منهم من السهو

والغلط ونحوهما أو بعد ذلك يضع لكل منهم الدرجة التي يستحقها على ورقة الامتحان وفي قائمة يرفقها بالاوراق ويسلمها الناظر المدرسة ويحفظ الناظر هذه الاوراق في ملف مخصوص لكل تلميذ لا تخر السنة

بند ٣١ - يتخذ كل مدرس دفترأ أو عدة دفاتر يقيدها درجات التلامذة في الامتحانات الشفاهية والتحريرية وبين فيها اغياب التلامذة وسلوكهم الخ

بند ٣٢ - يجب على مدرسي اللغات الاجنبية أن يتكلموا مع التلامذة باللغة التي يعلمونها مجرد اقتدار التلامذة على ذلك

بند ٣٣ - يجب على المدرسين كلما سئحت الفرصة أن يعطوا من أنفسهم للتلامذة في سائر أقوالهم وأفعالهم وكافة حركاتهم وسكناتهم نموذجاً حسناً يقتدون به

بند ٣٤ - اذا شعر المدرس من أحد تلامذته بهيئة مخالفة للآداب أو بكلام مغاير لها أو مشعر بالسب فعليه أن ينذره عن تلك الخصال حالا وعليه أن يراعى نظافة التلامذة وقيامهم تمام المراعاة وأن يحافظ كل المحافظة على وجود النظام والادب بينهم وأن يستعمل الطرق التي يهايسوسهم ويستعمل قلوبهم الى احترامه بالتي هي أحسن قبل أن يستعين بكلمة الناظر ونقوده واذا وقع من أحدهم أمر مخجل بالنظام فللمدرس أن يخرجهم من المكتب حالا وبعد انتهاء الدرس يكتب ما وقع منه في دفتر الدروس فإذا كان الامر ذا بال أخبر عنه الناظر في الحال ولا يترك الدرس لاي وجه كان

بند ٣٥ - يجب على المدرسين أن يكونوا حاضرين بالمدرسة قبل الساعة المحددة لابتداء دروسهم فيدخلون المكاتب قبل التلامذة متى حل وقت الدرس ولا يخرجون منها الا بعد خروج سائر التلامذة وإذا اضطروا أحدهم للخروج من الدرس والتغيب عنه فليخبر بذلك الناظر في الحال

ويجب عليهم أن لا يشتهلوا في أثناء الحصة بشئ مما سوى التدريس ولا يجوز لهم شرب الدخان في المكتب

بند ٣٦ - إذا طرأ على أحد المدرسين عذر قوي يمنعه عن الحضور إلى المدرسة فعليّه أن يخبر الناظر قبل غيابه ليتخذ الوسائل اللازمة بحيث لا يضيع زمن التلامذة سوى

بند ٣٧ - على المدرس في أول كل سنة مكتبة أن يحرر جدولاً على نسختين بتقسيم مجموع دروسه وتوزيعها على أشهر السنة المكتبة ويقدمها للناظر وبعد المراجعة والتصديق عليها منسّخة تحفظ احداً من الطرفين والاخرى بطرف المدرس للسيرة على مقتضاها

بند ٣٨ - لا يجوز للمدرس صرف الوقت في تعليم تلميذ واحد أو جلة من التلامذة ويحمل الاخرين بل يجب عليه صرف الوقت في تعليم جميع التلامذة على السوية

بند ٣٩ - لا يجوز لأحد المدرسين أن يؤثّر التلامذة بغير العقوبات المصرح لهم بها في بند ٦٧ من هذا القانون

بند ٤٠ - يجب على كل مدرس مداومة التدقيق في أدراج التلامذة والتحقق من وجود الكتب والكراريس بها وغير ذلك من

أدوات التعليم التي تصرف لهم وليتأكد أنها استعملت فيما صرفت
لأجله وأن يلاحظ في غرة الاخلاق درجة صيانة هذه الادوات

بند ٤١ - يجب على المدرس منع التسلية لامة من الغوغاء ومن
رفع أصواتهم واهتزازهم وقت مطالعة الدروس ومذاكرتها ولا يسمح
لأحدهم بالخروج من الدرس الا في أحوال استثنائية

بند ٤٢ - كافة الاحكام المقررة على المدرسين تسرى بتمامها
على جميع المحضرين والمساعدين وغيرهم ممن يكلف بأمر التعليم
بند ٤٣ - يجب على جميع المحضرين ومساعدى المدرسين
تمام الانقياد للمدرسين المعيّنين هم لمساعدتهم

الفصل الثالث

(في الضابط)

بند ٤٤ - في المدارس التي بها ضباط يكون كل ضابط مسؤولاً
عن عموم الضبط والربط وحفظ نظام المدرسة بدون أن يخرج عن
حدود وظيفته حسب ما نص في البند ٢٠

بند ٤٥ - على الضابط أن ينفذ جميع أوامر الناظر بغاية الدقة
وأن يحجزه عما يقع بالمدرسة من الامور المهمة والحوادث الخطيرة من غير
أدنى تأخير ويقدم تقريراً بالكاتب ان اقتضى الحال ذلك

بند ٤٦ - وعليه أن ينبه على ابتداء الحصة وانتهاءها بالاشارات
المتبعة (بدقة الجرس أو شجرة) وكذلك على أوقات الفسح والاكل
والتعداد والنوم والقيام منه وما أشبه ذلك

بند ٤٧ - على ضابط المدرسة أن يتحقق على الدوام من نظافة أماكنها وأن يلاحظ أيضا قيام الخدمة السائرة بتأدية واجباتهم

بند ٤٨ - يتعاون الضابط مع أمين التوريدات أو كاتب المدرسة على توزيع الملابس والورق والكتب وغير ذلك من سائر أدوات التعليم وذلك بالمدارس الموجودة بها كاتب أو أمين

بند ٤٩ - يلاحظ الضابط ما يورده المتعهدون من الاصناف ويحضر صرف التعيينات للطباخين ويتفقد أعمال المطابخ والمكائنات

بند ٥٠ - نحفر التلامذة ليلا وملاحظه عنابر النوم يكونان تحت مسؤولية ضابط المدرسة شخصيا فعليه أن يوجه عنايته ويبدل همته في تأدية هذه الخدمة على الوجه اللائق وأن يتخذ قفرا للسهرات وثوبة التلامذة في الحفر الليلي

بند ٥١ - على الضابط التوحي أن يلاحظ بكل دقة تنفيذ الجدول الذي يحررون ناظر المدرسة بترتيب الحفر الليلي

بند ٥٢ - يجب على ضابط المدرسة أن يحضر وقت عيادة الطبيب وأن ياتفت الى حضور من كان حريضا من التلامذة في هذه العيادة وتنفيد الاوامر الطبية بغاية كل دقة واذا اقتضى الحال ارسال المريض الى أهله أو الى شفاخانه المدارس أو الى الاستيالية الكبرى تعين عليه أن يرفقه مع أحد الخدمة ليوصله الى المكان المقصود

بند ٥٣ - على الضابط أن يراقب حضور التلامذة الخارجية صباحاً في الاوقات المقيمة وينبه الناظر على الذين حضروا متأخرين حتى يعلم بذلك أهاليهم

وأما المدارس التي ليس بها ضباط فعلى الناظر أن يراقب بنفسه حضور التلامذة صباحاً

وعلى الضابط في حالة استعطاء طابع تلميذ من التلامذة أن يعلن أهله أو ولي أمره بإفادته بمضاه من الناظر فإذا عاد التلميذ بعد ذلك الى المدرسة ولم يكن بيده شهادة من طبيب المدرسة أو من طبيب معلوم لناظرها أو تذكرة من أهله فلا يقبله الضابط أو الناظر بل يرده لاحتضار شهادة أو تذكرة تدل على سبب تأخيره وأما التلامذة المدارس العالية اذا تأخر أحدهم عن الحضور صباحاً في الوقت المحدد فعليه أن يبدى أسباب تأخيره الى ناظر المدرسة الذي قبله اذا تحققت له صحتها أما في حالة الغياب فعليه أن يقدموا الشهادات التي تطلب من التلامذة عموماً

بند ٥٤ - لا يجوز للضابط أن يترتب عقاباً على التلامذة بل يلزمه اخبار ناظر المدرسة عما يقع منهم من العقوبات خارج المكاتب وعليه ملاحظة استيفاء جميع العقوبات التي ترتب عليهم بغاية كل دقة سواء كانت صادرة من المدرسين أو من ناظر المدرسة

بند ٥٥ - يجب على ضابط المدرسة أن يلاحظ بنفسه التلامذة في أثناء الفصح لحسم كل ما يخجل بالنظام أو يخرج عن حد الادب وأن يرافقه أثناء تناول الطعام لارشادهم الى الجليل من العادات

بند ٥٦ - على ضابط المدرسة أن يلاحظ نزاع الازرة المنقوش عليها (اسم مدارس مصرية) من كل تلميذ تقر رفته من المدرسة
 بند ٥٧ - لا يجوز للضابط أن يصرح لاحد التلامذة بالخروج مطاقا ما لم يكن الناظر غائبا وكان النصر يحل امرهم بحيث يكون النصر يح في هذه الحالة تحت مسؤوليته وعليه أن يخبر الناظر به بمجرد حضوره

بند ٥٨ - يجب على ضابط المدرسة أن يفتش في غائب الاوقات دوالب التلامذة الموجودة بالعنابر فان وجد احدهم مقصرا في نظافتها أو مهمل في ترتيبها أخبر الناظر في الحال عن كل احوال يترتب عليه جلاء

الفصل الرابع

(في التلامذة)

بند ٥٩ - يجب على التلامذة أن يدخلوا في المكاتب ومحلات المذاكرة والاكل وعنابر النوم وهم على غاية من السكون والانتظام في الاوقات المحددة لذلك

بند ٦٠ - وعليهم أيضا أن يلازموا ذلك في حال خروجهم من المحلات المذكورة بل وفي سائر حركاتهم على العوم

بند ٦١ - على التلامذة أن يجعلوا دواليبهم وأدراجهم بالعنابر ومحلات الدروس في غاية من النظافة وحسن الترتيب

بند ٦٢ - يجب على التلامذة أن لا يغيروا دواليبهم في المكاتب وأن يتباعدوا كل التباعد عن الغوغاء ولا يرفعوا أصواتهم وقت مطالعة

الدروس ومذاكرتها وإذا أوجه المدرس سؤالاً لأحدهم وجب عليه أن يقوم واقفاً

بند ٦٣ - لا يجوز لأحد من التلامذة أن يتفوه بكلام غير لائق أو بألفاظ فاحشة أو يشير بإشارة خارجية عن حد الحشمة والادب لأحد سواء كان من التلامذة أو من غيرهم من مستخدمي المدرسة وخدمتها ومن وقع منه أمر من هذا القبيل يعاقب عقاباً شديداً

بند ٦٤ - لا يجوز لأحد من التلامذة أن يتغيب عن المدرسة في غير أوقات المسامحات المقررة في البند ١١٩ إلا بأذن محرر من ناظر المدرسة مبني على طلب أهل التلميذ

بند ٦٥ - كل تلميذ داخل يتأخر عن الحضور إلى المدرسة بعد خروجه منها في أيام الاجازات يلزمه أن يحضر شهادة من أهله أو ممن يكون قائماً بأمره مبينة فيها الأسباب التي جعلته على التأخير وإن لم يحضر هذه الشهادة تجبر عائلته بذلك ويطلب منها سبب التأخير

بند ٦٦ - يجب على التلامذة أن يسلكوا مسلكاً حسناً داخل المدرسة وخارجها بحيث إذا وجد أحدهم في محلات مغيرة للادب أو عمل عملاً غير جيد تصدر النظارة أمره برفقته بناءً على طلب ناظر المدرسة

بند ٦٧ - لا يسوغ مطلقاً للتلامذة مخالطة الخدامين

الفصل الخامس

(في العقوبات التأديبية وما يتعلق بالضبط والربط)

بند ٦٨ - ممنوع معاقبة التلامذة عقاباً جسدياً أما درجات العقوبة التي ترتب على من يقصر في أداء واجباته من تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية فتكون على الوجه الآتي

(أ) اذا وقع من التلميذ هفوات خفيفة في وقت الدرس فللمدرس

أن يأمره بالوقوف أمام تحتته أو يخرج منه من بين التخت

(ب) اذا وقع من التلميذ هفوات جسيمة فيعاقب بالكيفية الآتية

أولاً - يوبخ منفرداً

ثانياً - يزجره بحضور تلامذة الفصل

ثالثاً - يحرم من الفسحة مع تكليفه بعمل عمله

رابعاً - يحجز بالمدرسة بعد انتهاء الدروس مع تكليفه بعمل

عمله

خامساً - يعطى له الخبز والماء فقط في أوقات الاكل

سادساً - يزجر بحضور جميع التلامذة

سابعاً - يحجز في أيام الفسح مع تكليفه بعمل عمله

ثامناً - يحبس من يوم الى أربعة أيام في مدة الفسح مع حجزه

بالمدرسة بعد خروج التلامذة الى الغروب وتكليفه

بعمل عمله

تاسعاً - طرده من المدرسة مؤقتاً من يوم الى ثمانية أيام

بند ٦٩ - يجوز لناظر المدرسة معاقبة التلامذة بجميع هذه العقوبات ويجوز للمدرس أن يعاقبهم على مقضى ما تدون في الاحوال الثلاثة الاول غير أن الحالة الثالثة يكلف الضابط بتنفيذها وتبليغها لناظر المدرسة وإذا وقع من التلامذة ما يحل بالآداب خارج الفرق فعلى الضابط أن يبلغ ذلك لناظر المدرسة لترتيب العقاب اللازم وإذا عوقب أحد التلامذة في أول مرة بالحبس مدة أربعة أيام متوالية على الاكثر ووقع منه أمر آخر يستوجب نفس هذا العقاب عوقب بالطرد المؤقت المنصوص عنه في بند ٦٨ ولا يجوز رفعت التلميذ الا بأمر يصدر من النظارة بناء على طلب ناظر المدرسة

بند ٧٠ - كل من يقطع عن المدرسة من التلامذة بدون أعذار مقبولة مدة خمسة عشر يوماً متتالية أو يتكرر منه الاستقطاع في أوقات متعددة بحيث يضر بسير التعليم وتراعى لناظر أن الشهادات التي يحضرها مشكوك في صحة ما اشتملت عليه فللنظارة رفته بناء على طلب ناظر المدرسة

بند ٧١ - درجات العقوبة في المدارس العالية تكون على الوجه الآتي

- أولاً - توبيخ التلميذ منفرداً
- ثانياً - توبيخه أمام تلامذة فصله
- ثالثاً - إبعاده مؤقتاً عن المدرسة مدة لا تتجاوز زعمانية أيام وإذا كان التلميذ من ذوي المراتب أو المجانين يحرم عند عودته للمدرسة من المراتب أو من كونه مجانناً بأمر يصدر من نظارة

المعارف بناء على اخبارناظر المدرسة أى ان من كان بمرتبات
يجعل مجانا ومن كان مجانا يجعل بمصروفات

رابعاً - رفته من المدرسة

خامساً - رفته وحرمانه من التعليم في سائر مدارس الحكومة

بند ٧٢ - للمدرسي ووكلاء هذه المدارس وكذلك نظارها ترتيب
العقاب على من يخلف بآدية واجباته من التلامذة على مقتضى ما ذكر
في الوجهين الاولين من بند ٧١ أما العقاب بالوجه الثالث منه فهو
من حدودناظر المدرسة وحده وأما الرقت فالحق فيه للنظارة دون غيرها
بند ٧٣ - تعان النظارة جميع مدارس الحكومة ملكية
كانت أو حريرية عن كل من عوقب من التلامذة بالرفت الذي يترتب
عليه الحرمان من التعليم في سائر مدارس الحكومة حتى لا يتيسر له
الالتحاق في اخداها

بند ٧٤ - يجب تسجيل العقوبات التي لها تأثير على درجات
السلوك في دفتر مخصوص

بند ٧٥ - اذا أهمل أحد وكلاء المدارس أو مدرسيها أو ضباطها
فيما يجب عليه أداءه أو تجاوز حدود وظيفته فللناظر انذاره على انفراده
أو بحضور أقرانه

بند ٧٦ - اذا لم تكف هذه الطرق الزجرية في ردع من يقع
منه افعال أو تقصير من المدرسين أو غيرهم فعلى ناظر المدرسة الذي
ينبغي أن تكون كلمته نافذة وسلطته محترمة عند جميع من يكون تحت

إدارته أن يخبر النظارة لمعاقبته أو محامكته أمام مجلس التأديب بحسب ما تقتضيه المادة (٣٥) وبإبعاها من قسم ١ من فصل ٣ من القانون المالي

بند ٧٧ - يجوز لناظر المدرسة أن يعاقب الخدمة السائرة (الخارجين عن هيئة العمال) بقطع استحقاقهم من يوم إلى عشرة أيام أو يرفقهم من الخدمة وعليه إخطار النظارة في هذه الأحوال فوراً

الباب الثاني

(في قبول التلامذة بالمدارس)

بند ٧٨ - مدارس الحكومة المصرية مععدة لقبول جميع التلامذة بها بالنظر إلى جنسيتهم وأديانهم وانما يشترط في قبولهم أن يكونوا كفؤاً لتلقى الدروس مع تلامذة السنة الدراسية التي يريدون الدخول فيها بحيث لا يعيقون ولا يعطاون درجة نجاحهم

بند ٧٩ - لا يقبل أى تلميذ في السنة الأولى من المدارس الابتدائية التي من الدرجة الأولى اذا نقص سنه عن سبع سنوات أو زاد عن عشر سنوات ولا يبقى فيها من يتجاوز الأربع عشرة سنة ولا يقبل كذلك في السنة الأولى من المدارس الثانوية (التعليم التجهيزي) من كان سنه أقل من إحدى عشرة سنة ولا يبقى في هذه المدارس من يتجاوز سن التاسعة عشرة

بند ٨٠ - ولا يقبل في المدارس الخصوصية والمدارس العالية الا من كان في السن المقرر في قوانين هذه المدارس

بند ٨١ - قبول التلامذة في المدارس الابتدائية لا يكون الا في خلال الشهرين التاليين لافتتاح الدروس في كل سنة أما التلامذة المنقولون من مدرسة أخرى ميرية بناء على تصريح النظارة فيصير قبولهم في أثناء السنة وتوزيعهم على الفصول بعد امتحانهم واتضاح كفاءتهم

بند ٨٢ - على كل من يرغب الدخول في المدارس تلميذ أن يقدم طلباً بذلك الى المدرسة الراغب الالتحاق فيها مبيناً فيه اسمه ولقبه واسم أبيه أو متولى أمره وصناعته ومحل سكنه على حسب الاستمارة (حرف د) مرفقاً بتذكرة الولادة أو ورقة تقوم مقامها مصدقاً عليها من جهة الاختصاص

بند ٨٣ - لا يقبل تلميذ باحدى المدارس الا بامتحان ومع ذلك فتقبل الاطفال المتسدرئون بدون امتحان في الفرق الاخيرة من المدارس الابتدائية (السنة الاولى)

أما من يرغب الدخول في احدى فرق الثلاث سنين الاخرى الابتدائية فعليه أن يؤدي امتحانات خصوصية أمام لجنة يعينها ناظر المدرسة لهذا الغرض ويحدد لكل تلميذ تاريخ امتحانه

بند ٨٤ - على راغب الدخول في فرق السنة الاولى من المدارس الثانوية (التعليم التجهيزي) أن يتبعوا ما تقرر في اللائحة الخصوصية لامتحان القبول بالمدارس الثانوية الاميرية

بند ٨٥ - على طالبى الدخول فى احدى فرق الثلاث سنين
لاخرى بالمدارس الثانوية أن يبرهنوا على أنهم أدوا مع النجاح
الامتحان الخاص للقبول بالمدارس الثانوية

وعليهم أيضا أن يؤدوا امتحانات خصوصية أمام لجنة من مدرسى
المدرسة يعينها الناظر ويحدد لكل تلميذ تاريخ امتحانه

بند ٨٦ - تتركب الامتحانات الخصوصية المنوّه عنها فى البندين
٨٣ و ٨٥ من امتحانات تحريرية وشفاهية فى جميع المواد المقرّز
تدريسها فى السنين السابقة على السنة التى يريد الطالب الالتحاق بها

بند ٨٧ - من لم يتحصل فى هذه الامتحانات على المتوسط المبين
فى البند ١٠٩ الخاص بامتحان الانتقال يرفض طلبه ولا يعده مقبولا

بند ٨٨ - كل تلميذ يصل على الدرجات التى تسمح بقبوله
فى المدرسة ليس له أن يستأنف امتحانا مطلقا فى نفس السنة الدراسية
الممتحن فيها ولكن اذا طلب دخوله فى فرقة أدنى من الفرقة التى امتحن
لأجلها وكان سنه موافقا ولم يتضح من درجات امتحانه الاول عدم
استعداده فى الامتحان فيجاء الى طلبه

بند ٨٩ - بعد انقضاء هذا الامتحان يعمل جدول عن التلامذة
اللائق قبولهم بالمدرسة ويتبين فيه درجاتهم والملاحظات المختصة بهم
ويوقع أعضاء الامتحان على هذا الجدول ويرسل للنظار بمعرفة ناظر
المدرسة

بند ٩٠ - لا يجوز دخول التلامذة فى المدارس العالية الا بواسطة
امتحان يفتح فى كل مدرسة سنويا بحسب الاجراءات والموايد المقررة

في قوانينها الخصوصية ويجب على طالبى الدخول فى هذه المدارس أن يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف

بند ٩١ - تعين أيام هذه الامتحانات بقرار يصدر من النظارة وذلك فى الشهر الاول فى زمن المسامحة السنوية وهذا القرار ينشر بالجريدة الرسمية مرة واحدة فى كل أسبوع على الأقل أثناء مدة المسامحة بتمامها

بند ٩٢ - تعين نتائج الامتحانات بواسطة درجات تختلف من صفر الى عشرين ويكون ترتيبها على الوجه الآتى

صفر	عدم
١ و ٢ و ٣ و ٤	أدنى

٥ و ٦ و ٧ و ٨	دون
---------------	-----

٩ و ١٠ و ١١	وسط
-------------	-----

١٢ و ١٣ و ١٤	موافق
--------------	-------

١٥ و ١٦ و ١٧	عال
--------------	-----

١٨ و ١٩	أعلى
---------	------

٢٠	فائق
----	------

بند ٩٣ يكشف على من يقبل من التلامذة بآية مدرسة بمعرفة أحد حكماء المدارس ويتوضع فى الكشف حالته الصحية ويجب تطعيمه الجدرى اذا لم يكن سبق له التطعيم أو لم يحضر شهادة بذلك

بند ٩٤ يجب على كل تلميذ قبل أن يقيد اسمه في دفاتر المدرسة التي
تقرر قبوله فيها أن يقدم تعهدا على حسب الاستمارة حرف (هـ) من أييه
أو ولي أمره الذي ينبغي أن يكون موجودا في البلد الذي به مركز
المدرسة يأخذ فيه التعهد على نفسه مراقبة سلوك التلميذ في الخارج
أثناء المسامحات وغيرها وأن يخبر المدرسة عند انقطاعه ويعطى للتلميذ
شهادة عند عودته إليها كما أنه يصرح في هذا التعهد بأنه عارف بالقانون
الداخلي للدارس ومنه قاد لاحكامه فيما يتعلق بأمر التلميذ

الباب الثالث

(في الامتحانات التي تحصل في أثناء السنة وفي الامتحانات

الجموية التي تحصل في آخرها)

بند ٩٥ يجب على كل مدرس في كل فرقة أن يقدم ثلاث مرات
في السنة أعنى في نهاية كل ثلاثة شهور كشفا يعطى فيه لكل تلميذ
ثلاث درجات احداها تختص بالتعليم والثانية بالاخلاق والثالثة
بالدقة والمواظبة

وعلى الناظر أن يحرر ثلاثة جداول في السنة لكل ثلاثة شهور جدول
يوضح فيه الدرجات المبينة في الفقرة السابقة بدون أدنى تغيير فيها

بند ٩٦ جدول ترتيب التلامذة الذي يحصل في كل ثلاثة شهور
يصير تحريره بكل مدرسة بعد الامتحانات التحريرية والشفهائية
في العلوم الجارية تدريسها

(وامتحانات الثلاثة أشهر الأخيرة هو الامتحان العمومي الذي يحصل في آخر السنة المكتبية حسب المذصوص في البند ٩٩)

والدرجات التي تعطي لكل علم هي متوسط درجة الامتحان التحريري والامتحان الشفاهي لهذا العلم

كما أن درجة المواظبة هي متوسط الدرجات التي أعطيت في ذلك من جميع المدرسين

أما درجة السلوك (الاخلاق) فيقدرها الناظر بعد الاطلاع على الدرجات التي أعطها المعلمون والضابط

فان كانت درجة الاخلاق غمائية فاقبل بطرد التلميذ من المدرسة ويؤثر الناظر بذلك أمام اسمه في الجدول ويعرض الامر على النظارة

والدرجات التي يصير ترتيب التلامذة على مقتضاها في الجدول هي متوسط جميع درجات العلوم ودرجة الاخلاق ودرجة المواظبة أيضا

بند ٩٧ - يرسل الناظر الى النظارة جدول كل امتحان بترتيب التلامذة موضحا به ما يترأى الى من المحووظات

بند ٩٨ - كل تلميذ مجازا كان أو غيرتات نقص متوسط درجاته عن ١٤ وجب حرمانه من المجانية أو المرتب الا اذا كان ذلك النقص ناشئا عن مرض محقق أو عذر شرعي

بند ٩٩ - في آخر كل سنة مكتبية تمحن التلامذة الامتحان العمومي في المواد التي درسوها أثناء هذه السنة واذا كان جدول مواد الدروس يقضي بإعادة بعض علوم السنين الماضية يجب امتحان التلميذ في هذه العلوم أيضا وتكون هذه الامتحانات تحريرية وشفاهية

بند ١٠٠ - اذا كان الغرض من الامتحان اعطاء شهادة نهائية
أو شهادة عن أى تعليم فيتبع في ذلك اللوائح المختصة بها

بند ١٠١ لا يكون امتحان الخط والرسم داخل القسم
الشفاهى وامتحان القرآن الشريف لا يكون الاشفاها وبنبغى
أن يعطى التلميذ درجته في ذلك على جميع الاعمال التى عملها في مدة
السنة كلها

بند ١٠٢ - يؤخذ متوسط الدرجتين اللتين نالهما التلميذ
في الامتحانين التحريرى والشفاهى في كل فرع من فروع التعليم وهذا
المتوسط يعتبر أنه الدرجة التى استحقها التلميذ في ذلك الفرع

بند ١٠٣ - يوقع الممتحنون على جداول الامتحانات ويجوز
لهم أن يوضحوا ما يبدولهم من الملاحظات عن تعليم التلامذة وهذه
الملاحظات تبلغ لنظارة المعارف

بند ١٠٤ - يكون ترتيب التلامذة فيما يختص بالعلوم على
حسب الدرجات التى أعطاهام الممتحنون ومتوسط الدرجات التى تحصل
عليها كل تلميذ أثناء السنة المكتبية

بند ١٠٥ يعطى ناظر المدرسة لكل تلميذ درجة نهائية تدل
على سيره وأخلاقه ومواطنته على حسب متوسط الدرجات التى نالها
في أثناء السنة المكتبية

بند ١٠٦ - لا ينتقل تلميذ من فرقة الى الفرقة التى تليها من
المدارس الابتدائية والثانوية الا اذا كان حاصله على متوسط في جميع

العلوم مقبضه ١٢ فافوق ولم تنقص درجته في كل من الاخلاق والمواظبة عن ١٢ ولم تكن درجاته في كل من اللغة العربية واللغة الاجنبية والعلوم الرياضية والجغرافية أقل من ١٢ ولأقل من ٨ فيما عدا هذه العلوم

بند ١٠٧ - كل من لم يحضر من تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية في الامتحانات التي الغرض منها انتقاله من فرقته الى أعلى منها المرض شديد محقق أو حالة قهرية يجب امتحانه عند عودة التلامذة من المساحة العمومية وافتتاح الدروس بالمدارس بمعرفة لجنة يعينها ناظر المدرسة ويكون أعضاؤها بقدر الامكان ممن كانوا في قومسيون الامتحان العموي لهذه المدرسة

بند ١٠٨ - لا يجوز لاي تلميذ إعادة الدروس أكثر من مرة واحدة في كل من التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم الخصوصي والتعليم العالي الا في أحول استثنائية تصرح بها انظارا للمعارف بناء على ما يديه لها ناظر المدرسة ويراعى في هذا التصريح ما نص في البند ٧٩

الباب الرابع

(أحكام عمومية)

بند ١٠٩ - يجب على أهالي وأولياء أمور التلامذة ذوي المصروفات القيام بدفع المصروفات المقررة عليهم سنويا على ثلاثة أقساط في المواعيد الآتية

القسط الاول عند افتتاح الدروس في أول السنة المكتنية أو عند قبول التلامذة المستجدين

القسط الثاني في أول شهر يناير

القسط الثالث في أول شهر ابريل

بند ١١٠ - اذا دخل تلميذ بالمدرسة في مدة أى قسط يجب عليه دفع قيمة القسط بتمامه واذا انفصل عن المدرسة بأى سبب كان فلا يكون له حق في استرداد ما دفعه كله أو بعضه

بند ١١١ - كل تلميذ لم يدفع القسط عند حلول ميعاده لا يقبل بالمدرسة وتختبر عائلته بذلك واذا لم يقبل يدفع القسط في مسافة الخمسة عشر يوما التالية لميعاده دفع ذلك القسط تطلب المدرسة من النظارة رفته ولا يجوز قبوله به بعد ذلك

بند ١١٢ - اذا طلب تلميذ طارح أن يكون داخليا عليه أن يدفع القسط الذى نقل في أثنائه ويحسب له ما دفعه وهو خارجي وكذا اذا طلب تلميذ داخلى أن يكون خارجيا يحسب له ما دفعه وهو داخلى

بند ١١٣ - تسامح التلامذة في أيام الجمع وفي أيام عيد الفطر وعيد الاضحى وفي المواسم العمومية مثل شتم النسيم ويومى طلعة ورجعة المحمل الشريف ويعين ناظر المعارف في كل سنة تاريخ اجازات المواسم العمومية ومدتها وكذا المسابقات السنوية التى تكون عقب امتحانات آخر السنة

بند ١١٤ - لا يسوغ للاجانب الدخول في المدارس من مهمما كان السبب الا بتصریح من ناظر المدرسة أو من ضابطها عند غياب الناظر

بند ١١٥ - على كل مدرسة أن ترسل للنظارة أسبوعية على
حسب الاستمارة نمرة ٢ في أول يوم من الأسبوع مبينا بها عدد التلامذة
الموجودين والغائبين

بند ١١٦ - ما يكون من اللوائح والمنشورات المتعلقة بداخلية
المدارس مخالفا لما تدون في هذا القانون يعتبر لاغيا

(المادة الثانية)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار

تحريرا في ١٠ صفر سنة ١٣٠٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٩١)

ناظر المعارف

(محمد زكي)

ملحق حرف (هـ)

شهادة الدراسة الابتدائية

ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم السبت أول يولييه سنة ١٩٣٠ (١٧) الحـ
سنة ٣١٠) والايام التالية سيحصل امتحان اعطاء شهادة الدراسة
الابتدائية في المدن الآتية

أولاً - اسكندرية - بمدرسة رأس التين لتلامذة مدارس

اسكندرية وطنطا ودمهور ورشيد

ثانياً - أسيوط - بالمدرسة الاميرية لتلامذة مدارس أسيوط

والمنيا وسوهاج وقنا واسنا واصوان

ثالثاً - القاهرة - بديوان النظارة لتلامذة مدارس الحكومة

الآخري

أما الطلبة الذين ليسوا من مدارس الحكومة فيخبرون في أداء الامتحان

أمام أية لجنة من اللجان المذكورة سواء بالقاهرة أو اسكندرية

أو أسيوط

وهذا الامتحان سيكون على مقتضى اللائحة المسنونة لذلك الآتي

بيانها بحيث ان تلامذة كل مدرسة من المدارس الاميرية الذين

ينتمون الى مركز اللجنة التي سيكون امتحانهم فيها ستكمل النظارة

باستجابتهم بتدوين من قبل مدرستهم سواء كان أحد خوجاتها أو ناظر

المدرسة ذاته وذلك في مدة الذهاب والاياب والاقامة في مركز اللجنة

كما أنهم (أى النظارة) ستقوم بدفع مصاريف أولئك المنسحبين سواء كانت مصاريف انتقال أو بدل سفرية وكذلك مصاريف المأكل اللازم لهؤلاء التلامذة مدة إقامتهم لتأدية الامتحان وكذلك مبيتهم يكون بعمل المدرسة التي سيؤدون الامتحان أمام اللجنة المشكلة بها أما المصاريف اللازمة للتلامذة في أجراء القلم بالسكة الحديد أو ابورات البحر فهي التي فقط تكون على طرف أهلهم باعتبار نصف الاجرة المقررة حيث ان السكة الحديد وقومبانية كوك سمجنا بالنصف الآخر

فعلى من يرغب الدخول في هذا الامتحان لنوال شهادة الدراسة الابتدائية أن يقدم طلبا بذلك على ورقة تمغة من فيسة ثلاثة قروش وأن يكتب ما يلزم كتابته على الاستمارة الخصوصية الموجودة بالنظارة وتعطى له نسخة منها بناء على طلبه و تقدم هاتان الورقتان الى سكرتارية النظارة قبل يوم أول يونيو سنة ٩٣ (١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٠) الذى آخر ميعاد محدد لقبول الطلبات وعلى الطالبين أن يدفعوا قلم السكرتارية في الوقت عينه مبلغ ٢٥ قرشا نظير رسوم الامتحان بحيث لا يقبل في الامتحانات الا من دفع المبلغ المذكور مقدما الذى لا يرد الى صاحبه بحال من الاحوال ويعنى من دفعه التلامذة المجانيون الموجودون الآن بالمدارس الاميرية ومن يتأخر من الطلبة المقيدة أنماؤهم عن الحضور الى أية لجنة من اللجان في الساعة ٧ و ٣٠ دقيقة صباحا من يوم أول يوليو سنة ٩٣ (١٧ الحجة سنة ١٣١٠) لا يقبل

في الامتحان وليكن في علم البعوم انه لن يحصل امتحان ثان في بحر
سنة ١٣٠٩ لاعطاء شهادة الدراسة الابتدائية

نحري في ٩ شوال سنة ١٣١٠ - ٢٦ ابريل سنة ١٣٠٩

ناظر المعارف العمومية
(مصطفى رياض)

لا يحسبه

تعلق بتقرير الامتحان لاعطاء شهادة الدراسة الابتدائية
وكيفية سير لجنة الامتحان

أحكام عمومية (المادة الاولى)

قد قرر عمل امتحان خصوصي سنوي للدراسة الابتدائية وتسمى
الشهادة التي تعطى عقب هذا الامتحان شهادة الدراسة الابتدائية
لايسوغ لاي تلميذ من الآنفصاء الدخول في المدارس الثانوية ولا
في مدرسة الصنائع ولا في القسم العلمي من مدرسة الزراعة الا اذا كان
حائزا الشهادة المذكورة كما أنه بمقتضى اللائحة المتعلقة بتعيين
المستخدمين المكيين الصادر عليها الامر العالي في ٤ ديسمبر سنة ١٣٠٩
(١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٠) يكون استخدام من هو حاصل عليها
في الوظائف الصغيرة على حسب الشروط المبينة في هذه اللائحة

(المادة الثانية)

يحصل الامتحان في آخر كل سنة مكتبية و يعلن في الجريدة الرسمية عن تاريخ حصوله وعن المحال التي تنعقد فيها لجان الامتحان وذلك قبل حلول ميعاده بشهرين على الأقل

(المادة الثالثة)

تنعقد لجنة الامتحان مرة واحدة في السنة ولا يجوز انعقادها مرة أخرى في أثناء السنة مهما كان السبب سواء كان الامتحان طالب أو عدة طلبة في آن واحد

(المادة الرابعة)

يقبل في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية جميع الطالبين سواء تلقوا دروسهم بـ مدرسة أميرية أو أجنبية أو في عائلتهم

(المادة الخامسة)

على كل من يرغب الدخول في هذا الامتحان أن يقدم طلبا بذلك على ورقة متغص من فية ثلاثة قروش وعليه أن يكتب ما يلزم كتابته على الاستمارة الخاصة الموجودة بالنظارة التي تعطى له نسخة منها بناء على طلبه ويقدم هاتين الورقتين الى سكرتارية النظارة المعارف قبل يوم افتتاح الامتحان بشهر

(المادة السادسة)

تعين نظارة المعارف لجان الامتحان كل لجنة منها تنقسم الى لجان فرعية وتركب كل واحدة منها من عضوين على الأقل ويعهد الى كل من هذه اللجان الفرعية الامتحان في فرع من فروع التعليم

(المادة السابعة)

لايسوغ لطالبي الامتحان التسكلم مع بعضهم ماداموا في أودة الامتحان
شفاهيا كان أو تحريري أو كل طالب استعمل الغش أو التحايل في تأدية
الامتحان يطرده حالا

(المادة الثامنة)

عند الامتحان يفهم رئيس اللجنة أو المراقبون طالبي الامتحان معنى
ما تضمنته المادة السابعة من هذه اللائحة

(المادة التاسعة)

لايجوز لغير المتشحين الدخول في أود الامتحانات التحريرية والشفاهية

مواد الامتحان

(المادة العاشرة)

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية وشفاهية
أمام مواد الامتحان فهي مبنية بالتفصيل في بروجرام الدروس الابتدائية
المصدق عليه بقرار النظارة الصادر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣١٠
(٧ أغسطس سنة ١٩٢٢)

(المادة الحادية عشرة)

تشتمل الاختبارات التحريرية على المواد الآتية وهي

١٧٧ (في التعليم العام)

مدة الاجابة		أسماء الايام	أسماء المعلوم
من ق س	الى ق س		
٩ ٠٠	٧ ٣٠	الست اول يولييه سنة ٩٣	لغة عربية (حكاية ص - غيره على موضوع بسيط وعبارة صغيرة على معرفة تطبيق القواعد)
١١ ٠٠	٩ ٣٠	» »	جغرافيا (رسم خارطة من مذكرة الطالب مع أسئلة في الجغرافيا) خط مربي (ثلث ونسخ ورقة)
٣٠ ١٢	١١ ٣٠	» »	خط افريقي (كبير ووسط ورفيع وأحرف كبيرة وأرقام)
٩ ٣٠	٧ ٣٠	الاحد ٢ يولييه سنة ٩٣	لغة أجنبية (املا مقدارها من ١٠ الى ١٥ سطرا وتقرن ص غيره على الاجرومية وترجمة بعض جمل سهلة)
١١ ٣٠	١٠ ٠٠	» »	حساب (أربع مسائل تتعلق واحدة منها على الأقل بالموازن أو المقاييس أو العملة)

(المادة الثانية عشرة)

تعطى لكل مادة من هذه المواد درجة مخصوصة وهذه الدرجات تنغير
من صفر الى عشرين

(المادة الثالثة عشرة)

الاختبارات التحريرية واحدة لجميع لجان الامتحان وتنتخب الاسئلة
قبل افتتاح الامتحان بيومين على الاكثر بعرفة قومسيون مخصوصي
تعيينه النظارة وتسلم الاسئلة الى رئيس كل لجنة داخل مطروف مختوم
لا يفتحه الرئيس الا قبل الامتحان مباشرة بحضور اللجنة

(المادة الرابعة عشرة)

ملاحظة الامتحانات التحريرية تكون بمعرفة أعضاء اللجنة والرئيس
أن يوزعها بينهم

(المادة الخامسة عشرة)

الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق عليها تنغص خصوصية يوزعها
القومسيون ولا يوضع عليها أى علامة أو إشارة كما أنه لا يذ كرفها اسم
التلميذ وكل ورقة ذ كرفها اسم التلميذ أو وضع عليها إشارة أو كتابة ما
تكون لاغيه

(المادة السادسة عشرة)

متى أتم الطالب امتحانه التحريري يضعه فى مظروف خصوصي يعطى
اليه لهذا الغرض ثم يكتب اسمه على المظروف ويسلمه مقفولا الى
الرئيس أو المراقب المعين لذلك

(المادة السابعة عشرة)

يعمل جدول خاص بمعرفة المراقب المنوّه عنه فى المادة السادسة عشرة
ويعطى فيه فائمة لكل طالب تذ كرفى كل ورقة حتى لا يتأتى للمصحح
الاوراق معرفة أسماء الطلبة

(المادة الثامنة عشرة)

تصحح الاوراق وتقدير الدرجات يحصل بمعرفة اللجان الشرعية تحت
مراقبة الرئيس والمراقبين

(المادة التاسعة عشرة)

كل طالب نقصت إحدى درجاته عن ثمانية في أى موضوع من مواضيع الامتحان التحريري أو نقص مجموع درجاته عن ستين باعتبار المتوسط عشرة لا يقبل في الامتحانات الشفاهية

(المادة العشرون)

عند الامتحانات التحريرية يعين الرئيس اليوم الذي فيه يعلن الطالبين المقبول منهم وغير المقبول لتأدية الامتحان الشفاهي ويحدد تاريخ مبدأ هذا الامتحان

(المادة الحادية والعشرون)

تجتمع اللجنة اجتماعاً عاماً وميا وتحرر جدولاً بترتيب الطلبة مبيناً فيه أسماء من يقبل منهم لتأدية الامتحان الشفاهي على مقتضى اللائحة ومن لا يقبل

في الامتحانات الشفاهية

(المادة الثانية والعشرون)

أسئلة هذا الامتحان تكون في المواد الآتية

- ١ لغة عربية
- ٢ » أجنبية
- ٣ حساب ومبادئ هندسة
- ٤ جغرافيا
- ٥ تاريخ

(المادة الثالثة والعشرون)

تُعطى للتلميذ درجة على كل فرع من فروع المواد الميينة في المادة السابقة
وهذه الدرجات تختلف من صفر الى عشرين

(المادة الرابعة والعشرون)

كل طالب نقصت إحدى درجاته (في مادة من المواد الخمس المذكورة
آنفا) عن ثمانية أو كان مجموع درجاته أقل من خمسين باعتبار المتوسط
عشرة يرفض نهائيا

(المادة الخامسة والعشرون)

يُقدم لنظارة المعارف العمومية جدول عمومي بالدرجات التي حصل عليها
الطلبة مبينا به أسماء المقبولين منهم وغير المقبولين موقعا عليه من
رئيس لجنة الامتحان وأعضائها

(المادة السادسة والعشرون)

يُعطى ناظر المعارف شهادة الدراسة الابتدائية لكل طالب نجح في تأدية
الامتحان و يبين في هذه الشهادة متوسط الدرجات التي حصل عليها
الطالب في الاختبارات التحريرية والشفاهية

(المادة السابعة والعشرون)

اذا رفض الطالب في امتحان سنة ما له أن يحضر في امتحان السنة التي
بعدها

ملحق حرف (هـ) مكررة

شهادة الدراسة الثانوية

ليكن معلوما لدى العموم أن امتحانات اعطاء شهادة الدراسة الثانوية ستكون في يوم السبت ١٠ يونيه سنة ١٨٩٣ (٢٥ ذى القعدة سنة ١٣١٠) والايام التالية له بدويان النظارة بدرب الجامعين بمقتضى اللائحة المسنونة لذلك الاتي بيانها فمن يرغب الدخول في هذه الامتحانات لنوال الشهادة المذكورة ممن أتموا دروسهم على وفق المقرر بالبروجرام الرسمي للدراسة الثانوية عليه أن يقدم طلبا بذلك الى قلم سكرتارية نظارة المعارف قبل حلول يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ (٩ ذى القعدة سنة ١٣١٠) غاية الميعاد المحدد لقبول الطلبات محررا هذا الطالب على ورق غمغه من فئة ٣ قروش وعلى كل طالب أن يرفق مع طلبه استمارة خصوصية حسب الصورة الموحدة بالنظارة تعطى له نسخة منها بناء على طلبه

وعلى الطالبين أن يدفعوا بقلم السكرتارية في وقت تقديم الطالب ١٠٠ قرش نظير رسوم الامتحان بحيث لا يقبل في الامتحانات الامن دفع المبلغ المذكور مقدما ولا يرد الى صاحبه بحال من الاحوال ويعني من دفع هذا المبلغ التلامذة المجانية الموجودون الآن بالمدارس الاميرية

ومن يتأخر من الطلبة المقيمة أسماءهم عن الحضور الى النظارة
في الساعة ٧ و ٣٠ دقيقة صباحا من يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٩٣
(٢٥ ذي القعدة سنة ١٣١٠) لا يقبل في الامتحان وليكن في علم الموم
انه لن يحصل امتحان ثان في بحر سنة ١٨٩٣ لاعطاء شهادة الدراسة
الثانوية

تحريري في ٩ شوال سنة ١٣١٠ (٢٦ ابريل سنة ١٨٩٣)
ناظر المعارف العمومية
(مصطفى رياض)

لائحة

(تتعلق بتقرير امتحان شهادة الدراسة الثانوية في سنة ١٨٩٣
وكيفية سير قومسيون الامتحان)

أحكام عمومية

(المادة الاولى)

يشترط على كل من يطلب الدخول في المدارس العالية الاميرية أن
يكون مقصلا على شهادة الدراسة الثانوية كما هو نص اللائحة المصدق
عليها من مجلس النظارة في ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ (٢٦ جادى الثانية
سنة ١٣٠٤) كانه مقتضى نص اللائحة المتعلقة بتعيين المتخلفين
المالكين الصادر عاياه الامر العالى في ٤ ديسمبر سنة ٩٢ (١٤ جادى

الاولى سنة ١٣١٠) يكون استخدام من هو حاصل عليها في الوظائف الكبيرة على حسب الشروط المبينة في هذه اللائحة

ثم انها أى الشهادة المذكورة تقوم مقام الدبلومة المطلوبة للقبول بمدارس الطب والمدارس الملكية في إنجلترا وللدخول بمدارس الطب والحقوق والمدارس العالية والكلية في فرنسا وعلى العموم في جميع المدارس التي يشترط للدخول فيها الحصول على شهادة البكالوريا

(المادة الثانية)

امتحانات شهادة الدراسة الثانوية مباحة لجميع طالبي الدخول فيها بلا استثناء سواء تلقوا دروسهم في المدارس الاميرية أو في مدارس خصوصية أو في بيوت أهلهم

(المادة الثالثة)

تعين نظارة المعارف لجنة الامتحان وهذه اللجنة تنقسم الى لجان فرعية تتركب كل واحدة منها من عضوين على الأقل ويهـد الى كل من هذه اللجان الفرعية الامتحان في فرع من فروع التعليم المقتضى الامتحان فيه

(المادة الرابعة)

لايسوغ لطلبي الامتحان التسليم مع بعضهم مداموا في أودة الامتحان شغاهما كان أو تحريريا وكل طالب استعمل الغش أو التهايل في تأدية الامتحان يطرد طالا

(المادة الخامسة)

عند الامتحان يفهم رئيس اللجنة أو المراقبون طالبي الامتحان
ما تضمنته المادة الرابعة من هذه اللائحة

(المادة السادسة)

يسوغ لطالبي الامتحان أن يجيبوا عن الاسئلة التي يوجهها لهم
الممتحنون اما بالغة العربية أو بلغة أجنبية (فرنساوى أو انجلىزى)
وعلى الذين تلة وابعض مواد البروجرام بلغة أجنبية مدة ثلاث سنين
تجهيزية على الأقل أن يجيبوا بالغة المذكورة عن الاسئلة التي توجه
اليهم فى تلك المواد

(المادة السابعة)

لا يجوز لغير الممتحنين الدخول فى أودة الامتحانات التحريرية انما يجوز
لنظار المدارس أميرية كانت أو أجنبية ممن لهم تلامذة فى الامتحان
أن يحضروا الامتحانات الشفاهية ولا يكون ذلك الا برخصة من ناظر
المعارف

مواد الامتحان

(المادة الثامنة)

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية وشفاهية
وتفصيلات مواد الامتحان هى المندرجة فى بروجرام التعليم فى المدارس
الثانوية المصدق عليه بقرار من المظارة تاريخه ٧ أغسطس سنة ١٨٩٢
ومع ذلك فالامتحان فى النباتات والحيوانات والكيمياء واللغات الاجنبية
الاضافية لا يكون اجباريا فى سنة ١٨٩٣

الاختبارات التحريرية

(المادة التاسعة)

تشتمل الاختبارات التحريرية على المواد الآتية

مدة الاجابة عليها				أسماء الايام	أسماء العلوم
الى	من	س	ق		
٣٠	٩	٣٠	٧	السبت. ايونيه سنة ٩٣	لغة عربية
..	١٢	٠٠	١٠	» »	» أجنبية
٣٠	١٠	٣٠	٧	الاحد ١١ منه	رياضة
..	١٢	٠٠	١١	» »	ترجمة
٣٠	٩	٣٠	٧	الاثنين ١٢ منه	علوم طبيعية وتاريخ طبيعي وقانون الصحة
..	١١	٠٠	١٠	» »	خط عربي وافرنگي ..
٣٠	٩	٣٠	٧	الثلاثاء ١٣ منه	جغرافية ورسم خط ..

(المادة العاشرة)

تعطى لكل مادة من مواد الامتحان درجة مخصوصة ومع ذلك في كان
لعلم من العلوم فروع متعددة تجمع درجات تلك الفروع ويؤخذ
متوسطها ويعتبر درجة اذ لك العلم وهذه الدرجات تنغير من صفر الى
عشرين

(المادة الحادية عشرة)

* تعين أسئلة الامتحانات التحريرية بمعرفة الرئيس والمراقبين قبل وقت
الامتحان مباشرة

(المادة الثانية عشرة)

ملاحظة الامتحانات التحريرية تكون بمعرفة أعضاء اللجنة وللرئيس
أن يوزعها بينهم

(المادة الثالثة عشرة)

الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق عليها لغة خصوصية يوزعها
القومسيون ولا يوضع عليها أى علامة أو إشارة كما أنه لا بد كرفها اسم
التلميذ وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو وضع عليها إشارة أو كتابة ما
تكون لاغية

(المادة الرابعة عشرة)

متى أتم الطالب امتحانه التحريري يضعه في مظروف مخصوص يعطى اليه
لهذا الغرض ثم يكتب اسمه على المظروف ويسلمه مقفولا الى أحد
المراقبين المعين لذلك

(المادة الخامسة عشرة)

يمل جدول خاص بمعرفة المراقب المنوّه عنه في المادة الرابعة عشرة
ويعطى فيه مرة لكل طالب تذكرة في كل ورقة حتى لا يتأني المحصى
الاوراق معرفة أسماء الطلبة

(المادة السادسة عشرة)

تصحح الاوراق وتقدر الدرجات يتوصل بمعرفة اللجان القرعية تحت
مراقبة الرئيس والمراقبين

(المادة السابعة عشرة)

كل طالب نقص متوسط درجاته عن عشرة في إحدى اللغتين العربية والفرنسية أو عماية في الرياضة والترجمة والجغرافيا أو ستة في العلوم والخط أو كان مجموع درجاته في المواد السبع التحريرية أقل من ٨٤ باعتبار المتوسط ١٢ لا يقبل في الامتحانات الشفاهية

(المادة الثامنة عشرة)

عند انتهاء الامتحانات التحريرية يعين الرئيس اليوم الذي فيه يعلن الطالبين المقبول منهم وغير المقبول في الامتحان الشفاهي ويحدد تاريخ مبدأ هذا الامتحان

(المادة التاسعة عشرة)

تجتمع اللجنة اجتماعاً عاماً وتحرر جدولاً بترتيب الطلبة مبنياً فيه أسماء المقبولين منهم وغير المقبولين في الامتحان الشفاهي على مقتضى اللائحة

الامتحانات الشفاهية

(المادة العشرون)

مواضيع الامتحان الشفاهي هي كالآتي

أولاً - لغة عربية

ثانياً - لغة أجنبية

ثالثاً - رياضه

رابعاً - جغرافيا وقسمو جغرافيا

خامسا - تاريخ ملوكي

سادسا - طبيعه

سابعا - تاريخ طبيعى وقانون الصحة

(المادة الحادية والعشرون)

تعطى لكل مادة من المواد السبعة المبينة في المادة العشرين درجة كما حصل في الامتحان التحريرى

(المادة الثانية والعشرون)

كل طالب نقصت احدى درجاته في اللغات عن عشرة وفي المواد الاخرى عن ثمانية أو كان مجموع درجاته في الاختبارات الشفاهية أقل من ٨٤ باعتبار المتوسط ١٢ لا يستحق أخذ الشهادة

(المادة الثالثة والعشرون)

يقدم لنظارة المعارف جدول عمومي بأسماء ودرجات الطالبين موقع عليه من رئيس وأعضاء لجنة الامتحان ومبين فيه من يستحق أخذ الشهادة ومن لا يستحقها

(المادة الرابعة والعشرون)

كل طالب لم ينجح في هذا الامتحان له أن يحضر في الامتحان التالى

ملحق حرف (و)

ضورة افاده وارده من رئاسة مجلس النظار الى نظارة المعارف العمومية

في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٥

معارف عموميه ناظرى سعادتلوا فندم حضر تبارى

قد اطلع المجلس في الجلسة المنعقدة يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ٨٥
(٢ صفر سنة ١٣٠٣) على المذكرة الواردة من سعادتكم بخصوص
بعض التلامذة الذين صار رفعتهم من المدارس لزيادة سنهم عن السن
المقرر ولم يقبلوا الانضمام في سلك العسكرية ولا العود الى بلادهم
الاصلية وحصل منهم في النظارة تظاهر ووقاحة بصورة شخلة بالادب
والانظمة فاعتبارا لما ذكر ومنع الحصول ما يحدث منهم في المستقبل
مما يماثل ذلك من عاقل عيا وازالة لهذا الفكر الفاسد المتسلطن
في عقول تلامذة المدارس الاميرية من أن الحكومة ملزمة بان تتكفل
بأمر معاش من يتعلم منهم سبحانه فقرر المجلس الحاق هؤلاء التلامذة بالقوة
في سلك العسكرية بالجيش المصري أو ارسالهم الى مديرياتهم وتوصية
رجال الحكومة في هذه المديريات عليهم بان يساعدوهم فيما يترتب عليه
أمر تعيشهم وقد تحرر عما ذكر لنظاري الداخلية والحربية لاعلانهم ما
بهذا الامر وهذا لسعادتكم على رجاء الاجراء بمقتضاه فيما يختص

نظار تكم رئيس مجلس النظار
(نوبار)

ملحق حرف (و) مكررة

منشور من نظارة المعارف العمومية الى جميع المدارس
والمكاتب الاميرية الالهية

من المعلوم أن ارتقاء الامم وتقدمها في الحضارة والعمران انما يكون
باتتشار التربية والتعليم بين افرادها ولهذا أنشأ مؤسس العائلة الخديوية
المغفورة له محمد علي باشا المكاتب والمدارس بالديار المصرية

ولما كانت الحكومة اذذاك في حاجة الى رجال اكفاء يقومون باعباء
خدماتها العسكرية كانت أوملكية اضطرت لاستخدام من تدخلهم
في مدارسها في تلك الخدمات فرسخ من ذلك الحين في أذهان الالهالي
أن الحكومة مجبورة على أن تستخدم من يتخرج من هذه المكاتب
والمدارس وتعيشه بأي صورة سواء كان لازمالها أو غير لازم كفوا أو غير
كفء مع أنه لتقدم العهد قد تغيرت الاحوال واتسعت دائرة التعليم
والتربية فكثرت الرجال الاكفاء حتى صارت الحكومة حرة في انتقاء
من يلزمها من المستخدمين ولذلك قررت منذ زمن قواعد عمومية لاتلزمها
أن تستخدم الامن نشاء بحسب تلك القواعد وكثيرا ما أعلنت
وأفهمت التلامذة بانها ليست مجبورة على استخدامهم بل كل يسعى
على معايشه حسب ما تسخ له الفرصة اذا فرض الحقيق من اجتداد
المكاتب والمدارس الاميرية انما هو لتعظيم المنفعة باتتشار التعليم
والتربية في انحاء القطر لتتقيف عقول الالهالي على وجه العموم

ومع ذلك نرى مع الاسف أن الفكر في كون الحكومة مجبورة على استخدام التلامذة في خدماتها الا يزال قائماً بالذهان وحيث ان هذا الفكر فاسد بلاشك ومن المعطلات في سبيل التقدم فقد رأينا وجوب اعلان جميع من يتعلم الآن في مدارس ومكاتب الحكومة أو يدخلها من بعد الآن اعلاناً صريحاً بان ليس على الحكومة أن تشتغل بأمرهم في الاستخدام الاعلى حسب القواعد التي قررتها أو تقررها ليكون كل على بصيرة من أمره وقد صار نشر ذلك لجميع المدارس وأعلن في الجريدة الرسمية وهذا الحضر بكم لتقرؤه على تلامذة مدرستكم ولتكتبوه بالخط الجلى في لوحة تعلق في أشهر نقطة بالمدرسة ليستذكره التلامذة الموجودون ولتعلمها الجدد في كل وقت حتى لا يتسبب أحد بمثل ذلك

تجري راني ١١ ربيع الثاني سنة ١٣١١ - ٢١ اكتوبر سنة ١٨٩٣

ناظر المعارف

(رياض)

زيادات وتصحيحات

ينبغي أن يضم على المدارس المبنية في صحيفة ٨ مدرسة الزراعة وبذلك يكون عدد المدارس التي يتفق عليها من خزينة الحكومة أربعاً وعشرين مدرسة بدلاً من ثلاث وعشرين

تزداد المخطوطة الآتية في صحيفة ٦١ في فقرة رابعا قد بلغت المصاريف التي طلبت نظارة المعارف في سنة ٩٣ صرفها في الترميمات الضرورية جدا والابنية المستجدة والاصلاحات التي تراهي لزوم ادخالها في محال المدارس بسبب انتشار التعليم وزيادة عدد التلامذة ١٢٠٠٠ جنيه ولكن لم يأت للنظارة الاشغال أن تخصص لهذه الغاية سوى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وكذلك في سنة ٩٤ لم يسعها أن تخصص أكثر من ذلك مع أن النفقات التي يقتضي صرفها لهذه الغاية بناء على الطلبات التي وردت للنظارة من فروعها تبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه تقريبا
٩٥. من هنا يتبين عدم كفاية المبالغ المخصصة لجعل المدارس ملائمة لحاجات التعليم والعناية بأمر الصحة

يزاد في صحيفة ٩٨ بعد كلمتي والطب والحقوق والمدرستين التوفيقية والخلدوية



الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز

الإشراف الفنى : حسن كامل

التصميم الأساسى للغلاف: أسامة العبد

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة